الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques et Commersiales de Gestion
Département des Sciences Economiques
Ref……../D.S.E/2014

جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
المرجع:...../ ق.ع.إ /2014

الموضـــــــوع

دور تحرير التجارة الخارجية في الخدمات المالية على النمو الاقتصادي
دراسة حالة مصر للفترة (2000-2012)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص : مالية واقتصاد دولي

من إعداد الطالبة:

- تونسي فاطمة الزهرة

تحت إشراف الأستاذ:

- دردوري لحسن

الموسم الجامعي :2014/2013

«اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ (1) خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ (2) اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ (3) الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ (4) عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ (5)»

«صدق الله العظيم»

الآيات من سورة العلق

- شكر و عرفان-

أحمد الله و أشكره الذي أنعم علي و أجملني بالعافية. و أتقدم بالشكر إلى الأستاذ المشرف دردوري لحسن الذي لم يبخل علي بالنصح و التوجيه، كما لا يفوتني أن أتقدم بامتناني و عرفاني لعمال المكتبة والذين قدموا لنا يد المساعدة كزملاء لنا وليس لأداء عملهم فقط.

و أشكر كل من ساهم ولو بقليل في إعداد هذا العمل.

فاطمة الزهرة

الاهداء

إلى أعز الناس وأغلى ما أمتلك في الحياة أبي طاهر وأمي فايزة

إلى خطيبي الغالي فارس

إلى أختي أحلام وزوجها فاروق

إلى رفاق عمري" عمر وزوجته حورية، ومحمد وخطيبته مروة"

وأصغر فرد في العائلة عبد القادر.

إلى عمي الصالح وزوجته.

ولا أنسى من شاركنني الدراسة صديقاتي" نور، وأسماء، نسيمة ، إيمان،

سمية، رانيا، نريمان، رابعة، ملاك، سعيدة، اسيا، تونس"

وإلى كل دفعة مالية واقتصاد دولي 2014

فاطمة الزهرة

ملخص

بعد إدراج موضوع الخدمات ضمن التجارة الدولية في آخر جولات الجات، من أهم المكاسب المحققة على صعيد تحرير التجارة الدولية وتعتبر الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات(GATS) أول اتفاقية دولية متعددة الأطراف لتنظيم التجارة الدولية في الخدمات.

كما جاءت الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات(GATS) بتنظيم قانوني خاص بالخدمات المالية من خلال الملاحق التابعة لنصوص الاتفاقية، وقد كان الهدف من المفاوضات التي تمت بين الأعضاء بخصوص تحرير التجارة الدولية في الخدمات المالية، وهو زيادة كفاءة وتنافسية الأجهزة المالية والمصرفية للدول الأعضاء بإعتبار أن الخدمات المالية والمصرفية الأكثر ديناميكية ضمن التجارة الدولية في الخدمات. وبالرغم من تعدد الجهود الدولية المبذولة في مجال تحرير التجارة الدولية في الخدمات المالية، إلا أن الاتفاقية الوحيدة التي جعلت المفاوضات في مجال التحرير تأخذ شكلا متعدد الأطراف كانت اتفاقية التجارة في الخدمات المالية، والتي تحمل في طياتها العديد من المزايا التي من الممكن أن تستفيد منها الدول النامية عند تنفيذها، وكذا تحديات كبيرة يستوجب والتخطيط المسبق لها.

وتعد مصر من الدول التي شاركت في اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية، وذلك للاستفادة من أحكامها وتنظيم تجارة الخدمات المالية فيها، كذلك تعد مصر من الدول التي تتميز بتوظيف أموالها في الاستثمار المالي وتجارة الخدمات المالية بالنسبة لها هي من أهم الاستثمارات الحديثة التي يمكن أن تدفع بالقطاع المالي إلى النمو ، ولأن القطاع المالي هو العمود الفقري لأي اقتصاد دولي فإن هذه الأخيرة تؤدي إلى النمو الاقتصادي.

وبالتالي فبالرغم من الايجابيات التي يمكن أن يتيحها تحرير التجارة في الخدمات المالية والمصرفية، إلا أنه يجب على الجهاز المصرفي المصري أن يكون على استعداد من أجل استيعاب التحديات والأزمات التي ستواجهها مستقبلا، ومحاولة الاستفادة من البرامج التي خططت لها من أجل تعظيم ونمو القطاع المالي، باستخدام انواع جديدة ومختلفة من الخدمات المالية لإرضاء جميع فئات المجتمع .

الكلمات المفتاحية: تحرير تجارة الخدمات، اتفاقية "الجاتس"، النمو الاقتصادي.

Abstract

The inclusion of services within the international trade in the latest rounds of GATT, is the most important gains in terms of

liberalization of international trade, and is the General Agreement on Trade in Services (GATS) the first multilateral international convention to regulate international trade inservices

As was the General Agreement on Trade in Services GATS organized a . special legal financial services through annexes of the provisions of the Convention, has been the target of the negotiations that took place between members concerning the liberalization of international trade in financial services, is to increase the efficiency and competitiveness of financial systems and banking to the Member States, as the financial services Banking and the .most dynamic in international trade inservices

Despite the multiplicity of international efforts in the field of libéralisation of international Trade in Financial services but That the Single Convention which has made negotiations on libéralisation takes the forme of the Multilatéral, the Agreement on Trade in Financial Services, which carries with it many advantages that can benefit developing countries when implemented, as well as the significant challenges and requires careful pre-planning them

And where the presence of foreign banks in the markets of developing countries under globalization, banking and financial liberalization has become a reality supported by the Convention on the liberalization of financialservices within the framework of the World Trade Organization which creates a climate competitive uneven, it is incumbent upon the local banks in developing countries to adopt appropriate strategies so can maintain our competitive position in the banking market

Egypt is one of the countries that participated in the Convention on the liberalization of trade in financial services , in order to benefit from the provisions of the regulation of trade in financial services which , as well as Egypt is one of the countries that is characterized by employing their funds in financial investment and trade in financial services for them are the most important recent investments that can pay sector financial growth , and because the financial sector is the backbone of any economy the international latter lead to economic growth

Keywords, liberalisation of Trade in services, GATT, economic growth.

فهرس المحتويات

العنـــــــــــــوان	الصفحـــــة
الشكر والعرفان	I-
الاهداء	II-
الملخص	III- IV
الفهرس	V- V
قائمة الجداول	XI
قائمة الأشكال	XII
قائمة المختصرات	XIII
المقدمة العامة	أ – ح
الفصل الأول: تحرير التجارة الخارجية في الخدمات المالية	
تمهيد	2
المبحث الأول: التجارة الخارجية.	03
المطلب الأول: الأسس المتعلقة بالتجارة الخارجية.	03
الفرع الأول: تعريف التجارة الخارجية .	03
الفرع الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية.	04
الفرع الثالث: نظريات التجارة الخارجية.	05
المطلب الثاني: سياسات التجارة الخارجية.	10
الأول: مفهوم سياسة حرية التجارة.	11
الفرع الثاني: سياسة الحماية التجارية.	14
الفرع الثالث: أهمية التجارة الخارجية	16
المطلب الثالث: مسار تحرير التجارة الخارجية.	17
الفرع الأول: مفهوم تحرير التجارة الخارجية.	17
الفرع الثاني: أدوات سياسة حرية التجارة الخارجية.	17
الفرع الثالث: مراحل تحرير التجارة الخارجية.	18

فهرس المحتويات

المبحث الثاني: الاتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات (GATS)	20
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الخدمات.	20
الفرع الأول: تعريف الخدمات.	20
الفرع ثاني: أنواع الخدمات.	21
الفرع الثالث: تصنيفات الخدمات.	21
الفرع الرابع: خصائص الخدمات.	23
المطلب الثاني: التجارة الدولية في الخدمات.	23
الفرع الأول: مفهوم التجارة الدولية في الخدمات.	23
الفرع الثاني: أهداف تحرير تجارة الخدمات.	24
الفرع الثالث: تصنيفات التجارة الدولية في الخدمات.	25
المطلب الثالث: لمحة عامة على اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات (GATS)	26
الفرع الأول: خلفية تاريخية حول ظهور اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات.	26
الفرع الثاني: المفاوضات حول تحرير التجارة في الخدمات بعد جولة الأوروجواي.	30
الفرع الثالث: الأحكام والمبادئ الأساسية للاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات.	34
الفرع الرابع: وإنشاء مجلس الخدمات تسوية المنازعات في إطار(GATS)	41
المبحث الثالث: السياق العام لاتفاقية تحرير التجارة في الخدمات المالية(GATS)	43
المطلب الأول: تعريف الخدمات المالية.	43
الفرع الثاني: خصائص الخدمات المالية.	43
الفرع الثالث: أشكال الخدمات المالية.	45
الفرع الرابع: أهمية تحرير التجارة الدولية في الخدمات المالية.	46
المطلب الثاني: تحرير تجارة الخدمات المالية في إطار(GATS)	47
الفرع الأول: المقصود بتحرير تجارة الخدمات المالية.	47
الفرع الثاني: مفاوضات اتفاقية تحرير الخدمات المالية.	47
الفرع الثالث: الجهود الدولية في مجال تحرير التجارة في الخدمات المالية.	49
الفرع الرابع: الخدمات المالية التي شملتها اتفاقية (GATS).	51

فهرس المحتويات

المطلب الثالث: مزايا تحرير تجارة الخدمات المالية والتحديات التي تواجهها.	52
الفرع الأول: مدى الترابط بين اتفاقية تجارة الخدمات واتفاقية الخدمات المالية.	52
الفرع الثاني: فوائد تحرير تجارة الخدمات المالية.	53
الفرع الثالث: مزايا تحرير تجارة الخدمات المالية.	53
الفرع الرابع: التحديات التي تواجه تجارة الخدمات المالية بالنسبة للدول النامية.	54
خلاصة الفصل	56
الفصل الثاني: تحرير الخدمات المالية ودورها في النمو الاقتصادي	
تمـــهيد	58
المبحث الأول: حول النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.	59
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي	59
الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي.	59
الفرع الثاني: قياس النمو الاقتصادي وأنواعه	60
المطلب الثاني: التنمية ومقاييس النمو الاقتصادي.	61
الفرع الأول: مفهوم التنمية.	61
الفرع الثاني: الفرق بين التنمية والنمو الاقتصادي.	62
الفرع الثالث: مقاييس النمو الاقتصادي.	63
المطلب الثالث: محددات النمو الاقتصادي ودور الدولة في تحقيقه.	64
الفرع الأول: محددات النمو الاقتصادي	64
الفرع الثاني: دور الدولة في النمو الاقتصادي.	66
المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي	69
المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي.	69
الفرع الأول: محتوى النظرية.	69
الفرع الثاني: الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية.	74
المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصاد.	75
الفرع الأول: نموذج هارود– دومار.	77

فهرس المحتويات

الفرع الثاني: نقد نظرية هارود– دومار للنمو الاقتصادي.	78
المطلب الثالث: نظرية شومبيتر في النمو الاقتصادي.	79
الفرع الأول: محتوى النظرية.	79
الفرع الثاني: تقييم نظرية شومبيتر.	81
المطلب الرابع: النظرية الحديثة للنمو الاقتصادي.	81
الفرع الأول: نموذج النمو الداخلي لقطاع واحد.	82
الفرع الثاني: الانتقادات الموجهة للنظرية الحديثة.	85
المبحث الثالث: التحرير المالي والمصرفي وعلاقاته بالنمو الاقتصادي.	86
المطلب الأول: التحرير المالي وإجراءاته.	86
الفرع الأول: ماهية التحرير المالي.	86
الفرع الثاني: إجراءات التحرير المالي.	87
المطلب الثاني: التحرير المصرفي.	90
الفرع الأول: ماهية التحرير المصرفي وأهدافه.	90
الفرع الثاني: متطلبات التحرير المصرفي وإجراءاته.	92
المطلب الثالث: تأثير التحرير المالي والمصرفي على النمو الاقتصادي.	94
الفرع الأول: أثر التحرير المالي على الإدخار والاستثمار.	94
الفرع الثاني: تأثير التحرير المالي على رؤوس الأموال.	94
المبحث الرابع: تأثير تحرير تجارة الخدمات المالية على النمو الاقتصادي	96
المطلب الأول: تحرير تجارة الخدمات المالية وعلاقته بالنمو الاقتصادي في ظل بعض النظريات الاقتصادية	96
الفرع الأول: من وجهة نظر شومبيتر.	96
الفرع الثاني: كينغ و لوفين.	97
المطلب الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي.	98
الفرع الأول: تأثير الاستثمار الأجنبي على زيادة الانتاج الكلي والنمو الاقتصادي.	98
الفرع الثاني: تأثير الاستثمار الأجنبي على تراكم رأس المال وكفاءة الشركات المحلية. للدولة المضيفة.	99

فهرس المحتويات

المطلب الثالث: القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي.	101
الفرع الأول: تأثير تحرير القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي.	101
الفرع الثاني: تأثير إصلاح القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي.	102
الفرع الثالث: أثر تحرير تجارة الخدمات المالية على العمل المصرفي العربي.	103
المطلب الرابع: أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي من خلال المعاملات الدولية.	107
الفرع الأول: انتقال الأثر من خلال مكونات الحساب الجاري.	107
الفرع الثاني: انتقال الأثر من خلال مكونات الحساب الرأسمالي.	108
خلاصة الفصل	110
الفصل الثالث: تحرير تجارة الخدمات المالية وأثرها على النمو الاقتصادي لجمهورية مصر العربية للفترة 2012/2000	
تـــمهيد	112
المبحث الأول: الإطار العام للنظام المصرفي المصري.	113
المطلب الأول: هيكل الجهاز المصرفي المصري.	113
الفرع الأول: البنك المركزي.	113
الفرع الثاني: البنوك التجارية..	115
الفرع الثالث: بنوك الاستثمار والبنوك المتخصصة.	116
المطلب الثاني: الاصلاح المصرفي في مصر إعادة هيكلته.	117
الفرع الأول: مراحل تطور البنوك	117
الفرع الثاني: إعادة هيكلة الجهاز المصرفي.	120
الفرع الثالث: الاندماجات المصرفية.	121
المطلب الثالث: استراتيجية تطبيق (بازل 2) و(بازل 3) في القطاع المصرفي المصري.	121
الفرع الأول: الاطار الرقابي لمقررات بازل 2.	122
الفرع الثاني: اتفاقية بازل 3.	123
المبحث الثاني: الخدمات المالية في المنظومة المصرفية المصرية.	125
المطلب الأول: التزامات مصر في الاتفاقية الدولية متعددة الأطراف لتحرير الخدمات المالية.	125

فهرس المحتويات

الفرع الأول: في مجال الخدمات المصرفية.	125
الفرع الثاني: التزامات مصر في مجال التأمين.	126
الفرع الثالث: التزام مصر فيما يتعلق بخدمات سوق الأوراق المالية.	128
. المطلب الثاني: استراتيجيات عمل البنوك المصرية في مواجهة تحديات العولمة.	129
الفرع الأول: التوسيع في انشطة الصيرفة الاستثمارية.	129
الفرع الثاني: تقديم انشطة تمويلية مبتكرة.	131
الفرع الثالث: تعميق استخدام التكنولوجية.	134
المبحث الثالث: تأثير تجارة الخدمات المالية على النمو الاقتصادي المصري.	136
المطلب الأول: الاقتصاد المصري قبل ثورة 25 يناير 2011.	136
الفرع الأول: الفترة ما بين 2005-2010.	136
الفرع الثاني: الاقتصاد المصري في الفترة (2000 إلى غاية 2012).	137
المطلب الثاني: بعض مؤشرات الاقتصاد المصري في الفترة (2011 -2013).	143
الفرع الأول: مؤشرات الاقتصاد الكلي المصري.	143
الفرع الثاني: مؤشرات أهم القطاعات الاقتصادية وعلاقتها بتحرير الخدمات المالية.	147
المطلب الثالث: الخدمات المالية وأثرها على النمو الاقتصادي المصري.	155
الفرع الأول: الشمول المالي ودوره في النمو الاقتصادي المصري.	155
الفرع الثاني: الشركات التي تم تأسيسها وفقا للتوزيع القطاعي.	157
الفرع الثالث: التطورات الحديثة في قطاع الخدمات المالية وتأثيره على النمو الاقتصادي المصري	158
خلاصة الفصل	162
الخاتمة العامة	168-164
قائمة المراجع	176-170

قائمة الجداول

رقم الجدول	تسمية الجدول	الصفحة
جدول رقم (01)	الجدول النموذجي لأحد الدول الأعضاء	36
جدول رقم (02)	نقاط الاختلاف بين التنمية والنمو الاقتصادي.	62
جدول رقم (03)	الناتج المحلي الاجمالي	137
جدول رقم (04)	نسبة التغيير في معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي.	138
جدول رقم(05)	الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر للفترة 2013/2002	139
جدول رقم (06)	التحويلات لمصر	140
جدول رقم (07)	واردات وصادرات الخدمات المالية	142
جدول رقم (08)	التضخم في مصر	144
جدول رقم (09)	أهم مؤشرات قطاع السياحة	148
جدول رقم (10)	مؤشرات نمو قطاع التشييد والبناء ونسبة مساهمته في النمو خلال العام المالي 2013/2012	151
جدول رقم (11)	تطور مؤشرات البورصة المصرية في نهاية الربع الثالث 2013	154

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	تسمية الشكل	الصفحة
شكل رقم (01)	الناتج المحلي الاجمالي	138
شكل رقم (02)	البياني لمعدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي	139
شكل رقم (03)	الرسم البياني لتغيرات قيم الاستثمار الأجنبي المباشر(2009/2008)	140
شكل رقم(04)	تحويلات المغتربين لمصر	141
شكل رقم (05)	ورادات الخدمات المالية لمصر (2012/2000)	143
شكل رقم (06)	معدل النمو الاقتصادي	144
شكل رقم (07)	الرسم البياني لنسب التضخم في مصر	145
شكل رقم (08)	معدلات البطالة في مصر	146
الشكل رقم(09)	صافي الاحتياطات الدولية لدى البنك المركزي المصري (بالمليار دولار)	147
شكل رقم (10)	مؤشرات البورصة المصرية	153
شكل رقم (11)	التوزيع القطاعي للشركات الجديدة التي تم تأسيسها(2014/2013)	157
شكل رقم (12)	تطور قطاع الخدمات المالية من بين القطاعات الاخرى	158

قائمة المختصرات

المختصرات	المعنى باللغة العربية والاجنبية
FTA	Free Trade Association اتفاق تحرير التجارة بين كندا– امريكا
GATT	General Agreement On Tariffs And Trade اتفاق شمال أمريكا وتحرير التجارة(كندا، أمريكا،المكسك)
GATS	General Agreement On Trade in Services اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات(GATS).
WTO	World Trade Organization منظمة التجارة العالمية

المقدمة العامة

المقدمة العامة.

برز مفهوم العولمة الاقتصادية كمفهوم جديد وتحولا اقتصاديا عالميا لايزال يثير جدلا واسع النطاق حوله من حيث تحديد أثاره وأبعاده، والذي لا يمكن استيعابه إلا في ضوء تلك التغيرات وخاصة مع تزايد وتعميق مبدأ الإعتماد الاقتصادي المتبادل، وتكون الأسواق العالمية وتحركات الأسعار، والتغيرات في حجم ونوعية الإنتاج، وتوجيهات التجارة العالمية، وتحركات رؤوس الأموال التي تستخدم في المضاربة الدولية من خلال المضاربين الدوليين والتابعين في معظم الأحيان للشركات متعددة الجنسيات التي تعمل بإستمرار على تكلفة النقل والاتصالات وتحقيق التطورات التكنولوجية، ومن ثم تحقيق العولمة الاقتصادية، وتجلت العولمة في نوعين وهي العولمة المالية والعولمة المالية.

إن العولمة المالية من أهم مظاهر العولمة الاقتصادية وتمثلت بالتشابك والترابط شبه الكامل بين الأنظمة المالية والنقدية لمختلف الدول حيث أنه بدأت البذور الأولى للعولمة في الستينات والسبعينات ثم تسارعت واتسعت في الثمانينات بحيث يمكن القول بأن العالم على مشارف التسعينات كان قد أصبح قرية مالية واحدة، واندمج النشاط المالي في العديد من الدول مع الاقتصاد العالمي بحيث أصبح بالإمكان الحديث عن دولية النشاط المالي والاندماج في الأسواق المالية.

حيث أن الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن الحالي يشهد عدة تحولات مست جلّ الجوانب الملمة بمناحي الحياة بمختلف أنواعها الاقتصادية والاجتماعية وأخرى، فبإنتهاء مؤتمر بريتن وودز وخروجه بتشكيل مؤسستي البنك الدولي للانشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي ، فتغيرت الموازين في الاقتصاد العالمي، ثم تبعه بعد ذلك إنشاء منظمة التجارة العالمية سنة 1995، والتي كانت نتيجة جولات عديدة من الاتفاقيات العامة للتعريفة والتجارة، وبهذه المنظمة بهذه المنظمة بدأت تتضح معالم النظام العالمي التجاري الجديد، وبهذا الحدث البارز في منظومة الاقتصاد العالمي أحدثت عديد التغيرات على مستوى القطاعات الاقتصادية وخاصة المعاملات في ميدان التجارة الخارجية، وفي نفس المجال قامت منظمة التجارة العالمية برسم خطط وبرامج تقوم على تحرير التجارة الخارجية بين الأقطار المختلفة من العالم بدعوى إلغاء كل القيود التي تعترض مسار وحركة العوامل الانتاجية

كرأس المال والعمالة وحركة السلع والبضائع، بالإضافة إلى قطاع الخدمات الذي ظهر الإهتمام به حديثا، والمنظمة العالمية بهذا كله تسعى إلى العمل على تحقيق هذه الأهداف لما لدعوى التحرير من فائدة على الاقتصاديات الوطنية والدولية على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

وعلى هذا الأساس تشير العديد من الأبحاث النظرية والكمية في مجال التجارة الخارجية على وجود علاقة ما بين تحرير التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، ومن بين الأمثلة الرائدة في هذا المجال تجربة الدول الناشئة التي اعتمدت على سياسات تجارية غير تقييدية، سمحت لها بتحقيق تحسين كبير في معظم المؤشرات، إذ أدى إنفتاح أسواق هذه الدول إلى معالجة أهم الاختلالات على مستوى أسواقها، وتحقيق معدلات عالية من النمو وبالتالي تحقيق الرفاهية والقضاء على البطالة.

ومع تزايد قطاع الخدمات المالية في العلاقات التجارية بالنسبة لكافة الدول سواء على المستوى الاقتصادي الوطني نظرا لنصيبه المرتفع من الدخل القومي الاجمالي، أو على المستوى العالمي، وذلك من ناحية مساهمته بنسب كبيرة نتيجة للتطورات العلمية والتقدم الفني في قطاع تكنولوجيا المعلومات، ونظرا لإتجاه حكومات بعض الدول لحماية المنتج المحلي للخدمات من منافسة المشروعات الخدمية الأجنبية، ونتيجة للضغوط التي مارستها الشركات دولية النشاط العاملة في مجال الخدمات لتحرير التجارة في الخدمات وبالأخص الخدمات المالية، حيث طالبت الدول المتقدمة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في أوائل الثمانينات من القرن العشرين وقبل إنطلاق جولة أوروجواي بإخضاع التجارة في الخدمات لإلتزامات وضوابط متعددة الأطراف وذلك من خلال توسيع نطاق تطبيق أحكام الجات ليشمل بالإضافة إلى تحرير التجارة الدولية في السلع وتحرير التجارة في الخدمات، تحرير التجارة في الخدمات المالية، لاسيما الأحكام الخاصة بعدم التمييز في المعاملة والمعاملة الوطنية، والشفافية، فضلا عن ربط الإلتزامات، حيث يضفي هذا الربط قدر أكبر من الطمأنينة في المعاملات الخدمية وإستمرار التحرير التدريجي والمتوالي في قطاع الخدمات المالية.

ونظرا لأن الجمهورية المصرية العربية من الدول النامية التي وقعت على اتفاقية تحرير تجارة الخدمات في ديسمبر 1997م، فقد أثرت هذه الاتفاقية على النظام المصرفي وعلى القطاع المالي ككل، وجعل قطاع الخدمات المالية أكثر كفاءة وتخفيض العمولات وكذلك التحسين من جودة

الخدمة والاهتمام بإدارة المخاطر وعنصر البشري. بالإضافة إلى أن تحرير تجارة الخدمات المالية بالنسبة لمصر من شأنه أن يخفض من المخاطر المنتظمة للأسواق المالية الصغيرة والتي تكون قادرة على استيعاب الصدمات الكبرى ويساعد على تعميق وتوسيع الأسواق المالية من خلال زيادة حجم المعاملات ومجالات الخدمات. وهذا ما جعل البنوك المصرية قادرة على البقاء والاستمرار والمنافسة والنمو.

وعلى الصعيد الدولي فإن التحرر المالي (تحرير تجارة الخدمات المالية) سيؤدي إلى انفتاح الأسواق والمؤسسات المالية وتكاملها مع بعضها البعض وهذا ما يؤدي إلى إرتفاع معدلات النمو الاقتصادي وتحسين فرص التشغيل وتنويع مصادر الدخل، لذا دأبت أغلب الدول وبالأخص النامية منها إلى خلق بيئة إقتصادية ملائمة فضلا عن إصلاح القطاع المالي الذي يعد أحد العوامل الرئيسية في عملية التنمية الإقتصادية لدوره في تعبئة الموارد وتوسيع نطاق الادخارات وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر تسوية المدفوعات وتقليل المخاطر وتسيير تدفقات رؤوس الأموال في الوقت الذي أصبح فيه العالم ساحة للتنافس في إجتذاب أكبر قدر من الاستثمارات من خلال القوانين والتشريعات والتسهيلات اللازمة لذلك.

وكباقي الدول فإن الدول النامية كانت تسعى لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال التجارة الخارجية وما تبعها من عمليات لتحرير تجارة السلع والخدمات المالية لكنها تعترضها العديد من القيود وهذا ما جعل الإشكالية التالية تتبادر إلى أذهاننا:

كيف يمكن لتحرير التجارة الدولية للخدمات المالية أن تؤثر على النمو الاقتصادي للجمهورية المصرية العربية خلال الفترة(2000-2012)؟

الأسئلة الفرعية:

وتندرج تحت الإشكالية الرئيسية العديد من الأسئلة الفرعية وأهمها:

1- فيما تتمثل علاقة تحرير الخدمات بالتجارة الخارجية؟

2- ما هي أسس تحرير الخدمات المالية؟

3- ما هو مفهوم النمو الاقتصادي؟

4- ما هو أثر تحرير تجارة الخدمات المالية على النمو الاقتصادي؟

5- كيف ساهم تحرير تجارة الخدمات المالية في النمو لجمهورية مصر العربية ؟

الفرضيات:

1- تحرير تجارة الخدمات المالية جاءت ضمن مفاوضات الأوروجواي لإتفاقية التجارة الخارجية التي اجريت لتحرير تجارة الخدمات بصفة عامة .

2- تحرير الخدمات المالية هو نفسه الاشتمال المالي والذي يمثل (قروض، الإدخار، والإتمان، ونظم تحويل الأموال.

3- يعبر كل من زيادة الزيادة في القطاع المالي والقطاع الإنتاجي عن النمو الاقتصادي.

4- إن لتحرير تجارة الخدمات المالية دورا مهما في النمو الاقتصادي والمساهمة في بنيان إقتصادي جيد، وذلك للدور الذي يشكله الجانب المالي في تحفيز النمو وامداد الاستثمارات بمصادر تمويل متنوعة ومتطورة.

5- ساهم تحرير تجارة الخدمات المالية في مصر في توسيع نشاط الأسواق المالية الصغيرة و وتطوير الخدمات المالية المقدمة من طرف البنوك ومؤسسات التأمين،وهذا كله ساهم في النمو الاقتصادي للاقتصاد المصري.

الدراسات السابقة: من بين الدراسات التي أجريت في هذا الميدان لدينا:

1- عبد الغفار غطاس، **أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر في الفترة الممتدة بين 1990-2006**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة2010/2009 حيث أن الباحث حاول تبيان الجوانب المتعلقة بموضوع تحرير قطاع التجارة الخارجية وإبراز الأثار المترتبة على عملية تحرير التجاري في الاقتصاد الوطني وتوضيح العلاقة الموجودة بين عملية تحرير قطاع التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي وأهم ما يميز الدراسة التركيز على تحرير التجارة بصفة عامة وأثرها على الاقتصاد الوطني فقط،

2- يايسي لياس، **الأثار المحتملة لتحرير تجارة الخدمات المالية على القطاع المصرفي الجزائري وفقا للاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات(GATS)**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه جامعة الجزائر3، 2013/2012، بحيث أن هذه الدراسة كانت تهدف إلى تحليل الأثار المترتبة على تحرير التجارة الدولية في الخدمات المصرفية طبقا للاتفاقية العامة للخدمات(GATS) ونعكاساتها على اقتصاديات الدول النامية بصفة عامة وعلى الجزائر بصفة خاصة.

3- آيات الله مولحسان، **المنظمة العالمية للتجارة وإنعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية دراسة حالة (الجزائر-مصر)**، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد الحاج لخضر،باتنة،2011/2010،تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن أهم الخلفيات التي كانت وراء زوال اتفاقية الجات وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة وإبراز نتائج الإصلاحات الإقتصادية المفروضة من قبل الهيئات المالية الدولية على الاقتصاد الجزائري والمصري عامة وقطاع التجارة الخارجية خاصة وهذا ما تشترك فيه هذه الدراسة والموضوع الذي نود دراسته.

4- محمد حمو، **أثر إتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية على الصناعة المصرفية بالبنوك الجزائرية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،2009، وتهدف هذه الدراسة إلى تبيان كل ما يتعلق بتجارة الخدمات وخاصة الخدمات المالية والمصرفية وتأثيرها على الصناعة المصرفية بالبنوك وإلقاء الضوء على البنوك الجزائرية.

موقع الدراسة من الدراسات السابقة:

تناولت دراستنا دور تحرير التجارة في الخدمات المالية على النمو الاقتصادي حيث أنه تم التطرق إلى التجارة في الخدمات بصفة عامة وإلى الخدمات المالية بصفة خاصة ، مرورا بالتحرير المالي والمصرفي الذي يعد من أهم العناصر أيضا في هذا الموضوع، وفي الأخير تأثير تحرير تجارة الخدمات المالية على النمو الاقتصادي، وقد اخترنا مصر كدراسة حالة وذلك لأنها من الدول النامية التي وقعت اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية وعملت بها وظهرت نتائجها في السنوات السابقة في قطاعها المالي والمصرفي.

أسباب اختيار الموضوع:

نظرا للدور الذي تلعبه الخدمات المالية في وقنا الراهن، وتأثير هذه الأخيرة على الدول فإنه من المهم معرفة العلاقة بين تحرير تجارة الخدمات المالية والنمو الاقتصادي.

أما فيما يتعلق بالدوافع الذاتية، فقد تمثلت في إثراء المكتبة الجامعية، بموضوع جديد لاسيما الجانب النظري منه بإعتبار أن جل الدراسات السابقة كانت ترتكز على تأثير تحرير تجارة الخدمات المالية على الصناعة المصرفية ، ومن جهة أخرى لإرتباط البحث بموضوع التخصص.

أهداف الدراسة:

- تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على التجارة الخارجية بمختلف جوانبها.
- كما أنها تهدف إلى إبراز دور تحرير تجارة الخدمات المالية في الاقتصاد العالمي.
- وتبيان دور تجارة الخدمات المالية في النمو الاقتصادي.
- بالإضافة إلى الإطلاع على حالة مصر ناحية صادراتهما للخدمات المالية وارداتهما والأثر الذي حصل في النمو الاقتصادي الناتج عنها.

أهمية الدراسة:

- تكمن أهمية الدراسة في أهمية عنصر البحث ،أي أهمية تحرير تجارة الخدمات المالية بالنسبة للدول وبالنسبة لنصيبها من المعاملات الدولية.
- توضيح أكثر للدور الكبير الذي يلعبه تحرير تجارة الخدمات المالية القطاع المصرفي المصري والذي يؤثر بدوره على النمو الاقتصادي لها.

المنهج المتبع في الدراسة:

في هذه الدراسة سيتم الإعتماد على :

- المنهج التحليلي الوصفي والذي يتناسب والدراسة وخاصة عند التطرق للمفاهيم الأساسية المرتبطة بكل من التجارة الخارجية وتحرير التجارة في الخدمات والدور الذي تلعبه هذه الأخيرة على النمو الاقتصادي في مصر.

هيكل الدراسة:

حاولنا من خلال بحثنا هذا المحافظة على التسلسل المنطقي والتدرج في طرح الأفكار قدر الإمكان ولهذا قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاث فصول وخاتمة عامة كما يلي:

الفصل الأول: حيث يتم فيه عرض مختلف المفاهيم المتعلقة بالتجارة الخارجية وكذا الخدمات بصفة عامة وبعدها مباشرة التطرق إلى الخدمات المالية ومفاهيمها والنقطة الأكثر أهمية في هذا الفصل إتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية، حيث أنه في المبحث الأول تطرقنا إلى التجارة الخارجية بصفة عامة، وفي المبحث الثاني إلى الاتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات(GATS)، وأخيرا خصصنا مبحث كامل لسياق العام لاتفاقية تحرير التجارة في الخدمات المالية(GATS).

الفصل الثاني: تم في هذا الفصل التطرق إلى النمو الإقتصادي بمختلف جوانبها والعلاقة التي تربط التجارة بالنمو الاقتصادي أو بعبارة أخرى العلاقة التي تربط النمو الاقتصادي بتجارة الخدمات المالية، حيث أنه تم تقسيم الفصل الثاني إلى المباحث التالي: المبحث الأول مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، وفي المبحث الثاني إلى نظريات النمو، وفي المبحث الثالث إلى التحرير المالي والمصرفي وعلاقته بالنمو الاقتصادي، وأخيرا في المبحث الرابع تطرقنا إلى تأثير تحرير تجارة الخدمات المالية على النمو الاقتصادي.

الفصل الثالث: أما بالنسبة للفصل الثالث فإنه يحتوى على الجانب التطبيقي لما تم سرده في الفصلين الأول و الثاني بحيث سيتم التطرق إلى إقتصاد جمهورية مصر العربية وجانب تجارة الخدمات المالية وأثرها على النمو الاقتصادي المصري، حيث تناولنا في هذا الفصل المباحث التالية: المبحث الأول: الإطار العام للنظام المصرفي المصري، المبحث الثاني تناولنا فيه الخدمات المالية في المنظومة المصرفية، وفي المبحث الثالث: تأثير تجارة الخدمات المالية على النمو الاقتصادي المصري.

وخاتمة عامة :تحتوي على الخلاصة العامة ونتائج اختبار الفرضيات والتوصيات وآفاق الحث.

تمهيد

تحرير تجارة الخدمات الذي يعتبر نقطة تحول هامة في العلاقات الاقتصادية الدولية ، قد آثار جدل كبير حول معنى تحرير التجارة الدولية في الخدمات ، ذلك لأنه إذا كان ليس من الصعب معرفة المقصود بتحرير التجارة الدولية في السلع فهي تتناول القيود التعريفية وغير التعريفية التي تنال السلعة عند عبورها الحدود من دولة إلى أخرى ، فانه ليس من السهل تطبيق هذا المفهوم – أي عبور الحدود – بالنسبة للخدمات ، إلا أن إمعان النظر يكشف عن أن معنى التحرير في حالة الخدمات هو تحرير القيود واللوائح الداخلية التي تنظم مباشرة الخدمة أو تقديمها ، أي تحرير النظام الداخلي للخدمة في البلاد المختلفة . ومضمون تحرير الخدمات ينسحب هنا على أنه إذا كانت القوانين الداخلية تميز في المعاملة بين الخدمات الأجنبية والخدمات الوطنية فلا يجوز تعميق هذا التمييز،مع تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية في مجال الخدمات بمعنى أنه إذا أعطت إحدى الدول ميزة لأحد البنوك أو شركات الوساطة المالية أو السياحة الأمريكية مثلا فإن هذه الميزة تنسحب تلقائيا إلى كل الدول الأخرى

و يلاحظ أن تحرير الخدمات يعني حرية تبادل الخدمات بين الدول الأعضاء على حدود جدول الالتزامات المقدم من كل دولة ولذلك يطبق في تحرير الخدمات الالتزام بمبدأ التحرير التدريجي ، مع التزام الأعضاء بمبدأ الشفافية بحيث يتم الإعلان بصورة منظمة عن كل القيود واللوائح التي تنظم الخدمات وما يرد عليها من تعديلات وتحرير ، مع ملاحظة أن كل ما يخص الاتفاقية من التزامات على الدول النامية لا ينفذ إلا في الحدود التي لا تتعارض مع مقتضيات التنمية ، مع حق تلك الدول في طلب المعونة الفنية لتنمية قطاع الخدمات فيها وتقوية قدراتها التنافسية .

وعلى هذا الأساس سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى تحرير تجارة الخدمات وذلك من خلال ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: التجارة الخارجية.

المبحث الثاني: الاتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات (GATS).

المبحث الثالث: السياق العام لاتفاقية تحرير التجارة في الخدمات المالية(GATS).

المبحث الأول: التجارة الخارجية.

تعتبر التجارة الخارجية الدولية ضرورة و حقيقة أساسية لا يمكن للعالم أن يستمر بدونها، إذ لا يمكن تصور أن تستقل أية دولة باقتصادها عن بقية اقتصادات العالم كونها مضطرة إلى تصدير سلعها و خدماتها إليها و استيراد ما يلزم شعبها من السلع و الخدمات.

المطلب الأول: الأسس المتعلقة بالتجارة الخارجية.

حيث أنه يمكن التطرق إلى أساسيات التجارة الخارجية من خلال العناصر التالية:

الفرع الأول : تعريف التجارة الخارجية.

التعريف الأول: "هي أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية ممثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطلبها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة".[1]

التعريف الثاني: "تعرّف التجارة الخارجية أو التجارة الدولية بمبادلات السلع الاقتصادية القائمة بين الدول المختلفة التي تحددها الرقابة الجمركية و تقدر قيمتها بما في ذلك تقديرات البضائع المهربة ذات الأهمية إن وجدت".[2]

التعريف الثالث: " تعرف التجارة الخارجية بأنها فرع من فروع علم الاقتصاد يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية الجارية عبر الحدود الوطنية. وبصورة عامة يمكن تصنيف الصفقات التجارية التي تضمنها التجارة الخارجية بالمجموعات التالية :[3]

1. تبادل السلع المادية والتي تشمل تبادل جميع السلع المختلفة سواء كانت استهلاكية أو إنتاجية أو المواد الأولية ونصف مصنعة.
2. تبادل الخدمات والتي تتضمن خدمات النقل والتأمين والشحن...إلخ.
3. تبادل النقود وهذه المجموعة تضم حركة رؤوس الأموال لأغراض الاستثمار سواء على المدى القصير أو الطويل كما تشمل القروض الدولية.

---

[1] سهيل حسين الفتلاوي، "منظمة التجارة العالمية"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الإصدار الثاني،2009، ص8.

[2] شايب يمينة، "قراءة في نظريات التجارة الدولية الليبرالية من واقع العلاقات الاقتصادية العالمية"، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة ،جامعة الجزائر،2004/2003،ص3.

[3] محمود حسين الوادي وأخرون، "الاقتصاد الكلي"، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية،2010،ص271.

من خلال ما سبق يمكننا تعريف التجارة الخارجية بأنها عبارة عن حركة مجموع السلع والخدمات بين مختلف دول العالم بمقتضى اتفاقيات وقوانين معترف بها دوليا.

أولا: التفرقة بين المعنى الضيق والمعنى الواسع للتجارة الخارجية.

يمكن التفرقة بين :

1. المعنى الضيق لمصطلح "التجارة الدولية" و الذي يضم كلاً من الصادرات و الواردات المنظورة و غير المنظورة.
2. المعنى الواسع لمصطلح "التجارة الدولية" و الذي يضم كلاً من :
   - الصادرات و الواردات المنظورة (السلعية).
   - الصادرات و الواردات غير المنظورة (الخدمات).
   - الهجرة الدولية.
   - الحركات الدولية لرؤوس الأموال.

الفرع الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية.

إن كل دولة من دول العالم مهما بلغت من مراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي، فإنها لا تستطيع أن تعتمد على نفسها كليا(تحقيق الاكتفاء الذاتي) فلا بد أن تعتمد على العالم الخارجي لتلبية بعض احتياجاتها، نظرا لعدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين الدول المختلفة، إضافة إلى الاختلاف في مراحل التطور الاقتصادي، وكان لا بد لذلك التفاوت أن يؤدي إلى حدوث نوع من التبادل الدولي للسلع والخدمات فيما بينها،ذلك التبادل الذي يبنى على أسس وضوابط معينة ومحددة.[1]

يمكن إجمالي أسباب قيام التجارة الخارجية إلى العوامل التالية:[2]

1- **التخصص الدولي:** في السابق قلنا أن الدولة لا تستطيع أن تعتمد على نفسها كليا في إشباع حاجات أفرادها وذلك بسبب التباين في توزيع الثروات الطبيعية والمكتسبة بين العالم ولذلك يجب على كل دولة أن تتخصص في إنتاج بعض السلع التي تؤهلها طبيعتها وظروفها وإمكاناتها الاقتصادية أن تنتجها بتكاليف أقل وبكفاءة عالية.

2- **إختلاف تكاليف الإنتاج:** يعد تفاوت تكاليف الإنتاج بين الدول دافعا للتجارة بينها وبالذات في الدول التي تمتلك ما يسمى باقتصاديات الحجم الكبير. وهذا الإنتاج الواسع يؤدي إلى تخفيض متوسط التكلفة الكلية

[1] الوادي محمود حسين وأخرون، مرجع سابق،ص268.

[2] موسى محمد سعيد مطر وأخرون، "التجارة الخارجية"، دار صفاء للنشر والتوزيع ،الأردن،2001،ص17.

للوحدة المنتجة مقارنة مع دولة أخرى تنتج بكميات ليست وفيرة وبالتالي ترتفع لديها تكاليف الإنتاج مما يعطي الدولة الأولى ميزة نسبية في الإنتاج مقارنة بالدولة الثانية.

3- **إختلاف ظروف الإنتاج:** فبعض المناطق ذات المناخ الموسمي تصلح لزراعة الموز والقهوة فيجب أن تتخصص بهذا النوع من المنتجات الزراعية وتستورد المنتجات الأخرى التي لا تقوم بإنتاجها كالنفط الذي يتوفر في الدول ذات المناخ الصحراوي مثل دول الخليج العربي.

4- **إختلاف الميول والأذواق:** فالمواطن الجزائري يفضل المنتجات الأجنبية حتى لو توفر البديل الجزائري منها وتزداد أهمية هذا مع زيادة الدخل الفردي في الدولة.

الفرع الثالث: نظريات التجارة الخارجية.

يمكن استعراض نظريات التجارة الخارجية كالتالي:

أولا :النظرية الكلاسيكية.

برزت النظرية الكلاسيكية في الربع الأخير من القرن الثامن عشر و أوائل القرن التاسع عشر من أجل الدفاع على حرية التبادل الدولي عكس الفكر التجاري والذي يعتمد على الحصول على فائض في ميزانها التجاري وبتدخل الدولة في تحقيق ذلك.

1-1:نظرية النفقات المطلقة.

1-1-1 عرض النظرية: من رواد هذه النظرية المفكر الاقتصادي" آدم سميث"، ويعتمد هذا الأخير في تفسيره على وجوب وجود التبادل الدولي من أجل عدم إعاقة تقسيم العمل، حيث أن هذا الأخير ناتج عن اتساع نطاق السوق وبالتالي يسمح لكل دولة أن تتخصص في إنتاج السلع التي تكون لها ميزة مطلقة في إنتاجها وبالتالي تقوم بتبادل فائضها الإنتاجي الناتج عن استهلاكها مع فائض إنتاج دولة أخرى لها ميزة مطلقة، بالإضافة إلى ذلك فإن زيادة إنتاجية العمل يسمح بزيادة نمو رأس المال، و العامل الوحيد الذي يدخل في تحديد نفقة الإنتاج اللازمة لإنتاج السلعة هو العمل، وأن الربح لكل دولة متبادلة غير مرتبط بالحصول على الفائض في الإنتاج. [1]

[1] زينب حسين عوض الله، ا"لاقتصاد الدولي(العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية-الاقتصاد الدولي الخاص للأعمال- اتفاقيات التجارة العالمية)"، دار الجامعة الجديدة ، الأزاريطة، مصر، 2004،ص 11.

تفيد هذه النظرية أن الدولة تتخصص في إنتاج السلع التي تكون لها ميزة مطلقة في إنتاجها من خلال ما يتوفر لديها من موارد طبيعية وعناصر إنتاج مقارنة بالدول الأخرى، وتنعكس هذه الوفرة في تخفيض تكلفة إنتاج الوحدة الواحدة من السلعة.

مثال: (1) الجدول التالي يمثل الجدول التالي إنتاج دولتين لسلعة مختلفة.

الوحدات المنتجة / **الدولة**	وحدات عمل لإنتاج وحدة واحدة من القمح	وحدات عمل لإنتاج وحدة واحدة من السيارات
الدولـــــة (أ)	1	8
الدولـــــة (ب)	3	6

تتمتع الدولة (أ) بميزة مطلقة في إنتاج القمح نظرا لأنها تنتجها بتكلفة أقل من الدولة (ب)، (أي أنها تنتجها بكلفة أقل) بينما تتمتع الدولة (ب) بميزة مطلقة في إنتاج السيارات لأنها تنتجها بتكلفة أقل من الدولة (أ). لذلك تتخصص الدولة (أ) في إنتاج وتصدير القمح واستيراد السيارات من الدولة (ب)، بينما تتخصص الدولة (ب) في إنتاج وتصدير السيارات واستيراد القمح من الدولة (أ).[1]

1-1-2: نقد النظرية: لنظرية النفقات المطلقة حدود، من أبرزها أنها تعطي أهمية إلا لشروط العرض، حيث أنها لا تفسر محددات الربح عند كل بلد، بالإضافة إلى ذلك لم يفرق " آدم سميث" بين التجارة الداخلية والخارجية، حيث المفكر الاقتصادي الذي قام بالتفريق بينهما هو "دافيد ريكاردو"، بالإضافة إلى ذلك فإن هذه النظرية تفسر وتركز على الميزة التي نتلقاها عند التبادل مقارنة بعدم التبادل، وأن التخصص ممكن في حالة التفوق المطلق، وفي الحالة المعاكسة لم تتمكن هذه النظرية في التأكيد على ضرورة وجود التبادل، والنظرية التي قامت بتفسير هذه الحالة هي نظرية النفقات النسبية.[2]

2- نظرية النفقات النسبية

1-2-:1عرض النظرية: من المفترض أن ليس كل الدول يكون لديها ميزة مطلقة في الإنتاج ففي كثير من الدول وخاصة النامية منها قد لا يتوفر لديها ميزة مطلقة في أي من سلعها، بسبب استخدام طرق انتاج متخلفة غير كفؤة علاوة على عدم تمكنها من بناء مشاريع كبيرة للاستفادة من الوفرة في التكاليف كما هو الحال في الدول المتقدمة اقتصاديا. بالتأكيد في هذه الحالة لا يمكن استخدام نظرية الميزة المطلقة لتفسير التجارة الدولية[3]

[1] كامل بكري، "الاقتصاد الكلي "التجارة الخارجية والتمويل"، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، مصر،2001،ص46.

[2] نفس المرجع السابق، ص 46.

[3] زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص 13.

ومن هنا جاء جوهر نظرية الميزة النسبية "لديفد ريكاردو" فقد أوضح ريكاردو أن شروط توفر ميزة مطلقة للدولة في احدى السلع ليس ضروريا لكي تحقق هذه الدولة مكاسب من الدخول في التجارة الدولية، بل يكفي هذه الدولة أن يتوفر لديها ما اسماه ريكاردو بالميزة النسبية في احدى أو بعض السلع التي تنتجها. وعليه فإن قيام التجارة المربحة يعتمد على اختلاف التكاليف النسبية للسلع عبر الدول وليس التكاليف المطلقة، ومن هنا فإن الدولة يمكنها أن تحقق مكاسب من التجارة حتى لو كانت ذات تكاليف حقيقية أكبر في جميع السلع التي تنتجها مقارنة مع شركائها التجاريين المفترضين. ولبيان مبدأ الاختلاف في التكاليف النسبية.[1]

فبموجب هذه النظرية فإن الدولة التي تتوفر لها كفاءة نسبية أكبر من الدول الأخرى في إنتاج سلعة معينة (مقارنة بكفاءة إنتاج سلع أخرى) تقوم بإنتاج وتصدير هذه السلعة واستيراد السلع الأخرى التي يكون إنتاجها منها أقل كفاءة نسبية. والمقصود بالكفاءة النسبية عدد الوحدات المنتجة من السلعة بإستخدام وحدة واحدة من عنصر الإنتاج (العمل مثلا) مقارنة بإنتاج سلعة أو سلع أخرى. أو بعبارة أخرى إنتاج وحدة واحدة من السلعة باستخدام عدد أقل نسبيا من عناصر الإنتاج مقارنة بإنتاج سلع أخرى.

مثال: (2) الدول التالي يمثل تخصص دولتين في إنتاج سلعتين مختلفتين

الوحدات المنتجة / **الدولة**	وحدات قمح من وحدة عنصر إنتاج	وحدات سيارات من وحدة عنصر إنتاج
الدولـــة (أ)	2	4
الدولـــة (ب)	4	10

يتضح في المثال أعلاه أنه بالرغم من أن الدولة (ب) تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج السلعتين، حيث تنتجها بتكلفة أقل من الدولة (أ)، إلا أن الدولة (أ) تتمتع بميزة نسبية في إنتاج السيارات حيث أنها تضحي فقط بوحدتين من السيارات مقابل وحدة واحدة إضافية من القمح (4 سيارات/ وحدتين قمح) بينما تضحي الدولة (ب) بوحدتين ونصف من القمح مقابل وحدة واحدة من السيارات(4/10). ولذا

[1] كامل بكري، مرجع سابق، ص 47.

فإنه من الأفضل أن تقوم الدولة (أ) بالتخصص في إنتاج السيارات وتصديرها إلى الدولة (ب) واستيراد القمح من الدولة(ب)، والعكس صحيح بالنسبة للدولة (ب)، حيث تقوم بإنتاج وتصدير القمح إلى الدولة (أ) واستيراد احتياجاتها منها.[1]

1-2-2: نقد النظرية.

ومن بين الانتقادات التي وجهت له هي:[2]

- بساطته في عرض النظرية، فيما يخص عدم انتقال عوامل الإنتاج خاصة رأس المال غير محققة في الواقع.
- انخفاض نفقة الإنتاج الناتجة عن الإنتاج الكبير لم يؤخذ بعين الاعتبار، بدون أن ننسى الدور الذي تلعبه نفقة النقل في تحديد التبادل الدولي والتي أهملت.
- أما فيما يخص الفكرة الجوهرية المتعلقة بنفقة الإنتاج، فإنها انتقدت حيث أنها أهملت أثمان السلع والتي لها دور في تحديد التبادل. بالإضافة إلى إهمال الطلب على هذه السلع.

3- نظرية القيم الدولية .

1-3-1: عرض النظرية: تسمى هذه النظرية كذلك بنظرية "ريكاردو- ميل" ، وهذا راجع لكون نظرية القيم الدولية، عبارة عن توسع لنظرية النفقات النسبية لـ" دفيد ريكاردو"، حيث اكتفى "دفيد ريكاردو" في عرضه على أن التخصص الدولي يعود بالفائدة على البلدين طالما أن معدل التبادل الدولي يقع بين الحد الأدنى والحد الأقصى لثمن أحد السلعتين بالنسبة للأخرى. وقد أوضحت نظرية القيم الدولية أن معدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية هو ذلك المعدل الذي يجعل قيمة صادرات و واردات كل دولة متساوية.

يتحدد معدل التبادل في هذه النظرية على قوة طلب الدولتين على السلعتين، ومرونة هذا الطلب حيث يتحدد الطلب بمعدل التبادل الداخلي بين السلعتين في الدولة الأولى، ومعدل التبادل الداخلي بين السلعتين في الدولة الثانية، وبالتالي تعود المكاسب أكبر من التجارة الدولية إلى صاحب الطلب الأصغر

[1] كامل البكري، مرجع سابق، ص 47.

[2] جمال الدين لعويسات، "دروس في التجارة الدولية"، جامعة التكوين المتواصل ،مديرية التعليم عن بعد، فرع قانون الأعمال، الارسال الأول، بدون ذكر السنة، ص 9.www.clubnada.jeeran.com

ويؤول بالمكاسب الأقل إلى صاحب أكبر طلب، ويميل التبادل في صالح الدولة ذات أقل مرونة أي التي طلبها يتغير بكمية قليلة مقارنة بالسعر، والعكس صحيح.

1-3-2: نقد النظرية: لم تتمكن هذه النظرية الاقتراب من الواقع عند افتراضها لتكافؤ أطراف المبادلة، ففي حالة تبادل دولي بين دول غير متكافئة فمن الممكن ألا يكون للطلب المتبادل دور في تحديد نسبة التبادل الدولي، أي بإمكان الدول الكبرى أن تملي شروطها؛ بالإضافة إلى ذلك فإن الفكرة المتعلقة التي مفادها أن التبادل غير المتكافئ بين الدول سيأتي بالنفع على الدول الصغيرة يمكن أن يكون غير محقق. [1]

ثانيا: النظرية النيوكلاسيكية .

2-1-1: عرض النظرية: استمرت النظرية التقليدية في تفسير التجارة الدولية، إلى غاية الحرب العالمية الأولى، إلا أن المرحلة الأولى للنظرية النيوكلاسيكية ما هي إلا إعادة صياغة نظرية النفقات النسبية، وذلك بإدخال المنفعة في تفسير التجارة الدولية، و التخلي عن النفقة المحددة على أساس العمل، أما المرحلة الثانية تتمثل في إعطاء أسباب وجود التجارة، عن طريق عوامل الإنتاج و أسباب وجود الاختلاف في الأسعار النسبية، والأجور.

تعود نظرية نفقة الاختيار إلى الاقتصادي "هابلر Habler (1936)"، حيث انتقد الأساس الذي تقوم عليه نظرية العمل في القيمة بالاعتماد على نفقة الاختيار وتكلفة الفرصة البديلة، بدلاً من النفقة المحددة على أساس العمل في تفسير التبادل الدولي،حيث أن تكلفة الفرصة البديلة هي عبارة عن مقدار ما نضحي به من أحد السلع مقابل الحصول على وحدة إضافية من السلعة الأخرى، دون الحاجة إلى افتراض افتراضات خاصة بشأن عنصر العمل والذي يستخدم كأي عنصر إنتاجي آخر وبالتالي فإن الدولة التي تتمتع بانخفاض في تكلفة الفرص البديلة لأحد السلع تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها. [2]

يمكن تلخيص الإسهامات التي أتت بها النظرية فيما يلي:[3]

- اتجاه التبادل محدد عن طريق شروط العرض و الطلب للسلع في آن واحد.
- الفكرة المتمثلة في التخصص الكلي لكل بلد، غير ضرورية لقيام التبادل الدولي.

---

[1] نفس المرجع السابق،ص10.

[2] ريتشارد بومفرت، ترجمة سفر بن حسين القحطاني، كمال الدين علي بشير ابراهيم، "مذكرات محاضرات في نظرية وسياسة التجارة الدولية"،النشر العلمي والمطابع، الرياض، 2011 ،ص25.

[3] زينب حسين عوض الله، مرجع سابق،ص16.

- إذا كانت نسبة أسعار التوازن في السوق العالمي مساوية لنسبة الأسعار لبلد ما بدون تبادل، لا يستطيع ذلك البلد أن يدخل في التبادل الدولي.

2-1-2: نقد النظرية: هذا فيما يخص الإسهامات، إلا أن هذه النظرية لم تحدد سبب اختلاف النفقات النسبية بين الدولّ، إضافة إلى ذلك لم تحدد هذه النظرية سبب استقرار الثمن والأسعار في نقطة معينة. [1]

المطلب الثاني: سياسات التجارة الخارجية.

قبل التطرق إلى سياسة حرية التجارة سنقوم **بتعريف السياسة التجارية** وهي :

" مجموعة التشريعات واللوائح الرسمية التي تستخدمها الدولة للتحكم والسيطرة على نشاط التجارة الخارجية في مختلف دول العالم المتقدمة والنامية، التي تعمل على تحرير أو تقييد النشاط التجاري الخارجي من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي بين مجموعة من الدول".[2]

حيث تهدف السياسة التجارية في أي دولة إلى العمل على تحقيق المصلحة الاقتصادية الخارجية، ولكن هذا الهدف ليس متفق علية بين دول العالم، وذلك لسببن أولهما:[3]

الأول: من وجهة نظر المدافعين على نظرية المزايا النسبية نجد أن تحقيق مكسب من التخصص الدولي وتقسيم العمل يستلزم حرية التجارة الخارجية، وأن المصلحة الخاصة لأي دولة تعتبر جزءا لا يتجزأ من مصلحة العالم ككل.

الثاني: من وجهة نظر رجال الاقتصاد الذين ينظرون إلى دول العالم على أنه مجموعة من الدول المتنافسة ذات المصالح المستقلة والمختلفة ويكون الهدف الأساسي هو تحقيق المصلحة الاقتصادية الخاصة للدولة على حساب مصالح الدول الأخرى،ومن ثم فإن السياسة التجارية تعمل عل تقييد حركة السلع والخدمات وعناصر الإنتاج من وإلى الدولة تقييدا معتدلا أو متشددا وفقا للهدف القومي والرغبة في تحقيقه.

ومن خلا ما سبق، أن دول العالم أمامها نوعين من السياسات التجارية أولهما الحرية التجارية وثانيهما سياسة الحماية.

[1] كامل بكري، نفس المرجع السابق ،ص46.

[2] السيد محمد أحمد السريتي، "التجارة الخارجية"، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص123.

[3] نفس المرجع السابق، ص 123.

والآن نحاول إلقاء الضوء على تلك السياسات:[1]

الفرع الأول: سياســـــة حريـــــة التجـــارة.

1-1:مفهوم سياسة الحرية التجارية: هي إزالة كافة القيود والعقبات المفروضة على حركة السلع والخدمات من دولة إلى أخرى.

ولكن هذا لا يعني أن سياسة الحرية التجارية تعني أنه بمجرد أنه فتح باب التجارة بين الدول المختلفة فإن كل السلع والخدمات التي تنتج في دولة ما سوف تتدفق خارجها إلى الدول الأخرى.

وإنما يتوقف ذلك على نوعية السلع، هل هي بطبيعتها سلع تجارية أم سلع غير تجارية.

- **السلع التجارية:** هي تلك السلع التي يمكن الاتجار فيها أي مبادلتها في السوق الدولية إما استيراد أو تصدير بغض النظر عما إذا كانت السلعة تصدر أو تستورد فعلا في الوقت الحاضر.

- **السلع غير التجارية:** هي تلك السلع غير القابلة للإتجار دوليا أي التي يمكن مبادلتها في السوق الدولية.

1-2:الآثار الايجابية المترتبة على سياسة الحرية التجارية.

أهم هذه الآثار تتمثل فيما يلي:[2]

1- أثر سياسة الحرية التجارية على التخصص الأمثل للموارد الاقتصادية:

كل دولة تطبق هذه السياسة تحصل على تخصيص لمواردها الاقتصادية تخصيصا أمثلا فقبل تطبيق الدولة لسياسة الحرية التجارية تكون مكتفية ذاتيا، أي أنها تنتج جميع السلع والخدمات التي تحتاجها بغض النظر عن كفاءتها النسبية في إنتاج هذه السلع والخدمات، فقد تنتج الدول سلعا بتكلفة نسبية مرتفعة رغم أن هذه السلع متاحة في دول أخرى بتكلفة نسبية منخفضة. أما إذا قامت الدولة بتطبيق سياسة الحرية التجارية فإنها سوف تتخصص في إنتاج وتصدير السلع التي لديها فيها ميزة نسبية، على أن تستورد من الخارج السلع والخدمات التي لا تتمتع فيها بأي مزايا نسبية، ويتم استيرادها لهذه السلع من الخارج بتكلفة أقل مما لو قامت بإنتاجها في الداخل.

2- أثر سياسة الحرية التجارية على توزيع الدخل:

هذه السياسة تحفز كل دولة على التوسع في إنتاج السلع والخدمات التي لديها فيها وفرة نسبية في عناصر إنتاجها، والحد من إنتاج السلع والخدمات التي لديها فيها ندرة نسبية في عناصر إنتاجها.

[1] نفس المرجع السابق، ص 123..

[2] محمود حسين الوادي وأخرون، نفس المرجع السابق، ص ص286،287.

ويترتب على ذلك زيادة الطلب على عناصر الإنتاج التي تتوافر لدى الدولة نسبيا بدرجة أكبر من زيادة الطلب على الإنتاج النادرة نسبيا، وبالتالي ارتفاع السعر النسبي للعنصر الوفير نسبيا وانخفاض السعر النسبي للعنصر النادر، وهذا يعني أن سياسة الحرية التجارية تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل في صالح أصحاب عنصر الإنتاج الوفير وفي غير صالح أصحاب عنصر الإنتاج النادر. وكما نعلم فإن معظم الدول النامية لديها وفرة نسبية في عنصر العمل وندرة نسبية في عنصر رأس المال، ولذا فإن سياسة الحرية التجارية تعيد توزيع الدخل لصالح الطبقة العريضة من العمال وفي غير صالح القلة من أصحاب رأس المال بهذه الدول.

3- أثر سياسة الحرية التجارية على كفاءة التشغيل:

تؤدي سياسة الحرية التجارية إلى فتح باب المنافسة بين المشروعات الأجنبية، الأمر الذي يقضى على ظاهرة المشاريع الاحتكارية التي تظهر في غياب المنافسة، وتتحكم في الأسعار بما يضر المستهلك في السوق المحلية. كما تحفز المنافسة المشاريع المحلية على تحسين أدائها ومحاولة تخفيض تكلفة الإنتاج فيها.

4- أثر سياسة الحرية التجارية على مستوى التشغيل.

كما أن هذه السياسة تساعد كل بلد على أن يستخدم موارده الإنتاجية استخداما كاملا، ومن ثم تقضي على ظاهرة الطاقات العاطلة. فإذا كانت السوق المحلية أضيق من أن يستوعب الإنتاج المحلي في حالة استخدام الطاقات الإنتاجية المتاحة استخداما كاملا، فإن سياسة الحرية التجارية تفتح أسواق الدول الأخرى أمام الإنتاج الفائض محليا، وتساعد الدولة بذلك على استغلال مواردها العاطلة والاستفادة من وفورات الحجم الكبير، بل أن الكثير من الدول النامية لا يمكنها استخدام مواردها استخداما كاملا دون الحصول على أدوات الإنتاج من الخارج الممثلة في المعدات والآلات والخبرات الفنية والتكنولوجية.

1-3:الآثار السلبية المترتبة على سياسة الحرية التجارية.

يرى بعض الاقتصاديين أن سياسة الحرية التجارية يترتب عليها العديد من الآثار السلبية. ولعل أهمها:[1]

1- بقاء الدول النامية منتجة ومصدرة للمواد الأولية: يترتب على تطبيق سياسة الحرية التجارية أن تتخصص الدول المتقدمة في إنتاج السلع الصناعية في حين تتخصص الدول النامية في إنتاج المواد

[1] نفس المرجع السابق، ص 287.

الأولية، ويرجع ذلك إلى أسباب تاريخية، حيث كانت الدول النامية مستعمرات سابقة للدول المتقدمة، وحرصت الأخيرة أن تظل مستعمراتها بعيدة عن المجال الصناعي حتى تستمر مصدرا للمواد الأولية لصناعتها وسوق للمنتجات الصناعية التي تنتجها. وهذا يعني أن الالتزام بتطبيق سياسة الحرية التجارية في الوقت الحاضر يجعل الدول النامية مستمرة في التخصص في إنتاج الأولي كالمنتجات الزراعية والمعادن والبترول الخام، دون أن تكون قادرة على تحقيق أي تقدم في المجال الصناعي.

2- زيادة الفجوة بين مستويات الأجور في الدول النامية والمتقدمة: فليس صحيحا أن سياسة الحرية التجارية تؤدي في كل الحالات إلى زيادة العائد النسبي لعنصر العمل باعتباره العنصر الوفير نسبيا في الدول النامية، حيث يتطلب تحقق ذلك افتراض وجود حالة عمالة في جميع أنشطة المجتمع ومن ثم فإن زيادة إنتاج السلع كثيفة العمل لا يتم إلا عن طريق رفع الأجور بقطاع الصادرات لتغري العمال على التحول من قطاع بدائل الواردات- الذي ينتج سلع كثيفة رأس المال- إليه، ولكن يلاحظ أن معظم الدول النامية تعاني من مشكلة البطالة بكافة أشكالها المختلفة، وهذا يعني أن التوسع في إنتاج الصادرات يمكن أن يتم على حساب تخفيض معدلات البطالة في المجتمع، ولن يكون هناك حاجة لرفع الأجور السائدة. بل أن الأجور المنخفضة هي أساس الميزة النسبية بالدول النامية، فإذا ارتفعت الأجور بدرجة كبيرة بدأت هذه الميزة النسبية في التلاشي مع مرور الوقت. كذلك يؤكد الواقع أنه لم يحدث أبدا أن تلاشت الفجوة بين مستويات الأجور في الدول النامية والمتقدمة في فترات اتباع سياسة الحرية التجارية، بل أن العكس هو الذي يحدث، حيث تزيد بصفة مستمرة الفجوة بين مستويات الأجور في الدول المتقدمة والنامية.

3- قد تؤدي سياسة الحرية التجارية إلى تضييق نطاق السوق:

من الملاحظ أن سياسة الحرية التجارية لا تؤدي إلى توسيع نطاق الأسواق أمام المشاريع المحلية كبيرة الحجم في كل الحالات، بل قد يحدث أن تؤدي سياسة الحرية التجارية إلى تضييق نطاق الأسواق. لأن الإنتاج الصناعي في الدول النامية مازال في مراحله الأولى ولذلك فهو لا يقوى على غزو الأسواق الخارجية في كثير من الأحيان حتى لو فتحت له البلاد الأجنبية أسواقها. وعلى العكس من ذلك عندما تفتح الدول النامية أسواقها للتجارة الخارجية فإن المنتجات الأجنبية تتدفق للداخل لتزاحم المشاريع المحلية في سوقها المحلي وتجعله ضيقا عليها، وتزيد بذلك من معدلات الطاقة العاطلة بهذه الأسواق.

الفرع الثاني: سياسة الحماية التجارية.

أولا: مفهومها: تتمثل سياسة الحماية في قيام الحكومة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى بإتباع بعض الأساليب كفرض رسوم جمركية على الواردات، أو وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينة، مما يوفر نوعا من الحماية للأنشطة المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية. [1]

1-1-1:أساليب الحماية على المستوى القومي. وهي ثلاث أشكال:[2]

1. الرسوم الجمركية: هي ضريبة تفرضها الدولة على السلع عندما تجتاز حدودها، سواء كانت صادرات أو واردات، فالرسم إذن ضريبة على انتقال السلع من الدولة أو إليها. وتنقسم الرسوم الجمركية إلى ثلاث أنواع:

- الرسوم القيمية: يفرض الرسم القيمي بنسبة مئوية معينة من قيمة السلعة. فيكفي اطلاع موظف الجمارك على الأوراق الدالة على قيمة السلعة حتى يحدد مبلغ الرسم المطلوب. وتلك طريقة مبسطة في تحديد الرسم، تجعله يتمشى مع قيمة السلعة ارتفاعا وانخفاضا، وهي لا تتنافى مع إمكان تنويعه بحسب أنواع السلعة الواحدة، فيكون لكل نوع رسم قيمي معين. غير أنها طريقة كثيرا ما سببت منازعات بين رجال الجمارك والمستوردين حول تقدير قيمة السلعة، قد يخفي البعض القيمة الحقيقية للسلعة. ومن هنا كانت هذه الطريقة معطلة لتحصيل الرسم ومثقلة على التجارة.
- الرسوم النوعـــية: يفرض الرسم النوعي بفرض مبلغ محدد على كل وحدة من وحدات السلعة، وعندئذ يكفي اطلاع موظف الجمارك على نوع السلعة أو حجمها أو وزنها، بغض النظر عن قيمتها حتى يحدد مبلغ الرسم المطلوب. ويتحدد الرسم بمبلغ على السلعة بحسب نوعها. كالرسم على السيارات الذي يختلف بحسب قوة محركها. وهذه الطريقة تتكفل بمنع المنازعات الجمركية حول قيمة السلعة وإن كانت لا تمنعها حول نوعها.
- الرسوم المركبة: وقد تفرض بعض الدول الطريقتين معا النوعية والقيمية وتسمى الرسوم المركبة.

2- نظام الحصص :

ويتمثل نظام الحصص في قيام الحكومة بوضع حد أقصى لما يصرح باستيراده من سلعة ما خلال فترة زمنية معينة. وتعد الحصص قيدا كميا على انسياب السلع إلى دولة معينة خلال فترة زمنية معينة بدلا

[1] عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب،" أساسيات الاقتصاد الدولي"، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان،2003،ص245.

[2] مرجع سابق، ص245.

من التأثير السعري الذي تحدثه الرسوم الجمركية وتتميز الرسوم الجمركية على نظام الحصص باتسامها بالشفافية من حيث مقدار الحماية. أما في ظل نظام الحصص تظل الكمية المسموح باستيرادها ثابتة مهما تغيرت أسعار السلعة في الخارج أو زاد الطلب عليها في داخل الدولة التي قامت بفرض الحصة.[1]

3-نظام الرقابة على الصرف الأجنبي:

نظرا لأن العملات الأجنبية هي الوسيلة التي يمكن للأفراد والمؤسسات الاستيراد بواسطتها، فإن الحكومة يمكنها تقييد الواردات إذا تمكنت من السيطرة على كل متحصلات العملة الأجنبية وعلى كل استخداماتها. والرقابة على الصرف الأجنبي تتمثل في تدخل الحكومة بوضع قيود مباشرة على عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية بما يحقق لها السيطرة على كمية الواردات

ويمكنها من تحقيق عدة أهداف هي: [2]

- تحقيق توازن ميزان المدفوعات، حيث يمكن للحكومة من خلال التحكم في عمليات البيع والشراء الخاصة بالعملات الأجنبية أن تضغط الواردات بحيث تتساوي مع الصادرات، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق توازن الحساب الجاري ومن ثم ميزان المدفوعات.
- تحقيق الحماية للصناعات المحلية من خلال الحد من الواردات.
- حماية القيمة الخارجية للعملة الوطنية من التدهور، فبدلا من أن تقوم الدولة بتخفيض قيمة عملتها المحلية كوسيلة لعلاج العجز في ميزان المدفوعات، وما يترتب على ذلك من ارتفاع في معدلات التضخم المحلي وزيادة في قيمة الديون الخارجية بدلالة العملة الوطنية، وانخفاض الثقة في العملة المحلية، فإنها تقوم بإتباع أسلوب الرقابة على الصرف لتحقيق نفس الغرض موفرة على نفسها كل المتاعب السابقة.

[1] السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص152.

[2] مرجع سابق، ص153.

الفرع الثالث: أهمية التـــجارة الخارجية.

بصورة عامة يمكن إيجاز أهمية التجارة الخارجية بما يلي: [1]

1- المجال الاقتصادي.

- تعتبر منفذاً لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية ، حيث يكون الإنتاج المحلي أكبر مما تستطيع السوق المحلية استيعابه ، والإستفادة من ذلك في تعزيز الميزانية من الصرف الأجنبي .
- تشجيع الصادرات يساهم في الحصول على مكاسب في صورة رأس مال أجنبي ، يلعب دوراً في زيادة الإستثمار وبناء المصانع وإنشاء البنية خاصة في الدول النامية ، وبالتالي النهوض بالتنمية الإقتصادية .
- تعتبر مؤشرا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية لإرتباط هذا المؤشر بالإمكانات الإنتاجية المتاحة ، وقدرة الدول على التصدير ومستويات الدخول فيها ، وكذلك قدرتها على الإستيراد وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية
- نقل التكنولوجيا والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الإقتصادات المتينة وتعزيز عملية التنمية الشاملة .

2-المجال الاجتماعي.

- زيادة رفاهية الأفراد عن طريق توسيع قاعدة الإختيارات فيما يخص مجال الإستهلاك
- الإرتقاء بالأذواق وتحقيق كافة المتطلبات والرغبات وإشباع الحاجات .
- إمكانية الحصول على أفضل ما توصلت إليه العلوم والتقنيات المعلوماتية وبأسعار رخيصة نسبياً
- التأثير المتزايد للتجارة الخارجية على حياتنا اليومية .

3-المجال السياسي.

- تعزيز البنى الأساسية الدفاعية في الدول من خلال استيراد أفضل وأحسن ما توصلت إليه العلوم والتكنولوجيا .
- إقامة العلاقات الودية وعلاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتعامل معها .
- العولمة السياسية التي تسعى لإزالة الحدود وتقصير المسافات ، فهي تحاول أن تجعل العالم بمثابة قرية كونية جديدة .

[1] قريز مسعود،" التجارة الخارجية بين التقييد والتحرير،حالة الجزائر"، رسالة الماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2001، ص 5.

المطلب الثالث: مسار تحرير التجارة الخارجية.

قبل التطرق إلى مسار تحرير التجارة الخارجية يجب علينا في الأول معرفة معنى تحرير التجارة الخارجية أولا وهي كالتالي:

الفرع الأول: مفهوم تحرير التجارة الخارجية.

❖ إن حرية التجارة العالمية منظومة متكاملة يرتبط فيها الجانب السياسي بالجانب الاقتصادي والجانبان معا يتكاملان مع الجانب الاجتماعي والثقافي، ولا يكاد يستقل جانب بذاته، والعولمة الثقافية ظاهرة مدعومة دعما محكما وكاملا، بالنفوذ السياسي والاقتصادي الذي يمارسه الطرف الأقوى في الساحة الدولية. [1]

الفرع الثاني: أدوات سياسة حرية التجارة الخارجية

لأن معظم دول العالم اليوم تتحول إلى اعتماد سياسة الحرية التجارية سواء كان ذلك في مجال السلع و الخدمات نجد أن معظم الاتفاقات التجارية تسعى إلى إزالة جميع القيود و العوائق و الحواجز التي من شأنها أن تمنع (توقف) حركة التجارة عبر الدول و بالتالي فالأدوات المستخدمة في هذا التحول تنحصر أساسا في:

أولا: التكامل الاقتصادي: يأخذ التكامل الاقتصادي أشكالا عدة منها:[1]

1.1. منطقة التجارة الحرة: و هو اتفاق مجموعة الدول على إلغاء كافة الرسوم الجمركية و القيود الكمية المفروضة على التبادل فيما بينها مع احتفاظ كل دولة بتعريفتها الجمركية و ما تفرضه من قيود كمية على تبادلها مع الدول غير الأعضاء.

2.1. الاتحادات الجمركية: يقصد بالاتحاد الجمركي معاهدة دولية تجمع بمقتضاها الدول الأطراف أقاليمها الجمركية المختلفة في إقليم جمركي واحد حيث:

– توحيد التعريفة الجمركية الخاصة بالاتحاد في مواجهة الخارج.

– تعمل الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي على تنسيق سياساتها التجارية قبل الخارج بصفة خاصة من حيث عقد المعاهدات و الاتفاقات التجارية.

[1] سهيل حسين الفتلاوي، مرجع سابق،ص ص 146–147.

[1]. عادل أحمد حشيش. "أساسيات الاقتصاد الدولي." دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.2002 ، ص، 287.

3.1. الاتحادات الاقتصادية: هو تنظيم يتعدى تحرير المبادلات التجارية إلى تحرير حركة الأشخاص و رؤوس الأموال و إنشاء المشروعات و ذلك بفرض إقامة هيكل اقتصادي متكامل مصيره توحيد شتى السياسات الاقتصادية و المالية. حيث تحقق في المستقبل وحدة اقتصادية تضم شتى الأقاليم.

4.1. السوق المشتركة: تتفق الدول الأعضاء في حالة السوق المشتركة على إزالة القيود المفروضة على حرية التجارة بينها مع وضع تعريفة موحدة في مواجهة الدول الأخرى غير الأعضاء، بالإضافة إلى إلغاء القيود المفروضة على تحركات عناصر الإنتاج بينها كالعمل، و رأس المال و من أمثلتها السوق الأوربية المشتركة التي تأسست عام 1958.[1]

ثانيا: التخفيض المتوالي للرسوم الجمركية: الهدف الأساسي من إنشاء منظمة التجارة العالمية هو السعي لإقامة نظام تجاري متعدد الأطراف هدفه حرية التجارة الدولية من خلال تطبيق مبدأ التخفيض المتوالي للرسوم الجمركية أي يجب على جميع الدول الأعضاء في المنظمة الدخول في اتفاقيات للمعاملة حيث تنطوي على مزايا متبادلة لتحقيق تخفيض كبير للتعريفات الجمركية و يختلف معدل خفض الرسوم من سلعة إلى أخرى.

ثالثا: تحديد التعامل في الصرف الأجنبي: أي تعويم سعر الصرف بترك قيمة العملة الوطنية تتحدد تلقائيا في سوق الصرف بتفاعل قوى العرض و الطلب في السوق الأجنبي لمنع أي دولة من احتكار التعامل في النقد الأجنبي.[2]

الفرع الثالث: مراحل تحرير التجارة الخارجية.

يمكن تقسيم مراحل تطور التجارة الدولية إلى ما يلي :[3]

أولا: المرحلة الأولى (1498-1763)

ظهرت هذه المرحلة عن طريق الاكتشافات التي تمت في هذه الفترة و غزو القارات التي قام به التجار الأوروبيين، وهي تبدأ مع اكتشاف طريق الرجاء الصالح من طرف بارثولو ميو دياز " Bartholomew Diaz " (1488) و اكتشاف كريستوف كولوكمبس " Christophe Colomb لأمريكا، وفتح الطريق

[1] نفس المرجع السابق، ص 287.
[2] نفس المرجع السابق، ص287.
[3] صواليلي صدرالدين، "النمو و التجارة الدولية في الدول النامية"، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر،2006، ص ص 76-77.

التجاري نحو الهند من طرف فاسكون دوقاما " Vasco de Gama عام 1498، منه لعبت التجارة دور المحرك في فك العزلة ما بين القارات.

ثانيا : المرحلة الثانية (1763-1883)

يعود ظهور هذه المرحلة إلى النظام الإنتاجي الرأسمالي، في الجزء الثاني من القرن الثامن عشر والذي كان مركزه " إنجلترا" والتي كانت تعتبر في ذلك الوقت لب الاقتصاد العالمي؛ ويتميز الإنتاج في هذه المرحلة بالوفرة، مما أدى إلى تصدير الفائض المنتج إلى المستعمرات والتي كانت مجبرة على شراء هذه المنتجات، والتي بدورها كانت تمون الدول الأوروبية بالمواد الأولية؛ وبالتالي سمحت هذه المرحلة بتقسيم التجارة مابين الدول الأوروبية والدول المستعمرة، والتي سمحت بظهور ما يسمى بالتبادل اللامتكافىء " L'échange inégal" والذي يعتبر منبع التخلف الذي وقعت فيه هذه الدول المستعمرة.

ثالثا: المرحلة الثالثة(1883-1980)

تظهر هذه المرحلة مع ظهور أول شركة متعددة الجنسيات " Standard Oil Tust " لـ جون روكفلر "John D.Rockefeler"، وعليه من مميزات هذه الفترة هو ظهور الشركات المتعددة الجنسيات، وسيطرة العالم الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة.

رابعا: المرحلة الرابعة (1980- الوقت الحالي)

تتمثل هذه المرحلة بظهور الشركات العابرة للقارات والتي تتميز بطابع متميز بحكم وضعيتها المتمثلة في إمكانياتها المالية و التكنولوجية والتي تتعدى حدود البلدان و سلطة الدول؛ بالإضافة إلى ذلك تتميز هذه المرحلة بإعادة الهيكلة التي تربط بين الدول النامية و صندوق النقد الدولي، والتي من شروطها سياسة الانفتاح وتبني اقتصاد السوق؛ وفي هذه المرحلة ظهرت تسمية العولمة والتي تدل على اندماج أسواق السلع وعوامل الإنتاج، بالإضافة إلى الآثار السلبية على البيئة، وزيادة تعرض البلدان للصدمات الخارجية، بالإضافة إلى زيادة نسبة السلع الداخلة في التجارة التي يتم تصديرها.

المبحث الثاني: الاتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات (GATS).

عند الحديث عن تجارة الخدمات، يجب أن نضع في اعتبارنا مدى مساهمة التجارة في الخدمات في التجارة الخارجية للدول وفي الناتج القومي الإجمالي، وأن معدل النمو في تجارة الخدمات أعلى وأسرع من القطاعات الإنتاجية السلعية، وفي هذا المبحث نستعرض مفهوم الخدمات بصفة عامة و معنى التجارة في الخدمات وفي الأخير مفهوم الخدمات المالية، كالتالي:

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الخدمات.

الفرع الأول: تعريف الخدمات .

التعريف الأول: يمكن تعريف الخدمات من الناحية التسويقية بأنها عبارة عن تصرفات أو أنشطة أو أداء Performance يقدم من طرف إلى طرف أخر، وهذه الأنشطة تعتبر غير ملموسة، ولا يترتب عليها نقل ملكية أي شيء ، كما أن تقديم الخدمة قد يكون مرتبطا أو غير مرتبط بمنتج مادي ملموس.[1]

ويخلط الكثيرون بين السلع والخدمات. والتفرقة الواضحة بين السلع والخدمات تكمن في أن الخدمة ليست شيئا ماديا ولا يمكن تملكها. فعلى سبيل المثال عندما نستأجر حجرة في أحد الفنادق لا نأخذ شيئا عندما نترك الفندق وكل ما نحصل عليه من هذا الفندق هو تجربة ضيافة قضيناها فيه لفترة معينة وهي شيء غير ملموس. وبنفس المنطق فإن الخدمات التي يقدمها المحامون والمستشارون هي خدمات غير ملموسة على الرغم من أن جهود هؤلاء يمكن أن تظهر في شكل تقدير ملموس في النهاية. غير أن جوهر الخدمة أن العميل يشتري القدرة الذهنية أو الفكرية للمحامي أو المستشار.[2]

التعريف الثاني: "الخدمات هي منتجات غير ملموسة تهدف أساسا على إشباع حاجات ورغبات المستهلك وتحقق له منفعة "[3]

من خلال ما سبق يمكننا تعريف الخدمات بأنها تعتبر نشاطات غير ملموسة تهدف إلى إشباع الرغبات والاحتياجات عندما يتم تسويقها إلى (المستهلك أو المستعمل) النهائي مقابل سداد مبلغ من المال بحيث لا تقترن هذه الخدمات ببيع منتوج مادي ملموس.

---

[1] عوض بدير الحداد، "تسويق الخدمات المصرفية"، البيان للطباعة والنشر، مصر،1999،ص48.

[2] نفس المرجع السابق، ص 48.

[3] زكي خليل المساعد، "تسويق الخدمات وتطبيقاته"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2003،ص39.

الفرع الثاني: أنـــــــواع الخدمات.

تشمل الخدمات الأنواع التالية: [1]

- **الخدمات التعليمية:** المنتجات التي تقدمها المدارس و الجامعات بمختلف تخصصاتها العلمية بغرض تأهيل المجتمع.
- **الخدمات الصحية:** المنتجات التي تقدمها المستشفيات والمستوصفات و المراكز الصحية والعيادات والجهات ذات العلاقة بغرض المحافظة على سلامة الإنسان الجسمية والعقلية.
- **الخدمات الثقافية:** المنتجات التي تقدمها المنتديات الثقافية والنشاطات ذات العلاقة والتي تغذي الإنسان بالمعرفة وتيسر عليه عملية حل مشكلاته بأسلوب مرضي.
- **الخدمات الاستشارية:** المنتجات التي تقدمها الجهات ذات العلاقة بنوع المعلومات المطلوبة والأشخاص المتخصصين بنوع الاستشارة المطلوبة.
- **الخدمات الاجتماعية:** المنتجات التي تقدمها المنتديات الاجتماعية والجهات المتخصصة في هذا المجال.
- **الخدمات السياحية:** المنتجات التي تقدمها المنظمات السياحية والمراكز السياحية كل حسب تخصصه سواء كانت سياحية طبيعية، أم سياحية أثارية، أم سياحية دينية، بغرض تقديم الخبرة والمعلومة للسائح.
- **الخدمات الدينية:** المنتجات التي تقدمها المراكز الدينية لطالبيها بغرض تحقيق الصفاء الروحي، وغرس الإيمان والثقة والأمان والصدق.
- **الخدمات المصرفية:** المنتجات التي تقدمها المصارف والمنظمات المالية الأخرى سواء الخاصة منها أو العامة لحفظ أموال المودعين وتسهيل العمليات المالية لطالبيها.
- **الخدمات المرورية:** المنتجات التي تقدمها أجهزة المرور بغرض إرشاد السائقين وتنظيم العمليات المرورية لحفظ حياة المستفيد وتسهيل وصولهم وأموالهم بأمان.
- **الخدمات الترفيهية:** المنتجات التي تقدمها بعض المنظمات كالنوادي والجمعيات إلى الجمهور بغرض الترفيه والترويج عنهم بعد الجهد والعناء وما ينتج عنه من الضغط النفسي والذي يتسبب عنه في الكثير من الأحيان الأمراض النفسية.
- **الخدمات الحكومية:** مجموعة متنوعة من المنتجات تقدمها الدولة للمواطنين لتسيير معاملاتهم ولتسهيل حياتهم والإجراءات التي يرغبون إنجازها.

[1] مرجع سابق،ص 40.

- **الخدمات القضائية:** المنتجات التي تقدمها المنظمات القضائية بغرض الفصل في المشاكل التي تحدث بين الناس وتحقيق العدالة وذلك بإعادة الحق إلى نصابه.
- **الخدمات التأمينية:** المنتجات التي تقدمها المنظمات التأمينية للمواطن سواء أكانوا أشخاصا أم منتجات لاطمئنان صاحب العلاقة على حياته وماله.
- **خدمات النقل:** المنتجات التي تقدمها المنظمات الخاصة بالنقل البري والبحري والجوي لتسهيل عملية نقل الأشخاص ومنتجاتهم والتأمين عليهم وعليها من المكان المنقولة منه إلى المكان المنقولة إليه.
- **خدمات الاتصالات:** منتجات تقدم للمستفيدين بغرض تيسير عملية اتصالاتهم بجهات أخرى بعيدة أو قريبة بغرض تقديم معلومات لتسهيل أعمالهم.
- **خدمات الماء والكهرباء والغاز:** خدمات يتم بموجبها تجهيز الماء والكهرباء والغاز إلى المستفيدين بغرض تسهيل حياتهم وتوفير احتياجاتهم والذين يعجزون عن الحصول عليه لولا وجود تلك المنظمات.
- **الخدمات الأمنية:** وهي الخدمات التي تقدمها الأجهزة الأمنية(من جيش وشرطة) لتأمين حياة المواطن من الأضرار بحياتهم وممتلكاتهم التي ربما يحدثها أناس آخرون من خارج القطر وداخله.

الفرع الثالث: تصنيفات الخدمات.

هناك تصنيف للخدمات يقوم على أربع معايير وهي كالاتي:[1]

- **معيار المنفعة:** وهي خدمات تؤثر على الحالة المادية أو الذهنية لمستهلكها مثل: السفر، الصحة الترفيه الثقافة، الاستثمارات، النقل.
- **معيار القيمة المضافة:** وهي خدمات تعد بمثابة أنشطة اقتصادية مثل: الخدمات اللوجستية، التدريب بحوث السوق.
- **معيار ارتباطها بالعملية الانتاجية:** وهي خدمات انتاجية مثل النقل والتخزين والتمويل والتأمين والاستثمارات والدراسات.
- **معيار القابلة للتبادل الدولي:**

- خدمات وثيقة الصلة بالتبادل الدولي: النقل، الشحن، التمويل والاتصالات.
- خدمات قابلة للتبادل الدولي بشرط توافر أحد البدائل: الإنتاج محليا أو الاستيراد والتصدير.
- خدمات ليس لها محل للتبادل الدولي مثل: الشخصية، الحكومة، الاجتماعية، البنية الأساسية.

[1] أيمن النحراوي، "لوجستيات التجارة الدولية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2009، ص28.

الفرع الرابع: خصائص الخدمات.

تتصف الخدمات بعدة خصائص منها:[1]

1- غير ملموسة (لا يمكن إدراكها ماديا).
2- متعددة ومتنوعة، لا يمكن تخزينها.
3- غير قابلة لإعادة تداولها والانتفاع بها مرة أخرى، فهي تستهلك بمجرد تقديمها للعملاء.
4- مرنـــة (يتقلب الطلب عليها طبقا للعوامل الموسمية والدورية).
5- غير قابلة للفحص بعد إنتاجها وتقديمها للعميل.
6- لها شروط للحصول عليها.
7- لا بد من وجود حاجة إليها لتقديمها ووجود أشخاص لتقديمها.
8- الخدمات لا تنفصل عن مقدمها عن مقدمها، بينما السلع يمكن أن تنتج في أماكن وتوزع وتستهلك في أماكن أخرى.
9- الطلب على الخدمات يتولد من مدى الثقة في مقدمها، فمثلا تستمد المستشفى كيانها وأهميتها من عناصر الثقة التي يوليها المرضى لأطبائها وهيئة التمريض بها.

المطلب الثاني: التجارة الدولية في الخدمات.

الفرع الأول: مفهوم التجارة الدولية في الخدمات.

لم تعطي اتفاقية "جاتس" تعريفا للخدمات، وإن كانت مجلة "ايكونومست" أعطت تعريفا بسيطا عندما أكدت بأن "أي شيئ يباع في عملية تجارية ولا يمكن أن يسقط على قدمك يسمى خدمة"... ولكن الاتفاقية أعطت تعريفا للتجارة في الخدمات، ويغطي التعريف ليس فقط توريد الخدمات عبر الحدود، ولكن أيضا المعاملات التي تتضمن حركة رأس المال والعمل عبر الحدود وانطلاقا من ذلك تعرف اتفاقية التجارة في الخدمات بأنها توريد خدمة من خلال أي من أربع أشكال أو أساليب لتقديمها، ويشمل ذلك:[2]

- توريد الخدمة عبر الحدود.
- توريد الخدمة من خلال تواجد تجاري.

[1] مدحت محمد أبو النصر، "إدارة الأنشطة والخدمات الطلابية في المؤسسات التعليمية"، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر،2009،ص46.

[2] نبيل بدر الدين، "تحرير التجارة في الخدمات"، بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي الثاني حول (الفرص والتحديات أمام الدول العربية) المنعقد في مسقط ،مارس 2007، المنظمة العربية للتنمية الادارية أعمال المؤتمرات، ص168.

- توريد الخدمة من خلال وجود أشخاص طبيعيين.

تعريف ثاني: تقوم تجارة الخدمات على انتقال الأيدي العاملة من دولة إلى أخرى عن طريق التنقل الفردي للبحث عن عمل أو عن طريق انتقال الشركات المتخصصة بالخدمات. كالأعمال المتعلقة بتنظيف الطرق وحماية المنشآت وإدارة التعليم والصحة والزراعة والخدمة في البيوت والمؤسسات والنقل بمختلف وسائطه ومكاتب التشغيل. [1]

يمكن تعريف تجارة الخدمات من خلال ما تم طرحه سابقا على أنها توريد الخدمات من أراضي دولة معينة دون انتقال مورد الخدمة أو مستهلكها من تلك الدولة إلى مستهلك الخدمة في الدولة الأخرى والمتواجد داخل حدودها من خلال التواجد التجاري لمورد الخدمة في أراضي الدولة الأخرى من خلال تواجه أشخاص طبيعيين من مورد الخدمة في أراضي الدولة الأخرى.

الفرع الثاني: أهداف تحرير تجارة الخدمات.

قامت الدعوى لتحرير تجارة الخدمات على نفس الفلسفة التي قامت عليها فكرة تحرير التجارة الدولية في السلع وهو مبدأ الميزة النسبية، لأنها تساعد على رفع كفاءة الموارد الاقتصادية وتؤدي إلى بقاء منتجي السلع والخدمات الأكثر كفاءة والأقل هدرا للموارد الطبيعية، الأمر الذي يترتب عليه رفع مستوى أداء الإقتصاد ونمو حجم التجارة الدولية وتحقيق الرفاهية.

ويمكن أن نجمل الأهداف التي دعت إلى ضم التجارة في الخدمات ضمن إطار الإتفاقية العامة لتحرير التجارة فيما يلي:[2]

- الإعتراف بالأهمية المتزايدة للتجارة في الخدمات وأثرها على نمو الاقتصاد العالمي.
- الرغبة في إقامة نظام متعدد الأطراف لتجارة الخدمات بهدف التوسع في هذه التجارة في إطار من الشفافية والتحرر، وكوسيلة لحفز النمو الاقتصادي لجميع الأطراف.
- الرغبة المبكرة في تحقيق مستوى متقدم من التحرير في مجال التجارة في الخدمات.
- الإعتراف بحقوق الأعضاء في تنظيم وإدخال الأنظمة الجديدة المتعلقة بتقديم الخدمات داخل حدودهم القومية.

[1] ثامر البكري، أحمد الرحومي،" تسويق الخدمات المالية"، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن،2008،ص 79-80.

[2] زهيرة عبد الحميد معربة، "أثر اتفاقية الجاتس على تجارة الخدمات في الوطن العربي"، مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي (بحوث واوراق عمل)، مصر، 20-22 سبتمبر 2004،ص 184.

- الرغبة في تسهيل زيادة مشاركة الدول النامية في تجارة الخدمات وزيادة صادراتهم الخدمية من خلال تعزيز قدراتهم الداخلية وكفاءتهم في تحرير الخدمات وكذلك مكانتهم التنافسية.
- الأخذ بعين الإعتبار المصاعب التي تعيشها الدول الأقل نموا بسبب ظروفهم الاقتصادية الخاصة.

الفرع الثالث: تصنيف التجارة الدولية في الخدمات.

أي نوع الخدمات التي يتاجر بها وتصنيفها بحيث تعددت الطرق والمعايير في تصنيفها، ومن بين هذه المعايير، هناك معياران مهمان يمكن إيجازهما على النحو التالي: [1]

1- المعيار القائم على نوع أو شكل التجارة في الخدمات: يعتمد هذا المعيار على الشكل الذي تتخذه التجارة الدولية في الخدمات، والتي تتخذ أحد ثلاثة أشكال رئيسية:

- **خدمات متعلقة بالاستثمار:** كالخدمات البنكية والخدمات المهنية وخدمات التوظيف وخدمات الفنادق.
- **خدمات متعلقة بالتجارة:** مثل خدمات النقل البحري والجوي والبري.
- **خدمات متعلقة بالتجارة والاستثمار:** مثل الاتصالات اللاسلكية والتأمين وخدمات الكمبيوتر والتعليم والخدمات الصحية والخدمات التي تقدم استشارات فنية وهندسية.

2- المعيار القائم على إنتقال كل من عارضي وطالبي الخدمة: يعتمد هذا المعيار على حركة تنقلات كل من عارضي وطالبي الخدمة وفقا لنوع الخدمة، والتي قد تحتاج أو لا تحتاج لهذه التنقلات وهذا المعيار سوف نعرض له بعد ذلك بشيء من التوضيح عند الحديث عن مفهوم التجارة الدولية في الخدمات وفقا لنصوص اتفاقية التجارة في الخدمات.

ووفقا لما تقدم، نجد أن التجارة الدولية في الخدمات، أدت إلى ظهور ونمو الاستثمار الأجنبي المباشر في كثير من الدول، إن لم يكن منتشرا في كل دول العالم، وإزاء ذلك كان لابد من إزالة كافة الحواجز من أجل زيادة رقعة هذا الاستثمار، وتتمثل هذه الحواجز في قيام الدول بمحاولات لاتباع سياسات حمائية لتجارتها الداخلية، والتي قد تعوق هذا الاستثمار، وذلك بأن تشترط في قوانينها مجموعة من الاجراءات واستخراج تراخيص الاستيراد والحصول على بعض الشهادات أو اشتراط حد معين لرأس المال الأجنبي، وأخيرا اكتساب الخبرة ومهارات معينة في التجارة الخدمية التي تقام على أراضي هذه الدولة.

[1] رانيا محمود عبد العزيز عمارة، "تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقية الجات في مجال الخدماتGATS" ، دار الفكر الجامعي، مصر،2007،ص 115-117.

وعلى الرغم من أهمية السياسات السابقة (الحرية والحماية) في تحقيق منافسة عادلة وحتى لا يعتبر هذا الاستثمار الأجنبي سبيلا للاحتكار وضعف الاقتصاد الداخلي في عرض الخدمات الوطنية، فقد رأت المنظمات الاقتصادية الدولية، أن من هذه الشروط ما يعوق تجارة الخدمات الدولية، ويعتبر شرطا تعسفيا لا فائدة منه، وبالتالي دعت إلى التحرير من كافة الحواجز والتدابير الداخلية التي تعرقل التجارة الدولية في الخدمات.

ومن أمثلة الاتفاقات والمنظمات الاقتصادية الدولية، التي اهتمت بتحرير التجارة الدولية في الخدمات من القوانين والتدابير الداخلية ما يلي: [1]

1- **اتفاق تحرير التجارة بين كندا- امريكا(FTA):** في تحرير الخدمات والتزام المعاملة محل هذا الوطنية.

2- **اتفاق شمال أمريكا وتحرير التجارة (NAFTA):** (كندا، أمريكا،المكسك) في مجال تحرير تجارة الخدمات المهنية.

3- **منظمة التجارة العالمية (WTO):** والاتفاقية العامة في التجارة في الخدمات

وكل هذه الاتفاقيات والمنظمات السابقة تحاول تدريجيا أن تحرر التجارة الدولية في الخدمات من أية قيود تعرقلها سواء على مستوى الاتفاقات الثنائية أو الاتفاقات التي تضم معظم دول العالم، والتي تلتزم فيها الدول بأن تعدل من تشريعاتها الداخلية بما يتفق مع التزاماتها المفروضة عليها من الاتفاق الذي تضم إليه.

المطلب الثالث: لمحة عامة على اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات(GATS).

لقد كان لاتفاقية تحرير التجارة في الخدمات العديد من المفاوضات والجولات التي خرجت في الأخير بقواعد والتزامات محددة، ومن خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى هذه الاتفاقية بالتفصيل فيما يلي:

الفرع الأول: خلفية تاريخية حول ظهور اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات(GATS).

بدأت أغلب الدول المتقدمة في هذا الإطار، تحركات مكثفة للتحرير في قطاع الخدمات عبر الحدود وكذلك كانت مساعيها في مجال الملكية الفكرية مثل التكنولوجيا العالمية، إذ لم يزعجها التصور الموروث المتناقض في هذين التحركين. فمن ناحية، كانوا ينشدون التحرر في قطاع الخدمات، من ناحية أخرى كانوا يبحثون عن الحماية في قطاع التكنولوجيا العالية.

[1] مرجع سابق،ص 117.

كان هناك إدراك في أغلب الدول المتقدمة بأن استثماراتها يمكن أن تحقق عائدات أكبر إذا ما أتيحت لها فرصة الاستثمار في الدول النامية، فلقد تآكلت وبشكل تدريجي إمكانية تعظيم العائد من خلال الاستثمار في الدول الأم . كانت هذه هي الأسباب الرئيسية لقيام كبريات الشركات متعدية الجنسيات في الدول المتقدمة بحث حكومات دولها للدفع نحو المفاوضات والاتفاقات في هذه المجالات. كانت الجات قد اعتبرت تجمعا مناسبا، حيث تتمتع فيها الدول المتقدمة بتأثير كبير. بالإضافة إلى ذلك، بإمكانها ضمان تنفيذ الفعال للالتزامات من خلال آلية تسوية المنازعات التابعة للجات. [1]

وكانت الخطوة الأولى قد اتخذت خلال الاجتماع الوزاري للجات في نوفمبر 1982، حيث تم الدفع بهذه الموضوعات الثلاث بأسلوب هجومي من قبل كبريات الدول المتقدمة.ومع وجود خلافات بين الدول الكبرى المتقدمة في مجال الاستثمار والتكنولوجيا العالية، إلا أنها كانت متوحدة في حالة قطاع الخدمات.ولهذا كان الضغط أكثر قوة على الدول النامية للبدء في المفاوضات في الجات لتحرير الخدمات أكثر من القطاعات الأخرى . وفي حقيقة الأمر ،كان قد تم الإقلاع عن المجالين الآخرين من قبل المؤيدين في المرحلة النهائية. ومع هذا فإن التحرك القوي في قطاع الخدمات كان قد تم الاستمرار فيه من البداية وحتى النهاية. وفي هذا الوقت كانت الدول النامية أكثر اتحادا وكان لديها تصور مشترك لصالحها.

فقد عارضت بقوة تلك التحركات. وبالتبعية فشلت الدول المتقدمة في تقديم الخدمات على مائدة التفاوض في الجات. ومع هذا كان هناك اتفاق بأن تقوم الدول بإجراء دراساتها القومية على الخدمات وتتبادل المعلومات في هذا الموضوع، وبعد هذا يتم النظر فيما إذا كان مناسب وضع نظام متعدد الأطراف في المجال أم لا.

أخيرا و عندما طغت فكرة الدخول في جولة مفاوضات جديدة في الجات، تم إحياء تلك الموضوعات الثلاث من جديد. و عندما تم البدء في جولة أورغواي، دخلت الموضوعات الثلاثة على جدول المفاوضات. و في المحصلة النهائية تم إدراج الاتفاق بشأن الاستثمار في الإطار العادي للجات، و مغطيا فقط التنظيم القائم للتجارة في السلع. ولكن بعد ذلك تم التوصل إلى اتفاقات تفصيلية بما فيها قواعد لمجالات الخدمات و حقوق الملكية الفكرية.

[1] بهاجيراث لال داس، تعريب رضا عبد السلام، "اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، المملكة العربية السعودية"، دار المريخ للنشر،2005،ص ص132-134.

[1] نفس المرجع السابق،ص134

أولا: أهم عناصر الاتفاق:[1]

1-1: يتعلق بكافة القطاعات الخدمية.

1-2: يتعلق بالتعهدات القطاعية وقواعد مرتبطة بقطاعات معينة. القواعد المتعلقة بكافة القطاعات الخدمية تضمنتها نصوص الاتفاق ذاته، وسميت بالتعهدات العامة.

ثانيا: أدرج قطاع الخدمات في مفاوضات "جاتس" لأول مرة في جولة أوروجواي لذلك يعتبر إنجاز الاتفاق العام للتجارة في الخدمات من النتائج المميزة لجولة أوروجواي، فقد كان نطاق تطبيق القواعد الدولية قبل هذه الجولة مقصورا على التجارة في السلع، لكنه سوف يمتد في ظل الاتفاق الجديد ليشمل التجارة في الخدمات ويختلف الأمر في حالة تحرير التجارة في الخدمات عنه في حالة السلع، حيث إنه في معظم الحالات لا توجد مشكلة "عبور الحدود" وتعريفات جمركية بالنسبة للخدمات، وإنما تأتي القيود على التجارة في الخدمات من خلال القوانين والقرارات والإجراءات الإدارية التي تضعها كل دولة. وهذه هي القيود التي سعت اتفاقية الخدمات إلى إزالتها أو تخفيضها.[2]

وقد ركزت جولة أروجواي فيما يتعلق بتجارة الخدمات على ما يلي:[3]

- تحديد المقصود بالتجارة في الخدمات بالاستناد إلى نمط تأدية الخدمة، فالتجارة في الخدمات قد تأخذ شكل انتقال للخدمة ذاتها من دولة المورد إلى دولة المستورد، انتقال مستهلك الخدمة من بلده إلى بلد تقديم الخدمة، أو انتقال المشروع المؤدى للخدمة إلى بلد المستفيد، وركز هذا الجانب على تحديد الخدمات المشمولة في الاتفاق، وهي أي خدمة في أي قطاع عدا الخدمات التي تقدم على أساس غير تجاري، في إطار أداء الحكومة لوظائفها.
- وضع قواعد مناسبة لتجارة الخدمات بين الدول الأعضاء، بعد تحديد الخدمات التي يتم الاتفاق عليها وتشمل هذه القواعد كيفية تعامل الدول مع تجارة الخدمات وإزالة العوائق التجارية وقضايا فض المنازعات في حالة حدوث اختلاف بين الدول المعنية.

[1] نفس المرجع السابق، ص 134.

[2] عبد الناصر نزال العبادي، "منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية"، دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان،1999،ص72.

[3] نفس المرجع السابق، ص 72.

- يتضمن الاتفاق حول الخدمات استثناءات عامة من تطبيق قواعده لحماية الأخلاق العامة أو النظام العام، ولحماية النباتات والحيوانات وسلامة البشر، والسلامة العامة، وحماية الأمن القومي على ألا تنطوي الإجراءات المتخذة في هذا الشأن على التمييز بين الدول أو حماية مقنعة.
- وبمقتضى الاتفاق يتعهد الأعضاء بالدخول في جولات متوالية من المفاوضات، تبدأ خلال 5سنوات على الأكثر من تاريخ قيام منظمة التجارة العالمية،لتحيق مستويات أعلى من تحرير تجارة في الخدمات، أي زيادة الالتزامات المحددة من قبل في جداول كل عضو بفتح الأسواق والمعاملة القومية.

وقد تم التوصل في نهاية جولة أوروجواي غلى اتفاق الدول الأعضاء على العمل على تحرير تجارة الخدمات وجعلها خاضعة لقواعد الاتفاقيات متعددة الأطراف وكذلك الاتفاق بين الدول الأعضاء على معاملة التجارة في الخدمات على أساس معاملة غير تمييزية، ذلك من خلال إطار محدد وواضح. وكذلك مواصلة الدول الأعضاء تفاهمها على الأمور المتعلقة بالدعم والحماية والمشتريات الحكومية من الخدمات.[1]

1-المبـــــــادئ: المبادئ الأساسية لإتفاقية تحرير تجارة الخدمات.

- مبدأ معاملة الدولة الأولى بالرعاية، فأي ميزة تقدمها الدولة لأحد موردي الخدمة يجب إتاحتها لكافة أعضاء الإتفاقية.
- مبدأ الشفافية بمعنى أن تكون كافة القوانين والإجراءات المؤثرة على الخدمة معلنة وواضحة.
- مبدأ التحرير التدريجي، حيث يجب تحرير الخدمات تدريجيا.
- مبدأ عدم السماح بالامتيازات والممارسات التجارية المقيدة.

وتغطي الإتفاقية العامة للتجارة في الخدمات جميع أنشطة الخدمات القابلية للتجارة الدولية فيما عدا الخدمات التي تقدمها الحكومة في إطار ممارسة سلطاتها وبشروط ألا تكون هذه الخدمات مقدمة على أساس تجاري.

ثالثا: الملاحق التي تتضمن أحكاما خاصة ببعض قطاعات الخدمات:[2]

1- **ملحق الخدمات المالية:** ويقضي بحق الدول في اتخاذ إجراءات وقائية لحماية أصحاب الودائع وبواليص التأمين وسلامة واستقرار النظام المالي.

[1] نفس المرجع السابق، ص72.
[2] نفس المرجع السابق، ص 73.

2- **ملحق خدمات الاتصالات:** ويقضي بمنع موردي الخدمات حق استخدام شبكة الاتصالات العامة وخدماتها بشروط معقولة دون تمييز بين الوطني والأجنبي.

3- **ملحق خدمات النقل الجوي:** حيث تستبعد الاتفاقيات الثنائية من التزامات التحرير، كما تطبق أحكامه على الخدمات المعاونة مثل إصلاح وصيانة الطائرات وخدمات تسويق النقل الجوي والحجز بالكمبيوتر.

4- **ملحق انتقال الأيدي العاملة:** يضمن عدّة مجالات تتعلق بشروط والأوضاع التي تلتزم بها الدول الأعضاء لتحرير أسواق العمالة من القيود والحواجز في إطار اتفاقية الخدمات بجانب ما تسمح به الاتفاقية من إقامة أسواق متكاملة للعمل مع منح مزايا خاصة لبعض الدول في هذا المجال، كما تناولت حرية انتقال العمالة عبر الحدود سواء العمالة الدائمة أو المؤقتة أو لأغراض السياحة، ومعايير تقييم المؤهلات والخبرات وقواعد منح الجنسية وحق الإقامة.

الفرع الثاني: المفاوضات حول تحرير التجارة في الخدمات بعد جولة أورجواي.

أولا: مفاوضات الأوروجواي: هناك مجموعة من التطورات والعوامل التي أدت إلى عقد جولة الأوروغواي(1986-1994) ومن بين هذه العوامل هو تطور وسائل النقل الذي ساعد على تنشيط السياحة، وقطاعات الخدمات الأخرى من اتصالات وخدمات مصرفية ومالية، واستشارية وإنسانية وغيرها، مما تتطلب العمل على ايجاد ضوابط لتجارة هذه الخدمات، وتبادلها، وتحريرها من القيود والحواجز التي تعترضها. [2]

حيث لم يكن نظام تطبيق القواعد الدولية للتجارة متعددة الأطراف قبل جولة الأورغواي يشمل خلال (GATS)التجارة في الخدمات، ومن هنا قد كان التوصل إلى الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات هذه الجولة يعد عملا مميزا، وانجاز جوهريا على طريق تحرير التجارة الدولية للخدمات ففي الاجتماع الوزاري في الفترة من 15 إلى20 سبتمبر 1986 في مدينة بوناتدليست في الأوروغواي صدر إعلان ببدء الجولة الجديدة من المفاوضات، وقد عرف هذا الإعلان بإعلان(بونتاد ليست)وعرفت الجولة بجولة الأوروغواي.

ومن أبرز الأهداف والمبادئ التي نص عليه الإعلان، التوسع في مفهوم التجارة الدولية ليشمل تجارة الخدمات، والتوجه نحو التفاوض حول الجوانب المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، وإجراءات الاستثمار المرتبطة

[2] يايسي لياس، الأثار المحتملة لتحرير تجارة الخدمات المالية على القطاع المصرفي الجزائري وفقا للاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة الجزائر3، 2013/2012،ص 48.

بالتجارة، وضوابط وأحكام مكافحة الدعم والإغراق وإجراءات الوقاية، وقد شارك في مفاوضات جولة الأوروغواي 122 دولة منها 87 دولة نامية واستمرت هذه المفاوضات لسبع سنوات متواصلة.

ولم يتم اختتام الجولة إلا بعد تأجيل الموافقة على أمور تجارة الخدمات المالية وتسوية الخلافات والتناقضات بين المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية حول تجارة السلع الزراعية والإنتاج الفني والإبداع الفكري السمعي والبصري.

لقد كان من أهم نتائج جولة الأوروغواي هو توسع نطاق بحيث يشمل تجارة الخدمات،(GATT) حيث توصلت هذه الجولة إلى أول اتفاقية تنظم التجارة في الخدمات ، وتضع الإطار التنظيمي لقواعدها، وقد تضمنت نصوص الاتفاقية كذلك التزامات عديدة باستكمال المفاوضات، ويمكن تقسيم هذه الالتزامات إلى مجموعتين رئيستين:[1]

المجموعة الأولى :الالتزام باستكمال القواعد التي لم تستكمل خلال مفاوضات الأوروغواي، وتتدرج هذه القواعد في ثلاثة مواضع هي :الوقاية، والمشتريات الحكومية والدعم

المجموعة الثانية :بدء جولة مفاوضات جديدة لتحسين الالتزامات المحددة بعد مرور خمس سنوات من نفاذ الاتفاقية أي في عام 2000 ، وفقا لما نصت عليه الاتفاقية في التحرير التدريجي، وذلك لتحديد مصالح الأطراف المشاركة جميعا، على أن تستمر جولات المفاوضات تباعا كل خمس سنوات. وقد قدم أكثر من 60 عضوا في الاتفاقية العامة بشأن التجارة في الخدمات استثناءات من قاعدة الدولة الأولى بالرعاية، وتمس هذه الاستثناءات قطاعات ثلاثة بصفة خاصة ، وهي الخدمات السمعية البصرية والخدمات المالية، والنقل، وتستند الاستثناءات في مجال الوسائل السمعية البصرية إلى اعتبارات ثقافية، والغرض منها عقد ترتيبات تنطوي على معاملة تفضيلية للإنتاج المشترك أو التوزيع مع عدد محدود من البلدان .أما الدافع وراء الاستثناءات في الخدمات المالية فيرجع إلى اعتبارات المعاملة بالمثل، إذ تطالب البلدان بأن يسمح لها بأن تدخل الإجراءات المناسبة بحق الأعضاء الذين لا يتيحون(على أساس المعاملة بالمثل)فرصة الدخول إلى أسواق الخدمات المالية .وأخيرا فإن الاستثناءات في مجال النقل تأتي في الغالب بسبب مدونة الخطوط البحرية المنتظمة الصادرة عن الأونكتاد والتي تهم الكثير من البلدان النامية، أو بسبب وجود اتفاقيات ثنائية أو إقليمية.

وقد اعترضت الدول النامية على إدخال تجارة الخدمات في مفاوضات تحرير التجارة، ولكن بعد عدة مفاوضات أظهرت فيها بعض الدول النامية دورا خاصا في سياقها، وبخاصة المقترحات المقدمة من المكسيك

[1] مرجع سابق،ص49.

البرازيل والأرجنتين، أدرج قطاع الخدمات في مفاوضات جولة الأوروغواي بناءا على إصرار الولايات المتحدة والدول المتقدمة، مع الأخذ بعين الاعتبار موقف الدول النامية من خلال عدة نقاط[1]:

- انفصال اتفاقية السلع عن اتفاقية الخدمات.
- على الرغم من أن الاتفاقية تشتمل على جميع القطاعات، فإنها غير ملزمة إلا للقطاعات التي تقدمت فيها الدول بالالتزامات محددة في جداولها الوطنية،(ومسموح للدول النامية إذا ارتأت مصلحتها في ذلك تقديم التزام واحد في قطاع معين).
- قام صندوق النقد الدولي بتجهيز تصنيف تفصيلي لإحصاءات تجارة الخدمات على مستوى الأنشطة الخدمية المختلفة الذي يتفق مع تقسيم الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات.
- مساعدة الدول النامية على تحقيق معدلات كفاءة أكبر في هذا القطاع من خلال تصدير التكنولوجيا ونقلها.
- منح الدول النامية معاملة تفضيلية في الاتفاقية .
- أما بخصوص ضرورة اكتمال المفاوضات على الخدمات كثيفة العمل، وخفض قيود تدفق العمالة إلى البلاد الأخرى، فقد فتحت الباب لها، ولكن لم تقدم الدول التزامات ذات أهمية في هذا الشأن، وإن كان الموضوع ما زال مفتوحا للتفاوض

ثانيا: مفوضات الخدمات بعد مراكش والمفاوضات بعدها(2000).

خلال إنهاء أعمال جولة الأوروجواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف تم الاتفاق على استمرار المفاوضات في قطاع الخدمات من خلال محورين أساسين:[2]

الأول: تحسين الالتزامات المحددة وبصفة خاصة في قطاعات الخدمات المالية، والنقل البحري، والاتصالات الأساسية، وحركة الأشخاص الطبيعيين.

الثاني: استكمال بعض مواد الاتفاقية، والتي لم يتمكن من وضع قواعد لها خلال جولة أوروجواي وهي الدعم المشتريات الحكومية، اجراءات الوقاية.

وقد بدأت مفاوضات الخدمات في عام 2000 تنفيذا لما تم الإتفاق عليه في مراكش، وتوصل مجلس التجارة في الخدمات في آذار/ مارس 2000 إلى وضع دليل واجراءات المفاوضات(S/L/93 بتاريخ 2001/03/29). وفيما يلي التقدم المحرز في مفاوضات الخدمات بعد إتفاق مراكش 1994.[3]

---

[1] نفس المرجع السابق،ص50.

[2] محسن هلال، "أثر الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات وانعكاساتها عالميا وعربيا، تحرير تجارة الخدمات في الوطن العربي"، إتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 2002، ص91.

[3] نفس المرجع السابق، ص91.

وبالتالي جاء إعلان الدوحة فيما يتعلق بالخدمات يعكس هذا الواقع ويؤكده حيث نص على ما يلي:

" ينبغي أن يكون هدف إجراء المفاوضات بشأن التجارة في الخدمات تعزيز النمو الاقتصادي للشركاء التجاريين كافة وتعزيز التنمية في البلدان النامية. ونحن نعترف بالعمل الذي أنجز حتى الآن في المفاوضات التي انطلقت في كانون الثاني/ يناير من العام 2000 عملا بالمادة التاسعة عشرة من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، والمقترحات الكثيرة التي تقدم بها الأعضاء حول مجموعة واسعة من القطاعات وعدة قضايا أفقية، وكذلك حول حركة الأشخاص الطبيعيين. ونؤكد مجددا المبادئ التوجيهية والاجراءات التي ستتبع في المفاوضات، والتي اعتمدها مجلس التجارة في الخدمات في 28 آذار/ مارس 2001، أساسا لمواصلة المفاوضات بهدف تحقيق أهداف الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، المنصوص عليها في ديباجة هذا الاتفاق ومادتيه الرابعة والتاسعة عشرة. وينبغي للمشاركين تقديم مطالبهم الأولية بشأن الالتزامات المحددة بحلول 30 حزيران/ يونيو 2002 وعروضهم الأولية بحلول 31 آذار/ مارس 2002."[1]

وقد تجاوزت المفاوضات المواعيد التي تم تحديدها، وما زالت بالرغم من استمرار المفاوضات لم تحقق نتائج في الاتجاهين سواء فيما يتعلق باستكمال قواعد الاتفاقية، أو تقديم عروض أولية ومنقحة ذات مستوى عال من تحرير تجارة الخدمات، ويؤكد ذلك توصيات الدورة الاستثنائية لمجلس التجارة في الخدمات والتي وردت في قرار المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في 31 تموز/ يونيو 2004، حيث جاء في هذا القرار ما يلي:[2]

1- يتعين على الأعضاء الذين لم يقدموا بعد عروضهم الأولية أن يفعلوا ذلك في أقرب وقت ممكن.

2- ينبغي تحديد تاريخ لتقديم سلسلة من العروض المنقحة في أقرب وقت ممكن.

3- بغية إتاحة فرص فعلية لجميع الأعضاء للوصول إلى الأسواق ومن أجل تأمين التوصل إلى نتيجة ذات مغزى، يسعى الأعضاء لضمان أن تكون العروض ذات نوعية عالية، لا سيما في القطاعات وأساليب التوريد ذات الأهمية التصديرية للبلدان النامية، مع إيلاء إهتمام خاص لأقل البلدان نموا.

4- ويسعى الأعضاء إلى تحقيق مستويات أعلى من التحرير دون استثناء مسبق لأي قطاع خدمي أو أسلوب توريد،بصورة تدريجية، ويولون عناية خاصة للقطاعات وطرق التوريد ذات الأهمية التصديرية للبلدان النامية. ويلاحظ الأعضاء اهتمام البلدان النامية وكذلك أعضاء آخرين، في أسلوب التوريد4.

---

[1] محسن هلال،" مفاوضات التجارة في الخدمات(برنامج عمل الدوحة)"،بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي الثاني حول التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية الفرص والتحديات أمام الدول العربية المنعقد في مسقط في مارس، 2007، ص ص 257،258.

[2] نفس المرجع السابق، ص 258.

5- ويجب على الأعضاء تكثيف جهودهم لاختتام المفاوضات بشأن وضع القواعد بموجب المادة السادسة-4 والعاشرة والثالثة عشرة والخامسة من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات وفقا للولايات الممنوحة والمواعيد النهائية المحددة.

6- ينبغي تقديم مساعدة فنية هادفة لتمكين البلدان النامية من المشاركة بصورة فعالة في المفاوضات.

الفرع الثالث: الأحكام والمبادئ الأساسية للاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات.

تنقسم اتفاقية "الجاتس" إلى قسمين: القسم الأول هو نصوص الاتفاقية، والقسم الثاني هو جداول الالتزامات المحددة التي يلتزم بها أعضاء الاتفاقية، وتعتبر الجداول جزءا لا يتجزأ من الاتفاقية. وبينما يتم تطبيق الأحكام العامة للاتفاقية على نحو موحد على كل أعضاء منظمة التجارة العالمية، يتم تقرير جداول الالتزامات عن طريق العضو المعني، بشرط التفاوض والاتفاق مع الأعضاء الآخرين. ومبدأ الاتفاقية هو أن كل عضو يمكن أن يتعهد بالتزامات محددة على نحو يتناسب مع مستواه في التنمية.

وتغطي اتفاقية "الجاتس" أي خدمة قابلة للاتجار في أي قطاع، والخدمات المستبعدة من تغطية الاتفاقية هي تلك الموردة "في إطار ممارسة السلطة الحكومية"، ولكي تعتبر الخدمة من هذا القبيل ينبغي ألا يتم توريدها على أساس تجاري، أو بالتنافس مع واحد أو أكثر من موردي الخدمة.[1]

أولا: الالتزامات العامة في الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات.

الالتزامات العامة في اتفاقية "الجاتس" ذات تطبيق عام وتلتزم بها كافة الدول الأعضاء وتنطبق -في غالبيتها- على كافة قطاعات الخدمات، ومعظم هذه الالتزامات مستمدة من قواعد الجات مع مواءمتها بما يتماشى مع طبيعة التجارة في الخدمات.

وتتلخص هذه الالتزامات العامة في :

- تطبيق مبدأ معاملة الدولة الأكثر رعاية.

تحقيق الشفافية، من خلال نشر جميع القوانين والأنظمة ذات الصلة، وإنشاء نقاط استفسار لتوفير المعلومات والأنظمة المؤثرة في تجارة الخدمات.

ويستثنى من هذه الالتزام حماية المعلومات السرية.

- زيادة مشاركة الدول النامية في تجارة الخدمات.
- السماح باتفاقات التكامل الاقتصادي، واتفاقات تكامل سوق العمل.

[1] نبيل بدر الدين، مرجع سابق،ص170.

- إدارة وتنفيذ القواعد التنظيمية المحلية بطريقة موضوعية محايدة.
- الاعتراف بالمؤهلات العلمية والخبرات المكتسبة والمؤهلات الأخرى لمقدمي الخدمات.
- تنظيم الاحتكارات والقضاء على الممارسات التجارية التقليدية.
- الإجراءات الطارئة للوقاية والدعم في مجال الخدمات.
- المدفوعات والتحويلات.
- التحويلات الرأسمالية.
- القيود الخاصة بميزان المدفوعات.
- الاستثناءات لحماية الآداب العامة والحفاظ على النظام العام...

ثانيا: الالتزامات المحددة في الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات.

الالتزامات المحددة بموجب اتفاقية "الجاتس" مدرجة في جداول. ويتطلب من كل عضو أن يكون له جدول يدرج فيه التزاماته للنفاذ إلى الأسواق والمعاملة الوطنية للخدمات وموردي الخدمات من الأعضاء الآخرين. وعندما يقوم العضو بتقديم التزام، فإنه يرتبط بمستوى النفاذ إلى الأسواق والمعاملة الوطنية المحددة في الجدول، ويتعهد بعدم اتخاذ أي إجراءات جديدة من شأنها الحد من الدخول إلى الأسواق أو التمييز لصالح خدمات أو موردي خدمات من منشأ وطني. وبذلك يكون للالتزام المحدد تأثير مماثل للتعريفة الملزمة بموجب اتفاقية الجات. ولا يمكن سحب أو تعديل الالتزامات إلا بعد التفاوض والاتفاق مع الأعضاء الآخرين على تسوية تعويضية. ومع ذلك، يمكن إضافة التزامات جديدة وتحسينات على الالتزامات القائمة، تتضمن تحريرا أكبر في أي وقت.

1- جداول الالتزامات.

هناك نموذج نمطي لجداول الالتزامات بهدف تسهيل التحليل المقارن، وذلك بالنسبة لكل قطاع أو قطاع فرعي. وقد تم التوحيد القياسي للاصطلاحات المستخدمة في الجدول بقدر الإمكان.

2-الالتزامات الأفقية.

في جميع الجداول تقريبا، تنقسم الالتزامات إلى قسمين: التزامات "أفقية" والتزامات "قطاعية محددة". ويحتوي القسم الأفقي على القيود التي تطبق على جميع القطاعات المدرجة في الجداول.

نعرض فيما يلي بعض أبواب من الجدول النموذجي للعضو.

أسلوب التقديم: [1]

تقديم عبر الحدود، الاستهلاك في الخارج، التواجد التجاري، تواجد أشخاص طبيعيين.

جدول رقم (1): الجدول النموذجي لأحد الدول الأعضاء

القطاع	القيود على النفاذ إلى الأسواق	القيود على المعاملة الوطنية	تعهدات إضافية
خدمـــات هندسية	1- غير مقيدة(لا يوجد التزام). 2- غير مقيد. 3- فقط من خلال الاندماج في مشروعات مشتركة لا تزيد فيها المساهمة الأجنبية على 51%. 4- غير مقيد باستثناء المشار إليه في القسم الأفقي (التعهدات الأفقية).	1- غير مقيد (لا يوجد التزام) 2- غير مقيد. 3- غير مقيد. 4- غير مقيد باستثناء المشار إليه في القسم الأفقي.	

المصدر: بهاجيراث لال داس، تعريب أحمد يوسف الشحات، مقدمة لاتفاقيات منظمة التجارةالعالمية،المملكة العربية السعودية، دار المريخ للنشر، 2006.

والمقصود من عبارة "**غير مقيد**" هو أن القيود التي يمكن أن ترد على النفاذ إلى الأسواق أو على المعاملة الوطنية تكون غير مربوطة، بمعنى أن العضو لم يحمّل نفسه أي التزام (أي لم يلزم نفسه بأي تعهد) في هذا المجال فيما يتعلق بذلك الأسلوب المعين لتقديم الخدمة. أما عبارة "**لا يوجد**" فتعني أنه لا يوجد قيد، وهو ما يقتضي ضمنا أن العضو يتحمل بالتزام قانوني كامل في هذا القطاع فيما يتعلق بذلك الأسلوب المعين لتقديم الخدمة. وفيما بين هاتين الحالتين، توجد حالات تتضمن فرض شروط، أو تتطلب مؤهلات،.....إلخ

3-الالتزامات المتعلقة بالقطاعات و/أو القطاعات الفرعية.

يتم إدراج الالتزامات في قسم الالتزامات القطاعية المحددة، فيما يتصل بوصف القطاع أو القطاع الفرعي. ويتم إدراج القطاعات و القطاعات الفرعية في غالبية الجداول تبعا لقائمة التبويب القطاعي الذي طورته السكرتارية.

[1] بهاجيراث لال داس، تعريب أحمد يوسف الشحات،" مقدمة لاتفاقيات منظمة التجارةالعالمية،المملكة العربية السعودية"، دار المريخ للنشر، 2006.

وتحتوي القائمة على 12قطاعا رئيسيا هي: [1]

الأعـــــمال(التجارة)،الاتصالات، التشييد والهندســـة، التوزيـــــع، التعليـــــم،البيئـــــة،الماليـــــة، الصحـــــة، السياحة والسفر، الترفيه والثقافة والرياضة النقـــل.

ثالثا: التحرير التدريجي.

1- التفاوض حول التزامات محددة.

تخوّل اتفاقية "الجاتس" للأعضاء الدخول في جولات متتابعة من المفاوضات حول الخدمات بهدف تحقيق مستوى أعلى من التحرير تدريجيا من خلال توسيع النفاذ إلى الأسواق، ومعاملة وطنية أفضل وتخفيض أو إلغاء العوائق على تجارة الخدمات. وتتم المفاوضات على أساس العروض والطلبات.

ويعتبر هذا الالتزام بإجراء مفاوضات إضافية، اعترفا بحقيقة أن جولة الأوروجواي والمفاوضات القطاعية اللاحقة لم تكن سوى الخطوات الأولى في عملية طويلة لمزيد من التحرير.

2- جداول الالتزامات المحددة.

تبين اتفاقية "الجاتس" القواعد الأساسية المتعلقة بجداول الالتزامات المحددة وتوضح محتواها. والجداول ملحقة بالاتفاقية وتشكل جزءا لا يتجزأ منها. ورغم أن أهداف الاتفاقية هي تحقيق مستوى معين من الالتزامات المحددة. فالالتزام الوحيد هو أن العضو يجب أن يكون له جدول بالتزاماته المحددة، مهما كانت ضآلة الالتزامات التي يحتوي عليها.

3- تعديل الجداول.

توضح الاتفاقية إجراءات سحب أو تعديل التزامات محددة. وعلى العضو المعني أن يدخل في مفاوضات بهدف التوصل إلى ترتيبات تعويضية مع البلدان الأخرى التي تأثرت مصالحها.

رابعا: الأحكام العامة لاتفاقية التجارة في الخدمات.

إلى جانب الالتزامات العامة والالتزامات المحددة تتضمن الاتفاقية أحكاما عامة تتيح مزايا ومعاملة مميزة للدول النامية، وهي الأحكام التي تمت صياغتها بما يراعي الظروف الاقتصادية والتنموية لهذه الدول- وفيما

[1] نبيل بدر الدين، مرجع سابق،ص170.

يلي أهم هذه الأحكام:[1]

1- اتفاقية التكامل الاقتصادي.

تنص المادة(5) على ثلاث أمور تخص التزامات الدول العضو في ناحية المعاملات التفضيلية.

الأول: أن مثل هذه الاتفاقيات لابد أن تشمل قطاعات موسعة شاملة سواء من ناحية الأنشطة (داخل القطاع) أو الحجم التجاري في الخدمات داخل تلك الأنشطة وكذلك أساليب توفير الخدمات.

الثاني: يجب أن تنص مثل هذه الاتفاقيات على إلغاء كافة التميزات الواضحة بين موردي الخدمة في هذا القطاع.

الثالث: ألا يترتب على مثل هذه الاتفاقيات مزيدا من القيود الخاصة بتقييد التجارة أو التحويلات.

2- القواعد والنظم المحلية.

تتطلب المادة(6) من الأعضاء اتخاذ الخطوات اللازمة للتأكد من أن القواعد القائمة فيما يخص الترخيص والخاصة بالمؤهلات، الخبرات، المواصفات القياسية الفنية، إجراءات استخراج التراخيص، وما إلى ذلك، تقوم جميعها على مبدأ الشفافية والوضوح المطلوب لتحقيق الأهداف وبما لا يمثل أعباء غير ضرورية للتأكد من مستوى الخدمات المطلوبة وبما لا تكون في مجموعها قيودا على الدخول إلى الأسواق لممارسة الخدمة.

3-الاعتـــــراف.

تتطلب المادة(7) إقامة نظام واضح محدد بالنسبة للاعتراف بشهادات الخبرة والشهادات العلمية والتراخيص الصادرة عن الدولة الأجنبية والمرتبطة بمجال التجارة الدولية في الخدمات.

4-الاحتكارات والممارسات التجارية المقيدة وقصر توريد الخدمات على أجهزة أو هيئات وطنية.

في ظل اتفاقية "جاتس" فإن الاحتكارات في تقديم الخدمات قد تظل قائمة إلا أن الحكومات المعنية مطالبة بأن تعمل على ألا يسيء محتكر ومثل هذه الخدمات استغلال السلطات المتاحة لهم في الأسواق بما يقلل بدرجة كبيرة الالتزامات التي تقدمها الدولة بشأن أنشطة خدمات تكون خارج إطار النشاط المحتكر

[1] عبد القادر فتحي لاشين،" الاتفاقية العامة للتجارة في الخدماتGATS وعلاقتها بقطاع النقل في الدول العربية"، منشورات المنظمة العربية للتنمية ،مصر، ص 118.

وذلك طبقا للمادة(8)والتي تتضمن ما يلي:

- على الدول التي تمنح بعض المحتكرين– الحق في احتكار أداء خدمة معينة بالسوق المحلية أن تتأكد من عدم استغلال هذا الحق بطريقة لا تتسق مع التزام الدولة بالتحرير.
- قد يرى مجلس تجارة الخدمات بناء على طلب الدولة المتضررة من تلك الممارسات أن يطلب من العضو المانح للحق الاحتكاري معلومات محددة تخص هذه الخدمات.
- وتعطي الاتفاقية الحق لكل دولة عضو بالإبقاء على وجود احتكار لتوريد خدمات معينة وجعلها قاصرة على وحدات وطنية – مثل مؤسسات السكك الحديدية– على أن تكون هذه الاحتكارات قائمة في تاريخ دخول الاتفاق حيز التنفيذ.
- وتناولت المادة(9) الممارسات التي تحد من المنافسة من خلال دخول الدولة المتضررة والدولة الراعية لتلك الممارسات في مشاورات بغرض الحد منها.

5–إجراءات الوقاية الخاصة.

تسمح الاتفاقية لأية دولة باتخاذ إجراءات وقاية خاصة لحماية قطاعات الخدمات المحلية فيها والتي التزمت بتحريرها وذلك من خلال سحب التزاماتها بالتحرير أو تعديلها بعد عام واحد فقط من بدء تنفيذ الالتزامات بالتحرير هي إجراءات وقاية لا تحتمل الانتظار لمرور ثلاث سنوات.

6–المدفوعات والتحويلات والقيود الهادفة إلى حماية ميزان المدفوعات.

تنص المادة (11) على أنه لا يجوز لأي عضو فرض قيود على التحويلات والمدفوعات الدولية المسددة لقاء عمليات جارية تتصل بتعهداته المحددة إلا في الظروف المذكورة في المادة (12) والخاصة بالقيود الهادفة إلى حماية ميزان المدفوعات.

إذ تسمح الاتفاقية (المادة12) للدول النامية بفرض قيود على المدفوعات والتحويلات الخاصة بتجارة الخدمات فيها وتتعلق بالقطاعات التي تلتزم بتحريرها وذلك في حالة حدوث صعوبات شديدة في موقف ميزان المدفوعات أو صعوبات مالية خارجية(التزامات الديون) أو وجود تهديد بحدوثها، وكذلك استخدام هذه القيود وضمان الحفاظ على مستوى احتياطي مالي مناسب لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية فيها.

ويجب أن تكون هذه القيود مؤقتة ومتمشية مع أحكام صندوق النقد الدولي ويتم إلغاؤها على مراحل مع تحسين الأوضاع، وألا تكون لحماية قطاع معين.

7- المشتريات الحكومية.

وفق المادة(13) لا تطبق أحكام الاتفاقية الخاصة بشرط الدولة الأكثر رعاية أو التزامات تحرير الخدمات على قوانين المشتريات الحكومية من الخدمات، وهذا يعني الحد من نطاق الاتفاقية حيث إن المشتريات الحكومية في تلك الخدمات تمثل نسبة عالية من إجمالي المعاملات في مجال تقديم الخدمات وعلى سبيل المثال أعمال المقاولات والخدمات الاستثمارية والمهنية.

8-الاستثناءات العامة والأمنية.

1- الاستثناءات العامة: تختص المادة(14) بالاستثناءات العامة، إذ لا تطبق الاتفاقية على الإجراءات الخاصة بحماية الآداب العامة والنظام العام وحماية صحة الإنسان والحيوان والنبات...الخ، كما تجيز الاتفاقية الاختلاف في المعاملة بين رعايا الدول وفقا الاتفاقات منع الازدواج الضريبي.

2-الاستثناءات الأمنية: وليس في الاتفاقية ما يلزم بالإفصاح عن أي معلومات تتعارض مع المصالح الأمنية الأساسية، كما لا تمنع من اتخاذ أي إجراء يعتبر ضروريا لحماية المصالح الأمنية الأساسية ويتعلق بخدمة ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بأغراض عسكرية أو إجراء يتخذ في حالة حرب أو حالة طوارئ في العلاقات الدولية أو إجراء يتمشى مع الالتزامات التي يستجوبها بشأن الأمم المتحدة.

3-الإفصاح عن المعلومات السرية: وليس في الاتفاقية ما يلزم بالإفصاح عن المعلومات السرية التي قد يؤدي الإفصاح عنها إلى عرقلة تطبيق القوانين أو تتعارض مع المصلحة العامة أو قد تضر المصالح التجارية المشروعة لشركات معينة.

9-الإعانات "الدعم".

تنفرد المادة(15) من الاتفاقية بتقرير نص خاص عن الدعم في قطاع الخدمات:

وتقتضي الاتفاقية بالاعتراف خلال هذه المفاوضات بدور الدعم في برنامج التنمية بالدول النامية ومنحها مرونة في هذا المجال، حيث سيكون من حق الدول النامية منح دعم لبعض قطاعات الخدمات لحمايتها من المنافسة الأجنبية مثل الاتصالات أو النقل.

10-التعهدات الإضافية.

طبقا للمادة (18) من الممكن للعضو- في قطاع ما- أن يوافق على قبول تعهدات إضافية مرتبطة بتجارة الخدمات من غير الواردة في الجداول تحت البنود 17،16 من الاتفاقية، ومن الممكن أن تتضمن هذه الالتزامات أمورا تخص المؤهلات، النواحي القياسية الفنية، أسس منح الترخيص أو أي بنود أخرى محلية متعلقة بالبند 15.

11-استثناءات معاملة الدولة الأكثر رعاية.

تضمنت الاتفاقية ملحقا يسمح للبلدان النامية أن تطالب بإعفاءات "استثناءات" من مبدأ الدولة الأكثر رعاية،وفي حالة ما إذا كان هناك استثناء بالنسبة لأمر محدد خاص بالدولة الأكثر رعاية فالدولة العضو الحق في عدم الالتزام بالمادة 2 "الدولة الأولى بالرعاية" على أن يدرج ذلك في جداول الاستثناءات، وتخضع هذه الإعفاءات للمفاوضات للتدرج في تخفيف هذه الإعفاءات.

12-الترتيبات الخاصة بالدول النامية.

المادة (29) في اتفاقية "جاتس" تسمح للدول النامية بتقديم تنازلات أقل من تلك التي تقدمها الدول الصناعية إلا أن هذا الأمر لا يعتبر بمثابة حق حيث إنه من غير المسموح لأي دول نامية- وكذلك الدول الأقل نموا-بأن تكون عضو في اتفاقية "جاتس" إلا بعد إدراجها على الأقل التزاما واحدا في قائمة الالتزامات.[1]

الفرع الرابع: تسوية المنازعات في إطار "جاتس" وإنشاء مجلس الخدمات.

كان نظام تسوية المنازعات في الجات 1947 ضعيفا، فحصلت تجاوزات كثيرة في تنفيذ وتطبيق الاتفاقات التجارية الدولية، واستلزم الأمر تقوية هذا النظام، وهو ما حدث في جولة أوروجواي، ويتولى المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية مهمة تسوية المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء.[2]

كما أشرنا سابقا، سوف تتولى منظمة التجارة العالمية(WATO) عن طريق المجلس العام للمنظمة مهمة فض المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء. وطبقا لنصوص الاتفاق في هذا الشأن، فإنه يحق لأي عضو متضرر من خرق عضو آخر أو أكثر للاتفاقيات التي تشرف المنظمة على تطبيقها، ورفع شكوى إلى المنظمة

[1] احمد عبدة المنعم محمد شفيق، مرجع سابق، ص 10.

[2] أيمن النحراوي، مرجع سابق، ص 43،42.

وذلك بعد استنفاذ فرص التوصل إلى حل ودّي يتلاءم والاتفاقيات القائمة. وفي هذه الحالة يتم تشكيل لجنة للتحقيق في الموضوع واقتراح الحكم المناسب. وقد نص الاتفاق على التفاهم على عمل هذه اللجان، والخطوات التي يتعين عليها اتباعها وفق جدول زمني محدد، وتمنع الدول الأعضاء من تقرير إخلال أي دولة بأي التزام إلا من خلال آلية فض المنازعات في المنظمة. ومن ثم يمنعون من اتخاذ أي إجراء عقابي على قرار ذاتي بوقوع بناء على قرار ذاتي بوقوع مخالفة.

هذا وقد نص اتفاق أوروجواي على كيفية إجراء عمليات تسوية المنازعات من خلال مراحل محددة يمكن تلخيصها فيما يلي:[1]

- مرحلة المشاورات والمصالحة: حيث تطلب الدولة المتضررة عقد مشاورات ثنائية مع الطرف المدعي عليه ويتحتم على الطرف الثاني الرد على ذلك في غضون شهر من تقديم الطلب وفي حالة عدم رد الطرف المدعي عليه في خلال الفترة المحددة ومحاولته عرقلة المشاورات يحق للدول المتضررة طلب إنشاء هيئة لحل النزاع تعمل في إطار منظمة التجارة العالمية.
- تبني قرارات الهيئة: تصدر الهيئة قراراتها وفقا لقوانين (الجات) وعلى الطرف الخاسر اتخاذ الخطوات المطلوبة لتنفيذ تلك القرارات. ويجوز أن تقدم الدولة الخاسرة باستئناف في مجال منظمة التجارة العالمية.
- التعويض والتسهيلات التجارية: إذ لم تلتزم الدولة الخاسرة بقرار الهيئة أو قرار مجلس المنظمة في حالة الاستئناف يحق للدولة المتضررة والمحكوم لصالحها أن تعود إلى مجلس المنظمة وذلك لتلقي التعويض من الدولة الخاسرة أو الحصول على تفويض المجلس للرد الانتقامي ضد تلك الدولة. وإذا طلب التعويض، يتم الاتفاق عليه بشكل متبادل، إذا تعذر الاتفاق المتبادل، تتم عملية تحكيم تستغرق وقتا قصيرا يمكن بواسطتها تحديد ما يوازي مقدار الضرر وبالتالي مستوى الرد المسموح به.

وفي الأخير فإن مجلس التجارة في الخدمات يتولى مهام تطبيق أحكام هذا الاتفاق وتحقيق أهدافه، وله أن ينشئ أي هيئات فرعية تعاونه على أداء مهامه. وبموجب هذا الإتفاق ينبغي أن يوفر كل عضو فرصة كافية للتشاور والنظر في الادعاءات والشكاوي التي يتقدم بها أي عضو أخر.[2]

[1] عبد الناصر نزال العبادي، مرجع سابق، ص95،96.

[2] عادل المهدي، "عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية"، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2003،ص280.

المبحث الثالث: السياق العام لاتفاقية تحرير التجارة في الخدمات المالية (GATS).

في المبحث نتطرق إلى فكرة إدخال الخدمات في اتفاقية تحرير التجارة في الخارجية وإنشاء اتفاقية خاصة بتحرير التجارة في الخدمات من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الخدمات المالية.

نظرا لأهمية الخدمات المالية في الوقت الراهن فقد اهتم الكثير من الباحثين بإعطاء تعريف محدد لها سنتطرق لها فيما يلي:

الفرع الأول: تعريف الخدمات المالية.

التعريف الأول: هي عبارة عن تصرفات أو أنشطة أو أداء يقدم من طرف إلى طرف أخر، وهذه الأنشطة تعتبر غير ملموسة ولا يترتب عليها نقل ملكية أي شيء كما أن تقديم الخدمة قد يكون مرتبط أو غير مرتبط بمقدمها.[1]

التعريف الثاني: "هي أية مساعدة أو استشارة من شأنها أن تسهل من عمل المستفيد لتحقيق أهدافه سواء كانت تلك المساعدة نشاطات محددة أو نتائج لتفاعلات مالية مختلفة".[2]

مما سبق يمكن تقديم تعريف شامل للخدمات المالية بأنها أنشطة أو منافع أو إشاعات يقدمها طرف (البائع) لطرف أخر (المشتري)، وهي بطبيعتها غير ملموسة، ولا يترتب على بيعها نقل ملكية الشيء المباع كما أنه قد لا يرتبط إنتاجها وتقديمها بمنتج مادي ملموس.

الفرع الثاني: خصائص الخدمات المالية.

إن الخدمات المالية تتمتع بخصائص تمييزها عن بقية الخدمات، ويمكن تأشير الخصائص الأساسية للخدمات المالية بالآتي:[3]

1- اللاملموسية Intangibility: وهذه صفة عامة للخدمات كلها، وكذا الحال فيما يخص الخدمات المالية التي لا يمكن لمسها أو مشاهدتها أو سماعها أو اختبارها قبل أن يتم إنتاجها. عليه فإن المستفيد يمكن أن يمتلك تصورا محدودا عن الخدمة في التفاوض حول شرائها أو الحصول عليها،من خلال تجربته السابقة أو ما تمت

[1] محمد صفوت قابل، "منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية"، الدار الجامعية، مصر،2008،ص253.

[2] ثامر البكري، أحمد الرحموني،مرجع سابق،ص82.

[3] نفس المرجع السابق، ،ص ص92-96.

معرفته، وعبر وسائل مختلفة عن تلك الخدمات. وعليه يمكن القول إن التراكم المعرفي عن الخدمة ومنتجها يمكن أن يقلل من حدة اللاملموسية في الخدمة المالية تجاه الإقتراب ما أمكن من الملموسية وتأشير ذلك مثلا في سمعة المكتب أو الشركة المالية ومكانتها ونزاهة العاملين، والحرص على تطبيق التعليمات النافذة، والإلتزام بالمواعيد والتوقيتات الزمنية للانجاز، وغير ذلك من الاعتبارات الأخرى ذات العلاقة، كلها تزيد من ملموسية الخدمة.

2- التـــــلازم Inseparability: ترتبط الخدمة عموما بمؤشر الإستهلاك والإنتفاع المباشر بوقت إنتاجها، أي أنها تنتج وتستهلك، أو ينتفع منها بذات الوقت، عليه فالخدمة المالية مرتبطة أو متلازمة بمنتجها أو مقدمها وهي نتيجة منطقية لتشارك الخبرة والأدوات والعمليات المنجزة التي ينتج عنها الخدمة. فضلا عن كون المستهلك المنتفع يشترك في أحيان كثيرة بتصميم الخدمة مع منتجها وهو ما ينطبق بشكل كبير على تسويق الخدمات المالية بل أنها لا يمكن أن تقدم من طرف أخر غير مؤهل، ولا يحمل التخويل القانوني والإداري في تقديمها إلى الجهة المستفيدة غير ذلك الشرط

3- التبـــــاين Heterogeneity: تمثل حالة التباين مشكلة كبيرة عند تقديم الخدمات المالية لأنها تعبر عن كيفية قبول المشتري لشيء لا يخضع إلى المقاييس المعيارية المماثلة في عمليات الإنتاج المادي، وبالتالي ستزداد حالة اللا تأكد فيما سيحصل عليه بعد الشراء. ومن هنا فإن القائمون على تقديم الخدمات المالية يحرصون على جعل مخرجاتهم متماثلة أو متشابهة عند حصول المستهلك عليها وكما هو مثلا في خدمات الصراف الآلي، خدمات التلفون البنكي الناطق....إلخ

4- **الهلاك Perishability:** حيث أن الخدمات كلها تشترك في هذه الخاصية و وهي أنه لا يمكن خزنها أو الإحتفاظ بها لحين الطلب عليها. بل إنها تنتج وتقدم حين الطلب والإتفاق على مضمون تقديمها ونوعيتها. لذلك تبرر مشكلة في مجال إنتاج الخدمة المالية، وتتمثل في توفير الطاقات المتاحة الكامنة على إنتاج الخدمة ولاسيما في وقت الذروة يحصل في وقت إعداد الحسابات الختامية السنوية ،أو إعداد الموازنات التقديرية، أو الكشوفات المالية الشهرية، أو الاكتتاب بالأسهم والسندات المطروحة...إلخ لذلك تبرز المشكلة هنا في مقدار الموازنة بين الاستجابة الحقيقة لحاجة السوق والطلب على الخدمة المالية في فترة زمنية محددة، وبين الهدر الحاصل في تعطيل هذه الطاقات عند تقليص الطلب أو محدوديته في وقت آخر.

5- المسوؤلية الضمنيةImplicit Responsibility : هي مسؤولية الإدارة تجاه أموال وممتلكات المستهلكين أو الزبائن وبما تقدمه من خدمات مالية لهم. وفي ظل تسويق الخدمات المالية يتلقى وعد من المسؤولين في الإدارة المعنية بتقديم الخدمة المالية بمسؤوليتهم في الحفاظ على أمواله ورعايتها بما يؤول إلى

الهدف الذي ينشده من التعامل معهم. وإنهم بالمقابل ينظرون إلى ما وراء المستهلك تجاه ممتلكاته، وبما يؤول إلى تحقيق الثقة في التعامل معهم واستمرار ذلك التعامل.

6- **تدقيق المعلومات باتجاهين Way information Flows**: الخدمات المالية تمتاز بكونها تمر بسلسلة من الأطراف المنظمة للعمليات المالية، وخلال تلك الفترة الزمنية التي تغطيها تلك الخدمة. وهذا ما يتطلب أن يكون هنالك تدفق للمعلومات بما يخص المستهلك وكما هو على سبيل المثال في معرفة الرصيد المصرفي، مشترياته من خلال بطاقة الإئتمان، التحويلات المالية، الإشعارات.

ويستطيع الزبون أن يقيّم هذه المعلومات وتدفقها من خلال خبرته في التعامل مع هذه الجهة المنتجة للخدمة المالية أو غيرها، أو من خلال التقييم للأدوات المستخدمة في إنتاج الخدمة المالية،

7-**عدم تملك الخدمة Non Ownership**: من السمات البارزة في التباين بين السلعة والخدمة، عدم القدرة على تملك الخدمة، بل إن مستخدمها أو الطرف الذي يحصل عليها يحق له التمتع بها أو الإنتفاع منها، حيث تنتفع المنظمة المستفيد من الخدمات المالية التي يقدمها الطرف المنتج لها، ووفق الاتفاق أو العقد المبرم بينهما، ولا يحق له تملكها، لأن الخدمات المالية أساسا غير ملموسة. من جانب آخر فإن شراء الخدمات يعني شراء المعلومات ولا توجد هناك أية ضمانات في النتائج التي تحصل عليها، لسبب معقول هو أن الجهة المستفيدة هي التي ستستخدم المعلومات للحصول على النتائج.

الفرع الثالث: أشكـــــال الخدمات المالية.

تشمل الخدمات المالية بصفة عامة ما يلي:[1]

- خدمات التأمين بكافة أنواعها (التأمين المباشر، إعادة التأمين، أعمال الوساطة والسمسرة المتعلقة بعمليات التأمين وإعادة التأمين).
- الخدمات المالية للمصارف والمؤسسات المالية الأخرى.
- الإقراض بكافة أشكاله وأنواعه وأغراضه.
- خدمات التأجير العادية والتأجير التمويلي.
- خدمات المدفوعات والتحويلات.
- خدمات الضمان، والاعتمادات المستندية، والتسهيلات المصرفية.
- خدمات إصدار الأوراق المالية والترويج لها.
- الوساطة وأعمال السمسرة المالية.

[1] عزوز عائشة، مرجع سابق،ص 17.

- إدارة الأصول المالية(الأرصدة النقدية، محافظ الأوراق المالية)وأنواع الإستثمار الجماعي
- (صناديق الاستثمار، صناديق التأمين والمعاشات)

الفرع الرابع: أهميـــــة تحرير التجارة الدولية في الخدمات المالية.

لقد كان موضوع تحرير تجارة الخدمات محل خلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية والدول النامية وخصوصا البرازيل والهند من ناحية أخرى، حيث ترى الدول النامية أن تحرير تجارة الخدمات سوف يؤثر سلبا على قطاع الخدمات فيها، وتلعب التجارة في الخدمات دورا متزايدا في العديد من البلدان من خلال الصفقات التي تجري عبر الحدود، بل وبشكل أكبر من خلال الاستثمارات الأجنبية وتشكل الخدمات المالية قطاع كبير ومتزايد في جميع الاقتصاديات سواء المتقدمة أو النامية حيث أصبح هذا القطاع يشكل اليوم أكثر من 5% من الناتج المحلي الإجمالي في معظم الدول المتقدمة وكذلك في معظم الدول المتقدمة وكذلك في العديد من الدول النامية ويمثل العمود الفقري لكل النشاطات الاقتصادية الأخرى، ويزداد نمو هذا القطاع في الاقتصاديات التي تمر بتحديث سريع وتزداد التجارة في الخدمات المالية كذلك بخطوات كبيرة وذلك بسب المزج بين الأسواق الجديدة والمتنامية في الاقتصاديات النامية واقتصاديات التحول والتحرر المالي والتجاري وإستخدام الأدوات المالية الجديدة والتغير التقني السريع، ومع ذلك فإن قطاع الخدمات المالية أهم بكثير مما يدل عليه النصيب المباشر في الاقتصاد، فالخدمات المالية هي عصب الاقتصاد الحديث وتعتبر عملية قياس الانتاج والتجارة في الخدمات المالية عملية معقدة أكثر من قطاعات الخدمات الأخرى، وعلى سبيل المثال فإن تدفقات تجارة الخدمات المالية لا يمكن التعرف عليها بصورة مباشرة عادة، وكذلك فإنه قد يتم الاستدلال عليها من خلال رسوم الخدمات التي تحصّلها المؤسسات المالية، كذلك فإن تقدير التجارة في الخدمات المصرفية يعتمد على مصروفات الوساطة مثل الفرق ما بين سعر الاقراض والحصول على الودائع والمصروفات التي تصاحب خطابات الضمان وموافقات العاملين في البنوك وتعاملات إستبدال العملات الأجنبية، ويتم تقدير قيمة التجارة في الخدمات التأمينية بالنظر إلى الفرق ما بين أقساط التأمين الإجمالية والمصروفات المستفيدة.

من خلال نتائج النشاط الداخلي لإنتاج الخدمات المالية في الاقتصاديات المختلفة نجد أن دورها يتعاظم ويمكن ان نستخدم للدلالة على ذلك نسبة مساهمة تجارة الخدمات المالية في العمالة أي التوظيف وكذلك نسبة مساهمتها في الناتج القومي الإجمالي GDP

كما ازدادت نسبة قطاع الخدمات المالية من حجم التجارة الدولية والحقيقة أن النمو السريع الذي تحقق في إنتاج الخدمات المالية يرجع إلى عدّة عوامل أهمها:[1]

- التقدم الفني الكبير الذي لحق بضاعة وتجارة الخدمات المالية وجعلها أكثر تحركا وانتقالا من دولة إلى أخر ومن سوق إلى أخر.
- انفتاح الأسواق أمام تحويل وانتقال الفوائض المالية وخاصة في الدول التي هي في مرحلة تحول، والدول النامية نتيجة زيادة الطلب على الخدمات المالية بسبب اتساع التجارة الدولية والاستثمارات.
- زيادة المنافسة الدولية حول حركة إنتقال رؤوس الأموال ورغبة كل طرف في تقديم خدمات مالية بجودة متقدمة ورخيصة الثمن.

المطلب الثاني: تحرير تجارة الخدمات المالية في إطار "جاتس".

الفرع الأول: المقصود بتحرير تجارة الخدمات المالية.

التعريف الأول:" تنحصر القيود التي تعوق تحرير التجارة الدولية للخدمات في انتقال الخدمة المالية عبر الحدود، وأهمها الرقابة على أسواق الصرف الأجنبي وفرض ضريبة على المعاملات المالية التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين وكذلك القيود التي تؤثر على النفاذ للأسواق، والتمييز في المعاملة الوطنية للشركات التابعة أو الفروع الأجنبية للمصارف في السوق المحلي.[2]

التعريف الثاني: هي الانخفاض في تكاليف المعاملات المالية الدولية، وأنها الزيادة في تدفقات رؤوس الأموال بين الدول ومن دون قيود تذكر.[3]

الفرع الثاني: مفاوضات اتفاقية تحرير الخدمات المالية.

لم تتمكن الدول المتفاوضة في جولة أوروجواي والتي تم التوقيع على الوثيقة الختامية بشأنها في مراكش بالمغرب في أبريل 1994 لم تتمكن من الإتفاق على بنود إتفاقية الخدمات المالية، وتم إجراء المزيد من المفاوضات حتى قامت 102 دولة أعضاء في منظمة التجارة العالمية بالتوقيع في ديسمبر 1997 على إتفاقية الخدمات المالية وإتفق على بدء سريانها من أول مارس1999.

[1] عزوز عائشة، دور الأسواق المالية الناشئة في التنمية بالبلاد النامية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2013/2012.

[2] يايسي لياس، مرجع سابق،ص 17.

[3] طارق محمد خليل الأعرج، "العولمة المالية"، دكتوراه في ادارة المصارف ، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك،2012 ،ص3. نقلاعن www.ao.academy.org

1- **المرحلة الأولى:** إستمرت هذه الجولة من المفاوضات (15) شهرا وانتهت في 30 يونيو 1995، وقد كان من المقرر أن تنتهي هذه المفاوضات مع بداية يونيو 1995، لكن الولايات المتحدة هددت بالانسحاب خلال مفاوضات يونيو 1995، بدعوى أن الالتزامات التي قدمتها العديد من الدول لا توفر إنفتاحا حقيقيا على الأسواق، واضطر مجلس التجارة في الخدمات التابع لمنظمة التجارة للرضوخ لمطالب امريكا وتمديد المفاوضات لمدة شهر حيث تم التوصل في نهايته(26 يونيو1995) الى اتفاق مؤقت يخضع للمراجعة مع نهاية 1997، وذلك بعد أن إنضمت كل من كوريا الجنوبية واليابان إلى الدول الثلاثين الآخرين التي إلتزمت بتحسين نفاذ الأجانب إلى أسواقها، وقد اتفق الأعضاء على أن الهدف من المفاوضات يجب أن يحقق الإلتزام وعدم إلغاء أو سحب الإلتزامات القائمة، وعموما فإن الاتفاقية التي تمخضت عن هذه المفاوضات في 28 يونيو قد سمحت بتحسين شروط الوصول إلى أسواق الخدمات المالية، من خلال التأكيد على مبدأ المعاملة الوطنية، والتخفيف من الاستثناءات المتعلقة بمبدأ الدولة الأولى بالرعاية، وقد اعتبرت هذه الاتفاقية مجرد مرحلة وليست نهاية المفاوضات.

وقد قام الأعضاء (32) عضوا بما فيهم المجتمع الأوروبي بإعادة النظر في الالتزامات المجدولة نتيجة لهذه المفاوضات، وفي 21 يونيو 995 فإن اللجنة الخاصة بالخدمات المالية قد اتبعت البروتوكول الثاني من اتفاقية الجاتس، وأوصت أن يقوم المجلس باتباع الإلتزامات في مجال الخدمات المالية، وبالفعل تبنى المجلس هذه القرارات وكذلك اتبع المجلس هذه القرارات وكذلك اتبع الجداول المعدلة وإعفاءات الخدمات المالية، وفي 28 يونيو قام المجلس بمراجعة وإتمام الجداول القومية والإعفاءات المتداولة في دورة أوروجواي ومن عدد 32 عضو قاموا بتحسين الالتزامات في مجال التأمين، 24 عضوا في مجال الخدمات المصرفية و17 عضو بتعديل خدمات التأمين و25 عضو في الخدمات المالية الأخرى، وقام 13 عضو بمراجعة الإعفاءات المقررة في الخدمات المالية.[1]

2- **المرحلة الثانية:** إن اتفاقية الخدمات المالية الناتجة في جويلية 1995 هي اتفاقية مؤقتة وصلت إلى نهايتها في نوفمبر 1997، وقد بدأت مفاوضات جديدة للخدمات المالية في أفريل1997 وقد سمح للدول التي تمتلك الجديد أو القدرة على التطوير، تغيير أو سحب التزاماتها في مجال الخدمات المالية،أو تبني استثناءات من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية بتقديم مختلف هذه التعديلات خلال فترة امتدت من 1 نوفمبر حتى ديسمبر1997، حيث قامت مجموعة من الدول بتغيير التزاماتها في إطار اتفاقية الخدمات المالية التي اعترفت بها في 12 ديسمبر 1997، ففي المجموع 56 قائمة التزامات تتعلق ب70 دولة عضوة في OMC و16 قائمة استثناءات من مبدأ

[1] وصاف عتيقة، مرجع سابق، ص60، 61.

الدولة الأولى بالرعاية (أو تغيير الاستثناءات) ألحقت بالبروتوكول الخامس لاتفاقية الخدمات (AGCS)، والذي طرح للتصديق وموافقة الدول حتى 29 جانفي 1999، وينبغي أن تدخل الالتزامات الجديدة حيز التنفيذ في مارس 1999 كأقصى أجل، وقد تجاوز عدد الدول التي وقعت على التزامات في هذا القطاع 102 دولة عند بداية تنفيذ البروتوكول الخامس.[1]

❖ **نتائج مفاوضات الخدمات المالية:**

اختتمت مفاوضات الخدمات المالية في الثاني من ديسمبر 1997 في منظمة التجارة العالمية، وأسفرت هذه المفاوضات عن 56 جدولا من الالتزامات الخاصة التي تمثل التزامات سبعين دولة عضوا في منظمة التجارة العالمية، كما أسفرت عن 16 قائمة استثنائية تمثل التعديلات التي أدخلت عليها من 16عضوا بشأن الدولة الأولى بالرعاية.

وتم إلحاق هذه الجداول وقوائم الاستثناءات بالبروتوكول الخامس للإتفاقية العامة بشأن تجارة الخدمات، وفتح الباب أمام أعضاء منظمة التجارة العالمية للانضمام إلى إتفاقية الخدمات المالية وذلك حتى 29يناير 1999،ليبدأ سريان الاتفاقية اعتبارا من أول مارس 1999.

وهكذا تم التوصل إلى إتفاق متعدد الأطراف بشأن فتح قطاعات الخدمات المالية التي تقدر قيمتها بمليارات الدولارات، وفي ظل اللوائح متعددة الأطراف لمنظمة التجارة العالمية على أساس مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ويغطي الإتفاق أكثر من 95% من التجارة في القطاعات المصرفية والتأمينية والأوراق المالية والمعلومات المالية.[2]

الفرع الثالث: الجهود الدولية في مجال تحرير التجارة في الخدمات المالية:

بسبب القيود المفروضة على التجارة الدولية في الخدمات المالية، اشتدت الحاجة إلى تحرير هذا النوع من التجارة، وإزالة تلك القيود بقواعد قانونية ذات طابع دولي، حيث قامت المنظمات المعنية بهذا المجال بعقد اتفاقات تهدف إلى التحرير الدولي للتجارة في الخدمات المالية .ومن أمثلتها ما يلي: [3]

أولا: .جهود منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD

قامت هذه المنظمة بوضع كل من دليل تحرير تحركات رأس المال، الذي يحدد الخدمات المالية

[1] مرجع سابق، ص61.

[2] محمد صفوت قابل، مرجع سابق، ص252.

[3] فاطمة بوسالم،" أثر تحرير التجارة الدولية في الخدمات على كفاءة النشاط المصرفي في الدول النامية –جالة الجزائر"، مذكرة الماجستير غير منشورة،جامعة منتوري، 2011/2010،ص،83،82

التي يتم تقديمها عبر الحدود إلى غير المقيمين من خلال التزامات كل دولة عضو على حدة، ودليل تحرير المعاملات الجارية غير المنظورة الذي يحدد الخدمات المالية التي يتم تقديمها بإنشاء فروع أجنبية في أسواق الدول الأخرى، ويشمل ملحقا بالأنشطة التي يجب تحريرها، ومن ضمنها الاستثمار الأجنبي في مجال الخدمات المصرفية، ويعالج مشكلات النفاذ للأسواق والصادر عام 1961 ، وأيضا إعلان الاستثمار الدولي والشركات متعددة الجنسيات الصادر عام 1976 ، ويعالج القيود على عمليات الأجهزة المالية والأجنبية، بهدف الوصول إلى معاملة وطنية متساوية مع الأجهزة المالية المحلية وقد تم إضافة بعض المعاملات المالية المستحدثة إلى إقامة الأنشطة التي تشملها إجراءات التحرير وذلك في عام 1989 ، والتي تشمل تحركات رؤوس الأموال وتدفقاتها قصيرة الأجل والتعامل في المبتكرات المالية، كعمليات سوق النقد والقروض والائتمانات المالية قصيرة الأجل، والعمليات الآجلة والمبادلات والخيارات والخدمات المصرفية والتجارية والاستثمارية وإدارة الأصول وخدمات الوكالات كالبحوث والاستشارات المالية ومنح حق التأسيس، حيث يتم إعطاء معاملة وطنية متكافئة للبنوك الأجنبية مقارنة بالبنوك المحلية.

ثانيا: جهود الاتحاد الأوربي:

قامت دول الاتحاد الأوروبي بإزالة كافة القيود والاختلافات بين الأنشطة التي تقدمها جميع المؤسسات المالية، لكي تتواجد البنوك المتكاملة التي تقدم جميع الخدمات المالية والتجارية والاستثمارية وإزالة قيود الصرف الأجنبي على تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل، وإزالة كافة المخاطر المترتبة عليه، لتحقيق الاستقرار في أسعار الصرف في ظل النظام النقدي الأوروبي، وأخيرا العمل على زيادة درجة المنافسة الأجنبية في هذا السوق، وقد أقر المجلس الأوروبي في عام 1988 التوجه البنكي الثاني والذي يعتبر منهجا شاملا لتحديد اختصاصات البنوك ،Second Banking Directive (SBD) وانتشارها الجغرافي من خلال الفروع أو تقديم الخدمات عبر الحدود، واشتمل هذا التوجه أيضا على قائمة بالأنشطة المصرفية المسموح بتقديمها وتضمن هذا التوجه مجموعة من المبادئ التي تحكم العمل المصرفي بين دول الاتحاد، وتنظم معاملاتها المالية مع الدول الأخرى، ومن أمثلتها:

- مبدأ الاعتراف المتبادل، أي توفير مبدأ معادلة قوانين ونظم كل دولة عضو مع نظم وقوانين الدول الأعضاء الأخرى.
- مبدأ رقابة الدولة الأم على عمليات وأنشطة الفروع التابعة لمؤسساتها المالية في الدول الأخرى ورقابتها على تقديم الخدمة المالية عبر الحدود.

- مبدأ المعاملة بالمثل، أي منح دولة عضو حق تأسيس مؤسسات مالية في باقي الدول الأعضاء، إذا أعطت تلك الدولة نفس الحق للمؤسسات المالية من دول الاتحاد الأخرى.

ثالثا .مقررات لجنة بازل الإشرافية:

قامت لجنة الرقابة المصرفية الدولية(بازل)بإقرار معايير محددة لقياس معدلات العلاقة المالية والعناصر التي يتكون منها رأس مال أي بنك، والمخاطر التي يتعرض لها بالنسبة للأصول التي يمتلكها، وقد وقعت على هذه المعايير في عام 1988 ، وذلك من قبل ممثلي البنوك المركزية لاثني عشر دولة صناعية .وتهدف هذه المعايير إلى إنشاء إطار موحد لرأس المال يطبق على جميع المؤسسات المالية التي تعمل عبر الحدود، وتشجيع البنوك الدولية على تقوية مراكزها المالية وتخفيض مصادر المنافسة غير المتكافئة الناتجة عن اختلاف اللوائح الإشرافية والرقابية على البنوك بين الدول وقد تم تقسيم دول العالم إلى مجموعتين، وذلك على أساس قياس المخاطر الائتمانية، وتضم المجموعةOECD الأولى الدول ذات المخاطر المنخفضة، وتشمل دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالإضافة إلى السعودية وسويسرا، أما المجموعة الثانية فتضم الدول ذات المخاطر المرتفعة، وتشمل باقي دول العالم .وقد قامت لجنة بازل في أبريل عام 1993 بتطوير هذه المعايير وذلك كي تتماشى مع التطورات التي لحقت بالخدمات المالية والمصرفية واستخدام التكنولوجيا المعلوماتية في هذا المجال.

هذا عن الاتفاقات الدولية التي قامت بتنظيم التجارة الدولية في الخدمات المالية، وتحريرها من القيود الداخلية بكل دولة والتي قد تعوقها، ويضاف إليها اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة والنص NAFTA على انفصال الخدمات المالية عن باقي الخدمات الأخرى، وتطبيق مبدأ المعاملة الوطنية بين الدول الأعضاء بها، وهي الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك، وأخيرا FTA الولايات المتحدة الأمريكية وكندا بإنشاء منطقة حرة بينها وتحريرها للخدمات المالية GATS .الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات

الفرع الرابع: الخدمات المالية التي شملتها إتفاقية "الجاتس":

يشير ملحق الخدمات المالية المرفق باتفاقية تحرير الخدمات أنه بعد تحرير وحصر واستبعاد الأنشطة التي لا تدخل في مفهوم الخدمات التي يتضمنها إطار الاتفاقية، ومع إقرار أحقية العضو في وضع التنظيمات المحلية التي تكفل تطبيق المعايير والنظم الكفيلة بضمان الملاءة المصرفية، وكفاية رأس المال، وآليات العمل المصرفي السليم دون الإخلال بالتزاماته في إطار الإتفاقية إلى وضع الضوابط اللازمة لضمان استقرار وتماسك النظام المصرفي، ومع الحفاظ على سرية الحسابات وأنشطة العملاء، وأية بيانات سرية تمتلكها المؤسسات

المصرفية،وفيما عدا الخدمات المالية الخاصة بمختلف أنواع التأمين والخدمات المرتبطة به، فإن أهم الخدمات المصرفية والمالية التي شملتها الاتفاقية تتلخص فيما يلي:[1]

1. قبول الودائع والأموال بين الأفراد والمؤسسات.
2. الإقراض بكافة أشكاله بما فيها القروض الاستهلاكية والائتمان العقاري وتمويل العمليات التجارية.
3. التأجير التمويلي.
4. خدمات المدفوعات والتحويلات بما فيها إصدار مختلف بطاقات الائتمان والخصم على الحسابات الشيكات السياحية والمصرفية.
5. خطابات الضمان والاعتمادات المستندية.
6. عمليات النقد الأجنبي.
7. المشتقات المالية والمصرفية بمختلف أنواعها.
8. أعمال السمسرة، والنقد.
9. التجارة لحساب المؤسسات المالية أو للغير في السوق الأولية أو غيرها من الأدوات.
10. إدارة الأموال مثل إدارة النقدية ومحافظة الأوراق المالية.
11. خدمات المقاصة والتسوية للأصول المالية.
12. تقديم خدمات الإستشارة والوساطة المالية وكافة الخدمات المصرفية والمالية المساعدة.

المطلب الثالث: مزايا تحرير تجارة الخدمات المالية والتحديات التي تواجهها.

الفرع الأول: مدى الترابط بين اتفاقية تجارة الخدمات واتفاقية الخدمات المالية.

تعد اتفاقية تحرير الخدمات المالية من ضمن محتويات الإتفاقية العامة لتجارة الخدمات "جاتس"، حيث ألحق بالإتفاقية الذكورة ملحقان يتناولان قطاع الخدمات المالية وكيفية إلغاء القوانين والاجراءات التي تحول دون دخول الأجانب كمقدمي للخدمات في هذا القطاع.

وبالطبع فإن مواد هذه الإتفاقية الملحقة بالاتفاقية العامة، تعتمد وتتوافق مع مواد الإتفاقية الأصلية لذلك فإنه لدراسة اتفاقية الخدمات المالية، علينا أن نضع في حسباننا أن هذه الإتفاقية ما هي إلا ملحقا وتطبيقا

[1] زيدان محمد، ا"لأثار المتوقعة من إنظمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على الجهاز المصرفي"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد (3)، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2004، ص136.

للاتفاقية العامة لتجارة الخدمات، وبالتالي فهناك ترابط بين الاتفاقية الأصلية وملحقها،وأن المبادئ والقواعد التي تأخذ بها الاتفاقية العامة لابد أن تنطبق أيضا على الخدمات المالية.[1]

الفرع الثاني: فوائد تحرير تجارة الخدمات المالية.

إن إزالة القيود التي تواجه تجارة الخدمات المالية أمر في غاية الأهمية خاصة بالنسبة للدول النامية و التي لازالت قطاعات الخدمات بها في حاجة ماسة إلى تطوير .إن ما يشهده العالم من تطور سريع في تداول الخدمات، والتجارة الدولية في السلع، و انتقال رؤوس الأموال، والاستثمارات سواء مباشرة أو في بورصات الأوراق المالية، كل هذا يستلزم خدمات مالية تتسم بالكفاءة والذي يأتي من خلال تحرير التجارة بها.

وهناك عدة فوائد لتحرير تجارة الخدمات المالية نذكر منها :[2]

- تحرير التجارة في الخدمات المالية من المتوقع أن يجعل القطاع أكثر كفاءة واستقرار وذلك من خلال انخفاض التكاليف والاستفادة من عوائد السعة والتخصص وكذلك تطوير وتنمية الخدمات المالية المحلية لتعمل طبقا للمعايير الدولية.
- المنافسة بين الموردين المحليين و الأجانب من شأنها أن تؤثر إيجابا على أعمال الموردين المحليين في ظل وجود قطاع مالي قوي يحفز النمو الاقتصادي، فالتنافس قد يخفض أرباح الموردين الماليين المحليين إلا أنه يؤدي إلى تكاليف منخفضة للمستهلكين وتنوع في الخدمات المتاحة.
- إن نقل المعرفة والتكنولوجيا والمعلومات في الإدارة والمحاسبة، ومعالجة البيانات و استخدام الأدوات المالية الجديدة تأتي عن طريق تحرير التجارة في الخدمات المالية.
- يؤدي تحرير التجارة في الخدمات المالية إلى توزيع المخاطر خاصة بالنسبة للأسواق المالية الصغيرة والتي عادة ما تكون مقدرتها أقل على امتصاص الصدمات الكبيرة.

الفرع الثالث: مزايا تحرير تجارة الخدمات المالية.

إن الكثير من الدراسات والتحليلات أشارت إلى أنه هناك العديد من المزايا التي يمكن أن تتحقق من تطبيق اتفاقية التجارة في الخدمات المالية والمصرفية، ومن أهم هذه المزايا:[3]

- من الممكن أن يؤدي تحرير التجارة في الخدمات المصرفية والمالية إلى جعل هذا القطاع أكثر

[1] محمد صفوت قابل، مرجع سابق، ص252.

[2] يايسي لياس، مرجع سابق، ص 20.

[3] فاطمة بوسالم، مرجع سابق، ص 100.

كفاءة واستقرارا.

- إن اتساع السوق المصرفية نتيجة تحرير التجارة في الخدمات المصرفية، يمكن أن يؤدي إلى تعاظم الاستفادة من اقتصاديات الحجم من خلال تزايد عمليات الاندماج المصرفي، وكذلك تعميق المنافسة من عمليات الخصخصة حسب المميزات التي يمكن أن تنتج منها.

- إن المنافسة تدفع البنوك إلى تخفيض الفائدة، وتحسين الإدارة وزيادة كفاءة تقديم الخدمات المصرفية وتخفيض العمولات، وتخفيض فروق أسعار الفائدة ما بين القروض والودائع

- يمكن لتحرير التجارة في الخدمات أن يؤدي إلى تحسين جودة الخدمة للعملاء، فمع تزايد المنافسة تتجه البنوك إلى تلبية احتياجاتهم الخاصة والتمويلية، فمن المحتمل أن يستفيد المودعون مثلا من النصائح الخاصة باستراتيجيات الاستثمار.

- يؤدي تحرير التجارة في الخدمات المصرفية إلى نقل التكنولوجيا العالمية الحديثة إلى الأسواق المصرفية المحلية بالتبعية لتواجد البنوك والشركات الأجنبية داخل هذه الأسواق وممارستها

- يؤدي تحرير تجارة الخدمات المصرفية إلى تحسين تخصيص الموارد المالية، وزيادة العائد على الاستثمار والتحفيز على تجميع المدخرات وزيادة الاستثمارات، وهو ما يؤدي إلى تحقيق المزيد من النمو لأنشطة مصرفية جديدة ومتطورة الاقتصادي، من خلال سياسة نقدية وسياسة اقتصادية أكثر كفاءة وفعالية.

- تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية يؤدي إلى تدفق رأس المال من الدول ذات الفائض في رأس المال إلى الدول التي لديها عجز أو نقص في رأس المال، وبالتالي من المحتمل الوصول إلى تساوي أسعار الفائدة بين الدول وزيادة عوائد الاستثمار.

- زيادة كفاءة فعالية الأسواق المالية المحلية وجذب الاستثمارات الأجنبية، وذلك لأن فتح الأسواق الوطنية للدول النامية الأعضاء أمام الوجود الأجنبي في مجالات البنوك والتأمين وأسواق الأوراق المالية يخلق منافسة جادة قد تؤدي إلى جودة أداء القطاعات المالية لتلك الدول.

- توفير المزيد من الخبرات المحلية المؤهلة للتعامل مع تطورات الأسواق المالية من خلال لاشتراط على البنوك والشركات الأجنبية بتدريب الكوادر المحلية عند السماح لها بالتواجد في السوق المحلي

الفرع الرابع: التحديات التي تواجه تجارة الخدمات المالية بالنسبة للدول النامية.

إن تحرير تجارة الخدمات المالية من شأنه تحقيق منافع كثيرة للدول، حيث من المفروض أن يتيح الإتفاق للدول النامية فرص نفاذ خدماتها المصرفية إلى أسواق الدول المتقدمة، وكذلك الإستفادة من نقل التكنولوجيا المصرفية الحديثة و المتطورة لأسواق الدول النامية، و أيضا الإستفادة من الخبرات الأجنبية

في تدريب و تأهيل العمالة الوطنية في أسواق الدولة المستوردة للخدمة. إلا أنه نتيجة لتواضع إمكانيات الدول النامية في مجال الخدمات بصفة عامة، و

انخفاض كفاءتها وقدرتها التنافسية، فضلا عن كون معظمها مستورد صافي للخدمات المالية، فإن هذه الدول ستوضع في مواجهة عدة تحديات أهمها :[1]

- حدة المنافسة: خاصة في مجال الفنون الحديثة في العمل المصرفي، مما يؤدي إلى خروج بعض الوحدات المصرفية من السوق المصرفي، و إحتكار سوق الأدوات الحديثة في العمل المصرفي لفترة من الزمن في ضوء خبرة البنوك الأجنبية نسبيا في هذه الأنشطة.

- لا شك أن تحرير التجارة الدولية في الخدمات المصرفية بما يعنيه من إتاحة الفرصة للبنوك الأجنبية لتقديم خدماتها في السوق المحلية سواء عبر الحدود أو عن طريق إنشاء فروع لها ينتج عنه العديد من الآثار السلبية على رأسها تأثير سياسات البنك الأجنبي على السياسة الكلية للدولة، و بالتالي على سياسة التنمية عند وجود أشكال من المنافسة الضارة خاصة في مجالات الرقابة على النقد و السياسة الإئتمانية، فإذا أضفنا إلى ذلك قدرة البنوك الدولية على إستخدام شبكاتها الدولية للتهريب الضريبي و تسهيل عمليات هروب رؤوس الأموال

و حجب عملياتها من السلطة الرقابية لاتضحت خطورة هذه المسألة، فيمكن أن يقلل التحرر بدرجة حادة أو يلغي دعم الصناعات المالية الناشئة من المؤسسات الوطنية و يضر بتنمية النظم المصرفية المحلية.

- إن مخاطر تزايد المنافسة المحلية نتيجة توافر المصارف الأجنبية قد يؤدي إلى وضع المصارف ذات مخاطر عالية مما يعرضها و الجهاز المصرفي لإحتمالات الخسارة، خصوصا في ظل عدم قدرتها على خفض تكلفة الخدمات المصرفية التي ترتبط إلى حد كبير بالسياسة النقدية و الأهداف الوطنية.

- هناك تخوف كبير بأن لا تقوم البنوك و المؤسسات المصرفية الأجنبية سوى بخدمة القطاعات المربحة من السوق فقط، و التي يشار إليها بالإختيار المفضل بما يحمله ذلك من مخاطر عدم وصول الخدمة المصرفية إلى قطاعات و أقاليم معينة.

[1] بريش عبدالقادر، "التحرر المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006/2005،ص109،110

خلاصة الفصل الأول

تعتبر اتفاقية "جاتس" أول اتفاقية دولية متعددة الأطراف لتنظيم التجارة الدولية في الخدمات، وقد وضعت هذه الاتفاقية الأسس والقواعد لتحرير تجارة الخدمات مع مراعاة الطبيعة الخاصة للخدمات نفسها من ناحية وأوضاع قطاعات الخدمات في الدول النامية من ناحية أخرى.

ونظرا لأهمية التجارة الدولية في الخدمات المالية جاءت اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية في ديسمبر 1997 لتحررها من مختلف القيود التي تعوقها وتحد من نشاطها، ومما لاشك فيه أن تحرير الخدمات المالية والمصرفية سيعود بالفائدة على البلدان العربية وقطاعاتها المصرفية، والتي تبرز من خلال النتائج المهمة التي حققتها دون أن ننسى الانعكاسات السلبية للاتفاقية الناجمة عن المنافسة الأجنبية والتي يجب أخذها بعين الإعتبار حتى تعظم الاستفادة من المزايا أو الآثار الايجابية وتقلل من المخاطر أو الآثار السلبية.

تمـهيد

يشغل القطاع المصرفي مركزا حيويا وأساسيا في النظم الاقتصادية والمالية، وتكوّن البنوك في مجموعها حلقة تتفاعل داخلها شتى مجالات النشاط الاقتصادي، وبالتالي تتضح أهمية دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. لقد صار من الحقائق الاقتصادية الثابتة والمؤكدة أن العالم باتساعه أصبح قرية بنكية تربطها البنوك، وتحكم تدفقات أموالها وتغذي وتوجه حركتها بما ينشر التقدم ويحقق التنمية. الأمر الذي يفرض على البنوك ضرورة العمل على مواجهة تحديات ومتطلبات: منظمة التجارة العالمية، وتحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية– مقررات بازل– ومقاييس جودة الخدمات المصرفية الدولية. والمتابع للتطورات الاقتصادية العالمية، والتقدم التكنولوجي المتسارع في نظم الاتصالات والمعلومات لابد له أن يلاحظ مدى التغير الذي تشهده الساحة الاقتصادية من تحول جوهري نحو الأخذ بأسباب الاقتصاد الحرّ وآلياته. وقد صاحب هذا التغير موجات مماثلة من التحرير على المستوى المالي والمصرفي، وأصبحت الساحة المالية والمصرفية تحفل بالمستجدات والمبتكرات من حيث ابتكار أدوات مالية متطورة أو الدخول في مجالات وأنشطة جديدة لمواجهة طموحات التنمية في ظل الوضع الراهن لهيكل الاقتصاد العالمي والإقليمي والمحلي.

ونظرا لأن القطاع المصرفي المصري يعتبر من القطاعات الاقتصادية الخدمية الأكثر حساسية للتغيرات والتطورات في العالم، حيث يشهد الجهاز المصرفي في وقتنا الراهن حالة من المتغيرات الهامة نتيجة للتطورات في الخدمات المالية المقدمة و نعرض أيضا حالة البنوك المصرية واقتصادها بعد ثورة 25 يناير 2011. وذلك من خلال العناصر التالية:

المبحث الأول: النظام المصرفي المصري.

المبحث الثاني: الخدمات المالية في المنظومة المصرفية المصرية.

المبحث الثالث: تأثير تجارة الخدمات المالية على النمو الاقتصادي المصري.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

نحاول في هذا المبحث إسقاط الضوء على المفاهيم العامة لكل من النمو و التنمية، بالإضافة إلى التطرق إلى نظريات النمو الاقتصادي والتركيز على تأثير تحرير تجارة الخدمات المالية على النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي.

لقد تناول العديد من الباحثين في دراساتهم إلى تعريف مختلفة للنمو الاقتصادي من بينها:

الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي.Economic Growth Defined

يعرف النمو الاقتصادي بأنه "الزيادات المستمرة طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، فإذا تزايد نصيب الفرد من الدخل بعد أن يبرأ الاقتصاد من الكساد، فإن الزيادة تعتبر دورية وليست مظطرة secular. ومن ثم لا يعتبر ذلك نمو اقتصادي.

ويعبر عن النمو بنصيب الفرد من الدخل وحتى إذا زاد الدخل فإن هذه الزيادة يجب أن تكون أسرع من الزيادة السكانية لكي يحدث نمو".[1]

كما أن النمو الاقتصادي يعبر عن الزيادة اللاحقة بالدخل القومي الحقيقي خلال فترة زمنية طويلة، ولم يركز هذا التعريف على قضية التوزيع للنتائج، وهذا في الوقت الذي أظهر البعض الأخر النمو على أنه الآلية التي تتسبب في حدوث تغيرات مختلفة في عرض عوامل الإنتاج من عمل ورأس مال وتنظيم وتكنولوجيا، وكذلك التي تحدث تغيرات في الطلب على السلع المنتجة.

[1] مايكل ابدجمان، ترجمة إبراهيم منصور، الاقتصاد الكلي (النظرية والسياسة)، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، بدون ذكر سنة النشر، ص456.

و ينبغي الأخذ في الاعتبار النمو في إنتاجية عوامل الإنتاج التي تعتمد على متغيرات عديدة مثل سرعة دخول أحدث ما وصل إليه العلم في العملية الانتاجية ومستوى الاستخدام الأمثل للموارد البشرية المتاحة وغيرها...إلخ، وبالتالي يتضح أن النمو إما يتحقق من خلال حجم عوامل الإنتاج أو التحسن في إنتاجيتها أو الاثنين معا. [1]

من خلال ما سبق يمكن تعريف النمو الاقتصادي على أنه زيادة المستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن مما يؤدي إلى تحقيق معدلات مرتفعة في التغيرات الكلية، كالدخل الوطني الناتج الوطني، العمالة، الاستهلاك، الإدخار وتكوين رأس المال مما يحقق الرفاهية لأفراد هذا الاقتصاد.

الفرع الثاني : قياس النمو وأنواعه

أولا: قيـــاس النمو.

عادة ما يقاس معدل النمو الاقتصادي البسيط في الفترة T بالعلاقة التالية :[2]

(الدخل الحقيقي للفرد في الفترة(T) مطروح منه الدخل الحقيقي للفرد في الفترة (T−1)) مقسوم على الدخل الحقيقي في الفترة (T−1)

وهذا المعدل يمكن حسابه بطريقتين، بالأسعار الجارية أي بأسعار السوق، أو بالأسعار الثابتة وذلك باستخدام الأسعار الاسمية منكمشة بزيادة الأسعار، أي باستعمال مؤشر الأسعار؛ حيث يسمح هذا الأخير بتصحيح التغييرات التي تنتج عن الأسعار.

[1] ياسر محمد جاد الله محمود، "الملكية الفكرية والنمو الاقتصادي"، بدون ذكر دار النشر، القاهر، مصر، 2003،ص 130.

[2] صواليلي صدر الدين، نفس المرجع السابق، ص26.

ثانيا: أنـــواع النمو

ويمكن تصنيف أنواع النمو إلى :

أ- النمو الاقتصادي الموسع(Croissance extensive) : يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل يتم بنفس معدل نمو السكان، أي أن الدخل الفردي ساكن .

ب-النمو الاقتصادي المكثف (Croissance intensive): يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل يفوق نمو السكان وبالتالي فإن الدخل الفردي يرتفع.

وعليه المرور من النمو الموسع إلى النمو المكثف يمثل نقطة الانقلاب، أين المجتمع يتحول تماماً والظروف الاجتماعية تتحسن .

المطلب الثاني: التنمية و مقاييس النمو الاقتصادي .

الفرع الأول: مفهوم التنمية.

هي العملية التي يتم فيها زيادة الدخل زيادة تراكمية سريعة ومستمرة عبر فترة من الزمن بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد الغير متجددة من النضوب.[1]

وتعتبر كل من :[2]

❖ **التنمية الشاملة:** ذلك التطور البياني أو التغيير الهيكلي للمجتمع بأبعاده الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والفكرية من أجل توفير الحياة الكريمة لمجتمع أفراد المجتمع، وأن يكون هدف التنمية الأساسي هو الفرد في

[1] عصام عمر مندور، "التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغيير الهيكلي في الدول العربية(المنهج-النظرية- القياس)"، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2011،ص28.

[2] مصطفى أحمد حامد رضوان، "التنافسية كآلية من آليات العولمة الاقتصادية ودورها في دعم جهود النمو والتنمية في العالم"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2011، ص147.

المجتمع الذي برغباته وحاجياته بالنظام السياسي الذي يرتكز على أسسه المجتمع الذي يعيش فيه وبالإطار الفكري والثقافي الذي يبلور شخصية الفرد ويحدد معالمها وتفاعلاتها، وهذا كله في حدود القيم الدينية والشريعة الإسلامية.

❖ **التنمية المستدامة:** هي التنمية التي تأخذ في الاعتبار احتياجات كل من الجيلين الحالي والمستقبلي.

الفرع الثاني: الفرق بين التنمية والنمو الاقتصادي.

وهناك اختلاف بين مفهوم النمو CROISSANT والتنمية DEVELOPPEMENT فالنمو يشير إلى التقدم التلقائي أو الطبيعي أو العفوي دون تدخل من قبل الفرد والمجتمع في حين التنمية هي العملية المقصودة التي تسعى إلى إحداث النمو بصورة سريعة في إطار خطط مدروسة وفترات زمنية معينة .[1]

جدول رقم (2): نقاط الإختلاف بين التنمية والنمو الاقتصادي.

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
– يتم بدون إتخاذ أية قرارات من شأنها إحداث تغيير هيكلي للمجتمع. – يركز على التغيير في الحجم أو الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات. – لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد. – لا يهمه مصدر زيادة الدخل القومي.	–عملية مقصودة(مخططة) تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلية للمجتمع لتوفير حياة أفضل لأفراده. – تهتم بنوعية السلع والخدمات نفسها. – تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة. – تهتم بمصدر زيادة الدخل القومي وبتنويعه.

المصدر: من إعداد الطالبة.

[1] سالمي رشيد، "أثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005، ص82.

ومنه نستنتج أن التنمية الاقتصادية أوسع وأشمل من النمو الاقتصادي.

الفرع الثالث: مقاييس النمو الاقتصادي.

مقاييس النمو الاقتصادي هي مختلف الوسائل والمعايير التي من خلالها نستطيع التعرف على ما حققه المجتمع من نمو اقتصادي، حيث سنقوم باستعراض تلك المقاييس وهي:[1]

أولا: الناتج الحقيقي.

يشير إلى الكميات الفعلية من السلع والخدمات المنتجة مقومة بالأسعار الثابتة، وهو أساس القياس لمعدل النمو الاقتصادي، هذا الأخير الذي يمثل التغيير في الناتج الحقيقي بين فترتين مقوما على الناتج الاجمالي للفترة الأساسية المنسوب إليها القياس.

إلا أن هذا المقياس رفضه البعض، ذلك لأن زيادة الدخل (أو نقصه) قد يؤدي إلى بلوغ نتائج إيجابية (أو سلبية)، فزيادة الدخل القومي لا يعني نموا اقتصاديا عند زيادة السكان بمعدل أكبر، ونقصه لا يعني تخلفا اقتصاديا عند إنخفاض عدد السكان بمعدل أكبر.

ثانيا: الدخل القومي الكلي المتوقع.

يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الفعلي، فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة وتتوافر لها الإمكانيات المختلفة لإستغلال هذه الموارد كالتقدم التقني مثلا.

ثالثا: متوسط الدخل (الدخل الفردي).

يعتبر هذا المعيار الأكثر إستخداما وصدقا لقياس النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، لكن في الدول النامية هناك صعوبات لقياس الدخل الفردي بسبب نقص دقة احصائيات السكان والأفراد.[1]

[1] بناني فتيحة، "السياسة النقدية والنمو الاقتصادي (دراسة نظرية)" ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2009/2008،ص 5.

المطلب الثالث: محددات النمو الاقتصادي ودور الدولة في تحقيقه.

الفرع الأول: محددات النمو.

هناك مجموعة من العوامل تلعب دورا مهما في تحديد النمو الاقتصادي، ويمكن تحديد هذه العوامل فيما يلي:[2]

أولا: كمية ونوعية الموارد البشرية.

نستطيع قياس معدل النمو الاقتصادي بواسطة معدل الدخل الفردي الحقيقي مع العلم أن:

معدل الدخل الحقيقي للفرد= الناتج القومي الاجمالي الحقيقي/ عدد السكان

من المعادلة نستنتج أنه كلما كان معدل الزيادة في الناتج القومي الاجمالي الحقيقي أكبر من معدل الزيادة في السكان كلما كانت الزيادة في معدل الدخل الفردي الحقيقي أكبر وبالتالي تحقيق زيادة أكبر في معدل النمو الاقتصادي، أما إذا تضاعف الناتج القومي الاجمالي الحقيقي مع تضاعف عدد السكان، فإن الدخل الحقيقي لا يتغير.

لكن هناك اعتبارات كمية ونوعية يجب أخذها بعين الإعتبار فالزيادة في عدد السكان القادرين والراغبين في العمل تؤثر على إنتاجية العمل وبالتالي على معدل النمو الاقتصادي، هذه الأخيرة (إنتاجية العمل) تستخدم كمؤشر لقياس الكفاية في تخصيص الموارد الاقتصادية وتحدد بعدة عوامل أهمها:

1- مقدار الوقت المبذول في العمل (معدل ساعات العمل في الأسبوع).

2- كمية ونوعية التجهيزات المستخدمة في الإنتاج.

3- نسبة التعليم، المستوى الصحي، والمهارة الفنية للعمال.

[1] Jean- pierre laffargue,le role de la monnaie dans un modèle de croissance simple, cahiers du sémimaire d'économétrie,N 13,paris,p 44.

[2] بناني فتيحة،مرجع سابق، ص9.

4- درجة التنظيم والإدارة والعلاقات الإنسانية في العمل.

ثانيا: كمية ونوعية الموارد الطبيعية.

يعتمد إنتاج اقتصاد معين ونموه الاقتصادي على كمية ونوعية موارده الطبيعية كدرجة خصوبة التربة، وفرة المعادن، المياه، الغابات، وغيرها، هذه الموارد لا تحقق الأهداف الاقتصادية إلا إذا استغلها الإنسان، فيمكن مثلا للمجتمع أن يكتشف أو يطور موارد طبيعية تؤدي إلى الرفع من النمو الاقتصادي في المستقبل.

ثالثا: تراكم رأس المال.

على المجتمع التضحية بجزء من الاستهلاك الجاري لإنتاج السلع الرأسمالية مثل: المعامل(المصانع)، طرق المواصلات ، الجسور، المدارس والجامعات وغيرها، أي تراكم رأس المال يتعلق بشكل مباشر بحجم الإدخار الذي يمثل تضحية بالإستهلاك من أجل زيادة الاستثمار وبالتالي الرفع من معدل النمو الاقتصادي.

والعوامل المحددة لمعدل تراكم رأس المال هي تلك التي تؤثر على الاستثمار وهي:[1]

1- توقعات الأرباح.

2- السياسات الحكومية إتجاه الاستثمار.

ويشمل الاستثمار بنوعيه المادي والبشري، فالمادي يتمثل في المصانع، الآلات،، وسائل النقل وغيرها، والبشري يتمثل في التعليم، التأهيل، التدريب والصحة.

رابعا: معدل التقدم التقني.

ويعني التقدم التكنولوجي الذي يحدث نتيجة للاختراعات والابتكارات ويؤدي إلى تطوير منتجات جديدة وطرق إنتاج جديدة أكثر كفاءة من الطرق القديمة.

[1] نفس المرجع السابق، ص10.

خامسا: عوامل بيئية.

النمو الاقتصادي في أي بلد يتطلب بيئة مشجعة، سواء كانت هذه البيئة سياسية، اجتماعية، ثقافية أو اقتصادية. أي لابد من وجود قطاع مصرفي قادر على تمويل متطلبات النمو، ونظام قانوني لتثبيت قواعد التعامل التجاري، ونظام ضريبي لا يعيق الاستثمارات الجديدة، وإستقرار سياسي وحكم يدعم النمو الاقتصادي.

سادسا: التخصص والإنتاج الواسع.

وهو الذي دعا إليه آدم سميث في كتابه ثروة الأمم، فقد أوضح أن التحسين في القوى الإنتاجية ومهارة العامل يرجع إلى تقسيم العمل، هذا الأخير يزيد من كمية الإنتاج وبالتالي يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي.

هذا وهناك محددات أخرى لم نذكرها كالسياسة الاقتصادية التي تنقسم إلى السياسة المالية والسياسة النقدية. [1]

الفرع الثاني: دور الدولة في النمو الاقتصادي.

في إطار التطورات التي عرفها العالم في مختلف المجالات، كان دور الدولة من أهم هذه التطورات. فبعد أن كان دورها ينحصر في الدفاع، الأمن والقضاء وغيرها من المجالات البعيدة عن الاقتصاد. تطور هذا الدور ليدخل مجال الاقتصاد من أوسع أبوابه من خلال التدخل فيه فيما يخص الاستثمار وتوجيهه، دعم الطلب أو كبحه وتشجيع الادخار وكل ذلك بإستعمال مختلف سياسات الاقتصاد الكلي كالسياسة الصناعية المالية والنقدية وغيرها للوصول إلى الهدف الأساسي الذي يتمثل في النمو الاقتصادي. وبقي دور الدولة وتدخلها في الحياة الاقتصادية حتى لسنوات غير بعيدة محل جدل بين الاقتصاديين بين مؤيد لهذا الدور ومدعم له بإعتباره أساسيا لتحقيق النمو الاقتصادي، وبين معارض له بإعتباره يكبح الاقتصاد ويتعارض ومبدأ اقتصاد السوق الحر. وعلى سبيل المثال فقد أيد آدم سميث تدخل الدولة في المساهمة في النمو الاقتصادي، من خلال

[1] نفس المرجع السابق، ص10.

الاهتمام بالتعليم، الأشغال العامة، الضرائب وبعض الضرائب الحقيقية على الصادرات والواردات لتحقيق ايراداتها، ويرى ريكاردو وجود حكومة قوية لها سياسة فعالة، تقضي على التخلف الثقافي وتعمل على توفير الأمن والإستقرار السياسي داخل المجتمع إضافة إلى العمل على زيادة تراكم رأس المال بمعدل أكبر من معدل الزيادة في عدد السكان.[1]

هذا ولم يكن لدور الدولة أي أهمية في نموذج سولو للنمو الاقتصادي، نظرا لإعتبار أن هذا الأخير يخضع لمتغيرات خارجية هي التطور التقني والنمو الديموغرافي.

فيما رأت نظرية النمو الداخلي أن تدخل الدولة في الاقتصاد يساعد على تحقيق النمو الاقتصادي في المدى البعيد من خلال المشاريع الاستثمارية، تشجيع البحث والتطوير، إنتاج السلع بمختلف أنواعها الوسيطية والنهائية، حماية براءات الإختراع وحقوق الملكية ودعم السياسات التعليمية والتكنولوجية لتكوين رأس المال البشري.

وعموما فإن للحكومة دور هام في النمو خاصة في الدول النامية اقتصاديا، لهذا الدور عدّة جوانب يتضمن أهمها العلاقة بين النشاط الحكومي ومستوى مجموع الطلب، فالنمو الاقتصادي يستلزم إرتفاع مجموع الطلب عبر الزمن إلى المدى اللازم لاستعمال الطاقة الإنتاجية المتزايدة للاقتصاد إستعمالا كاملا. وهنا تتدخل الحكومة من خلال وضع السياسات الملائمة ويقصد هنا خاصة السياسات المالية والنقدية من أجل تأمين مستوى طلب كاف لإستيعاب الطاقات الإنتاجية الموجودة في الاقتصاد وإستعمالها. ويكون هذا على المدى القصير فقط وفي المجتمعات الحديثة لا تكتفي الدولة بالتأثير على مستوى الطلب تأثيرا فعالا بل تتعدى ذلك إلى تشكيل قوة فعالة لتجديد طاقة الإنتاجية.

[1] حريري عيد الغني، " أثار التحرير المالي على اقتصاديات الدول العربية(دراسة حالة الجزائر)"، مذكرة ماجستير، تخصص نقود ومالية، غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،2006.2007.

ويعتبر الإنفاق الحكومي والضرائب من أهم القنوات التي تؤثر بها الدولة على النشاط الاقتصادي وتدعم النمو، ويشمل الإنفاق الحكومي جميع ما تشتريه الحكومة من سلع وخدمات ولا يشمل ما تدفعه الحكومة من تحويلات للأفراد كمساعدات ومنح ودعم دون أي مقابل، ومن جهة أخرى فإن الحكومة تفرض ضرائب مباشرة على الدخل والأرباح وضرائب غير مباشرة على الإنتاج، هذه الضرائب تقلل من الدخل المتاح وبالتالي تقليل الإنفاق الإستهلاكي.

كما يكون للدولة دور في النمو الاقتصادي من خلال تنظيم العلاقات الاقتصادية بين الأفراد والمؤسسات، ومنع أية تجاوزات قد تحصل بينها من خلال إصدار القوانين والتشريعات الاقتصادية كقانون البنك المركزي، قانون التجارة وقوانين التنمية الاقتصادية، وفي المجال الإنتاجي تتدخل الدولة من خلال إنتاج السلع والخدمات العامة، كخدمات الأمن والدفاع الوطني، بناء السدود والمطارات وغيرها من المنشآت القاعدية، إلى جانب توفير خدمات الصحة والتعليم وإنتاج السلع ذات الطبيعة الإحتكارية في حالة إنتاجها من طرف القطاع الخاص منها إنتاج الكهرباء، الماء وخدمات الاتصالات.[1]

[1] نفس المرجع السابق، ص26.

المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي.

سعت النظرية الاقتصادية إلى دراسة وتحليل عملية النمو وطبيعة آلياته على مستويين: الأول هو السعي إلى تحديد المتغيرات التي يمكن عدها مسببات للنمو الاقتصادي، والثاني إيجاد أو خلق تعميمات مفيدة لوصف العلاقة بين المتغيرات بصيغ رياضية، وهي كالتالي:

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي.

الفرع أولا :محتوى النظرية.

كانت نظريات النمو وتوزيع الدخل بين الأجور والأرباح ، الشغل الشاغل لكل الاقتصاديين الكلاسيك أمثال(Adam Smith) (Ricardo) و(Malthus) و (Marx) وغيرهم، وقد استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة والمنافسة التامة وسيادة حالة الإستخدام الكامل للموارد والحرية الفردية في ممارسة النشاط، واتجه الفكر الكلاسيكي للبحث عن أسباب النمو طويل الأجل في الدخل القومي معتمدا على أسلوب التحليل الإقتصادي الجزئي (Micro Economic Analysis).[1]

أولا: مفهوم سميث.Adam Smith

لا يعتبر" سميث" القطاع الزراعي كقطاع وحيد منتج كما تبناه الطبيعيون، غير أنه يعترف ان القطاع الزراعي هو قطاع أساسي في عملية النمو الاقتصادي، حيث هذه الأهمية تتمثل في حاجة سكان المدن للمواد الغذائية التي يوفرها هذا القطاع.

[1] مدحت القريشي، "التنمية الاقتصادية- نظريات وسياسات وموضوعات"، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص55،56.

يقول "آدم سميث" ان تحقيق الزيادة في الثروة (النمو) سوف يأتي عن طريق إتباع مبدأ تقسيم العمل والتخصص، لأنه من شأن ذلك أن يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل، كذلك فإن التخصص يؤدي إلى زيادة المهارة العمالية وإلى زيادة المقدرة على الابتكار.

إذ أن تقسيم العمل لا يكون فعالا إلا إذا قام الأفراد بالادخار، ذلك أن الزيادة في الادخار ضرورية، حيث ترفع من مستوى رأس المال وبالتالي زيادة القدرة الإنتاجية في المجتمع مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج والمبادلات وزيادة دخول الأفراد.

بالإضافة إلى ما سبق، يرى" سميث" أنه هناك عاملا آخر يؤثر على النمو، وهو عامل تراكم رأس المال ومصدره ادخار الطبقة الرأسمالية، مع توفير بيئة ملائمة تسمح لدفع عملية النمو والمتمثلة في حرية التجارة الداخلية والخارجية واهتمام الدولة بالتعليم والأشغال العامة، وتطبيق الضرائب من أجل تحقيق إيرادات للدولة حيث بتوفير هذه البيئة تستمر عملية النمو الاقتصادي عن طريق تقسيم العمل وتكوين رأس المال الذي يأتي من فائض أرباح الطبقة الرأسمالية، فيتحول بدوره إلى استثمارات تعمل على زيادة الطلب على العمال، فينتج عنه زيادة في معدل نمو السكان وبالتالي يتجه النمو الاقتصادي في المجتمع في هذه المرحلة نحو الصعود التراكمي والذي يؤدي إلى الركود نظرا لتناقص المردودية في القطاع الزراعي، غير أن هذا الركود يكون مصاحبا لحالة توازن يكون فيها المجتمع، ثم يبدأ بعدها في النمو مرة ثانية.[1]

[1] أشواق بن قدور،" تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي"، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص.70،71

ثانيا: مفهوم دافيد ريكاردو.

يقدم "دافيد ركاردو" الأسباب التي تؤدي إلى حالة الركود أي النمو الصفري، حيث يقوم بتوضيح ظهور وانتشار الركود، بالاستناد إلى أفكار "سميث" فإنه يعتبر أن حالة الركود غير ناتجة عن القطاع الصناعي بل القطاع الزراعي.[1]

ويرى" ريكاردو" أن الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية لأنها تسهم في توفير الغذاء للسكان، لكنها تخضع لقانون الغلة المتناقصة، وأنه لم يعطي أهمية تذكر لدور التقدم التكنولوجي في التقليل من أثر ذلك، ولهذا فقد تنبأ بأن الاقتصاديات الرأسمالية سوف تنتهي إلى حالة الركود والثبات(Stationary) بسبب تناقص العوائد في الزراعة.[2]

أين المردودية في هذا الأخير متناقصة، حيث حسب "ريكاردو" فإن نوعية الأراضي غير متساوية وبالمقابل الزيادة المرتفعة للمواد الغذائية، الناتجة عن تزايد النمو الاقتصادي ينتج ارتفاع الريع في الأراضي ذات الجودة المرتفعة، مما يترتب عنه استغلال أراضي ذات نوعية أقل، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض النصيب النسبي للرأسماليين والعمال والذي ينتج عنه تناقص معدلات الأرباح وكذلك تناقص مستويات الأجور حتى تصل إلى حد طبيعي وباعتبار الأرباح هي المحرك ومصدر تراكم رأسمال، يستمر الرأسماليون في عملية التراكم والتي تبدأ بالتناقص حتى تقترب معدلات الربح إلى الصفر، وبالتالي تسود حالة الركود.[3]

يعطي كذلك" دافيد ريكاردو" أهمية للعوامل غير الاقتصادية في عملية النمو الاقتصادي، بما في ذلك كل من العوامل الفكرية، الثقافية، الأجهزة التنظيمية في المجتمع والاستقرار السياسي، كذلك يركز على حرية

[1] مرجع سابق، ص71.

[2] مدحت القريشي، مرجع سابق، ص58.

[3] أشواق بن قدور، مرجع سابق، ص 72.

التجارة كعامل ممول للنمو الاقتصادي، من حيث تصريف الفائض الصناعي وتخفيض أسعار المواد الغذائية، مما يسمح لها من المساعدة على نجاح التخصص وتقسيم العمل.

ثالثا: روبرت مالثوس (Robert Malthus)

إن أفكار وطروحات مالثوس ركزت على جانبين هما نظريته في السكان وتأكيده على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للتنمية، ويعتبر مالثوس الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي يؤكد على أهمية الطلب في تحديد حجم الإنتاج، فيما يؤكد الأخرون على العرض استنادا إلى قانون (Say) الذي يقول أن العرض يخلق الطلب.

ويرى مالثوس بأنه على الطلب الفعال أن ينمو بالتناسب مع إمكانات الإنتاج إذا أريد الحفاظ على مستوى الربحية، لكنه ليس هناك ما يضمن ذلك، وقد ركز مالثوس على ادخار ملاك الأراضي وعدم التوازن بين عرض المدخرات وبين الاستثمار المخطط للرأسماليين، والذي يمكن أن يقلل الطلب على السلع وأن انخفاض حجم الاستهلاك يعني التنمية، وفي حالة زيادة حجم المدخرات لدى ملاك الأراضي عن حاجة الرأسماليين للاقتراض فيقترح مالثوس في حينها فرض ضرائب على ملاك الأراضي.

وبخصوص نظرية مالثوس في السكان فإنه ذكر بأن هناك اتجاها ثابتا للسكان أن يزداد بمعدل يفوق معدل نمو الغذاء، حيث يقول بأن السكان ينمو بمتوالية هندسية(1،2،4،8،16) فيما ينمو الغذاء بمتوالية عددية(1،2،3،4) الأمر الذي يؤدي إلى زيادة السكان بما يتجاوز معدل زيادة الغذاء مما ينتج عنه مجاعات وتناقص عوائد الزراعة والذي يجعل دخل الفرد يراوح عند مستوى الكفاف. ويؤكد مالثوس بأن نمو السكان يحبط مساعي النمو الاقتصادي، وأن نمو الموارد في هذه الحالة يساهم في زيادة السكان وليس في زيادة رأس مال، ذلك لأن أي زيادة في دخل الفرد الناجمة عن التقدم التكنولوجي تقود إلى زيادة المواليد والتي تقلل م معدل دخل الفرد وتعيده إلى مستوى الكفاف.

ورغم أن تحليلات واستنتاجات مالثوس تقترب من الأوضاع السائدة في بعض مناطق إفريقيا وآسيا إلا أنه بشكل عام فإن التحليلات والنظرة المتشائمة عند مالثوس لم تتحقق على المستوى العالمي بسبب ظهور الوسائل الحديثة للسيطرة على حجم السكان من جهة ولأن إنتاج الغذاء قد إزداد بمعدلات أعلى مما توقع مالثوس وأعلى من معدلات نمو السكان وذلك بسبب التقدم التكنولوجي المتحقق في الزراعة والذي عوض عن تناقص العوائد. وأخيرا فإن التقليل من أهمية وحجم التقدم التكنولوجي كان وراء التشاؤم في نظرة الاقتصاديين الكلاسيك. [1]

رابعا: كارل ماركس (Karl Marx).

كارل ماركس أحد الاقتصاديين الكلاسيكيين وهو الوحيد الذي تنبأ بانهيار الرأسمالية. ويتفق جميع الاقتصاديين الكلاسيك بأن معدل الربح على رأس المال سوف ينخفض مع نمو الاقتصاد، ولكنهم اختلفوا على سبب انخفاضه. فبينما يرى آدم سميث بأن انخفاض معدل الربح يعود إلى المنافسة فيما بين الرأسماليين إن ريكاردو يرى بأن مثل هذا الانخفاض يعود إلى تناقص العوائد للأرض، وأن الأرباح تعتصر من قبل الريع والأجور، الأمر الذي يقود إلى حال الثبات. أما ماركس فيؤكد على أن الاقتصاد لا يمكن أن ينمو إلى الأبد وأن النهاية لا تأتي بسبب حالة الثبات بل بسبب الأزمة التي ترافق حالة فائض الإنتاج والاضطراب الاجتماعي.

ويرى ماركس بأن الأجور تتحدد بموجب الحد الأدنى لمستوى الكفاف (أي بتكلفة اعادة انتاج طبقة العمال بتعبير ماركس)، وأن فائض القيمة (Surplus Value) الذي يخلقه العامل، يمثل الفرق بين كمية انتاج العامل وبين الحد الأدنى لأجر العامل. ومع تزايد معدل الكثافة الرأسمالية لتكنولوجيا الإنتاج فإن حصة رأس المال الثابت تزداد وينخفض معها معدل الربح (إلا إذا ارتفع فائض القيمة). ولم يرى ماركس أية مشكلة كبيرة طالما وجد فائض العمل(Surplus Labour) ليدفع الأجور للأسفل، لكنه تنبأ بأنه مع حدوث التراكم الرأسمالي فإن ما يسميه بالجيش الاحتياطي للعمال(Reserved Army Of Unemployed) سوف يختفي مما يدفع بالأجور إلى الأعلى والأرباح إلى الأسفل. إن رد فعل الرأسماليين على ذلك أما بإبقاء الأجور منخفضة

[1] مدحت القريشي، مرجع سابق، ص59،60.

أو بإحلال رأس مال محل العمل. وبسبب الميل الطبيعي للرأسماليين إلى تراكم رأس المال، واتجاههم إلى إحلاله محل العمل، تنشأ مشكلة تتعلق بعدم قدرة العمال على استهلاك جميع السلع المنتجة، وبالتالي فإن فشل الطلب الفعال يدفع الرأسمالية إلى الانهيار من جراء تناقضاتها الداخلية. [1]

وهكذا تنتقل السلطة إلى الطبقة العاملة عن طريق الثورة العمالية، لأن أعدادا أقل فأقل من الناس ينتفعون من الرأسمالية وأن أعدادا أكبر فأكبر من العمال يزرحون تحت نير الفقر والبطالة وهذا. تحل الاشتراكية محل الرأسمالية، حيث يستولي العمال على وسائل الانتاج والتوزيع والمبادلة وعلى السلطة.

حسب تقييم البعض لأراء ماركس فإنهم يؤكدون بأن تحليلات ماركس تتضمن نظرة ثاقبة وقيمة لأراء الرأسمالية، إلا أن تنبؤاته بخصوص انهيار النظام الرأسمالي العالمي لم تتحقق وذلك لسببين: الأول أن زيادة الأجور النقدية الناجمة عن اختفاء فائض العمل لا يعني بالضرورة زيادة في الأجور الحقيقية، وأي زيادة في الأجور الحقيقية يمكن أن يعوضها زيادة في الإنتاجية، مما يترك معدل الربح دون تغيير. والثاني أن ماركس قلل من أهمية التقدم التكنولوجي في الصناعة (كما قلل بقية الاقتصاديين الكلاسيك من أهمية التقدم التكنولوجي في الزراعة) والذي يمكن أن يعادل أثر تناقص العوائد، ويؤثر على انتاجية العمل. والجدير بالذكر أن التقدم التكنولوجي يعني أنه ليس هناك تعارضا بين الأجور الحقيقية وبين معدل الربح، كلاهما يمكن أن يرتفع.[2]

الفرع ثاني: الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية.

من الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية عدم قدرتها على توقع انتشار الثورة التكنولوجية حيث أن إعتراف الكلاسيك بالتقدم التقني حسب رأيهم لا يمكن أن يلغي أثر تناقص الغلة ولا يمكن تطبيقه إلا في القطاع الصناعي، ولا يمكن الاستفادة منه في القطاع الزراعي الذي يتميز بتناقص الغلة، ولكن التطور الذي شهدته في الدول المتقدمة أفرز زيادة في الإنتاج الزراعي، مما أحدث فائضا كبيرا تم توجهيه للتصدير.

[1] مرجع سابق، ص61،60.
[2] مرجع سابق، ص 62.

بالإضافة إلى ماسبق، عدم جدوى العلاقة بين تراكم رأس المال وحجم السكان على الدول المتقدمة نظريات الدخل، حيث أصبح نصيب الفرد من الدخل في الدول المتقدمة في الربع الثالث من القرن التاسع عشر يفوق بكثير المستوى الطبيعي للأجر، بالإضافة إلى تزايد بمعدل معتبر، ما أدى إلى عدم صلاحية هذه النظرية على تحليل النمو في الدول المتقدمة.

ورغم كم الانتقادات التي سبق وأن وجهة لها عند تطبيقها على الدول المتقدمة فتعتبر النظرية الكلاسيكية غير صالحة لتحقيق التنمية والنمو الإقتصادي في الدول النامية، نظرا للإفتراضات التي قامت عليها والمبنية على توفر رأس المال والتقدم التكنولوجي وهي أصلا عوامل تفتقدها الدول النامية وبذلك يمكن القول أن النظرية وجدت نسبيا لتحقيق النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة[1]

المطلب الثاني : النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي.

ظهر الفكر النيوكلاسيك في السبعينات من القرن التاسع عشر وبمساهمات أبرز اقتصاديها "الفريد مارشال" و فيكسل" وكلارك"، قائمة على أساس إمكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي كما أوردت النظرية الكلاسيكية. ولعل أهم أفكار النظرية النيوكلاسيكية تتلخص فيما يلي:[2]

1- ان النمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة ذات تأثير إيجابي متبادل، حيث يؤدي نمو قطاع معين غلى دفع القطاعات الأخرى للنمو، لتبرز فكرة مارشال والمعروفة بالوفورات الخارجية كما أن نمو الناتج القومي يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح.

2- أن النمو الاقتصادي يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الانتاج في المجتمع (العمل، الأرض أو الموارد الطبيعية، رأس المال، التنظيم والتكنولوجيا).

[1] بيوض محمد العيد، "تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية – دراسة مقارنة، تونس، الجزائر، المغرب"، رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة فرحات عباس،سطيف،2011/2010، ص61.

[2] كبداني سيدي أحمد، "أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013، ص43،44.

- بالنسبة لعنصر العمل نجد النظرية تربط بين التغيرات السكانية وحجم القوى العاملة مع التنويه بأهمية تناسب الزيادة في السكان أو في القوى العاملة مع حجم الموارد الطبيعية المتاحة.
- فيما يخص رأس المال اعتبر النيوكلاسيك عملية النمو محصلة للتفاعل بين التراكم الرأسمالي والزيادة السكانية. فزيادة التكوين الرأسمالي تعني زيادة عرض رأس المال التي تؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة، فتزيد الاستثمارات ويزيد الإنتاج ويتحقق النمو الاقتصادي، هذا مع الإشارة إلى دور الادخار في توجيه الاستثمارات. يعتبر النيوكلاسيك الادخار عادة راسخة في الدول التي تشق طريقها نحو التقدم لتأخذ بذلك عملية الاستثمار والنمو شكلا آليا ميكانيكيا. وأن سعر الفائدة هو الثمن في سوق رأس المال حيث يلتقي عنده عرض المدخرات مع الطلب عليها. ويندد النيوكلاسيك بأهمية سعر الفائدة في تحديد الاستثمارات مع مقارنته بمعدل العائد المتوقع.
- أما عنصر التنظيم، فيرى أنصار النظرية أن المنظم يستغل التطور التكنولوجي بالصورة التي تنفي وجود جمود في العملية التطويرية وهو قادر دائما على التجديد والابتكار.

3- أن النمو الاقتصادي كالنمو العضوي (وصف مارشال) لا يتحقق فجأة إنما تدريجيا. وقد استعان النيوكلاسيك في هذا الصدد بأسلوب التحليل المعتمد على فكرة التوازن الجزئي الساكن (مهتمين بالمشاكل في المدى القصير)، حيث يروا أن كل مشروع صغير هو جزء من كل. ينمو في شكل تدريجي متسق متداخل وبتأثير متبادل مع غيره من المشاريع.

4- أن النمو الاقتصادي يتطلب التركيز على التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة، وذلك في سبيل تحسين معدل التبادل الدولي في صالح الدولة، وحرية التجارة تكفل انطباق التخصص وتقسيم العمل على النطاق الدولي.

الفرع الأول: نموذج هارولد–دومار.

يعد نموذج هارولد– دومار للنمو من أسهل وأكثر النماذج اتساعا وشيوعا، تم تطويره في الأربعينيات وليربط باسمي الاقتصاديين البريطاني روي هارولد والأمريكي إيفري دومار. يركز النموذج على الاستثمار كضرورة حيوية لأي اقتصاد قومي، ويبّين أهمية الادخار في الاستثمار، كمتطلبات لرأس المال وعلاقتها بالنمو.[1]

يفترض النموذج وجود علاقة تربط الحجم الكلي لرصيد رأس المالK بإجمالي الناتج القومي Y، لتعريف هذه العلاقة والممثلة لنسبة رأس المال إلى الناتج في الأدب الاقتصادي بمعامل راس المال ونرمز له بالرمز K. فإن نموذج هارولد– دومار يقوم على الفروض التالية:

1– يمثل الادخار نسبة معينة من الدخل القومي:– $S= s*Y$

2– الاستثمار عبارة عن التغير في رصيد رأس المال:– $I = \Delta K$

وطالما أن رأس المال يرتبط بالناتج القومي بمعامل رأس المال فإن:–

$$\Delta k = k * \Delta y$$

3– الادخار لابد وأن يتعامل مع الاستثمار: – $S= I$

ومن خلال المعادلات السابقة يتبن أن:– $I = \Delta K = k * \Delta y$

4– أو باختصار $s*Y = k * \Delta y$

وبقسمة طرفي المعادلة على ثم على نحصل على التالي:–

$$\frac{s}{k} = \frac{\Delta y}{y} = g$$

[1] نفس المرجع السابق، ص 44.

هذا بحيث يمثل الطرف الأيمن من المعادلة معدل نمو الناتج القومي، ونرمز له بالرمز (g)، والذي يتحدد كما يتضح بمعدل الادخار(طرديا) ومعامل رأس المال (عكسيا). وعلى ذلك فإن لزيادة نموذج هارولد دومار يبين أن تحقق عملية التنمية يتطلب زيادة الادخار، وبالتالي الاستثمار لزيادة سرعة النمو. وهذه العلاقة السابقة هي العلاقة الرئيسية لنموذج هارولد– دومار للنمو الاقتصادي، وأساسه أن رأس المال الذي يخلق على طريق الاستثمار في المصانع والمعدات هو المحدد الرئيسي للنمو، وهو يعتمد على مدخرات الأفراد والشركات الذين يقومون بالاستثمارات الممكنة. أما عن نسبة رأس المال إلى الناتج أي معامل رأس المال فإنه ببساطة مقياس لإنتاجية الاستثمار أو رأس المال.

الفرع الثاني: نقد نظرية هارود–دومار للنمو الاقتصادي.

قام كل من هارود ودومار ببقاء نموذجيهما على عدة افتراضات بعيدة عن الواقع مما جعل النموذج أكثر محدودية، بحيث أن النموذجين قاما على افتراض ثبات عدد كبير من العوامل التي يصعب كثيرا تصور ثباتها، على الرغم من تسمية النموذج بالنموذج

الحركي، ومن أهم هذه الافتراضات:[1]

- ثبات ميل للادخار، افتراض قد يكون صحيح على المدى القصير، ولكنه غير صحيح على المدى المتوسط.
- ثبات العلاقة بين رأس المال والناتج، أيضا افتراض غير واقعي على المدى المتوسط و الطويل.
- افتراض ثبات نسبة الإحلال بين رأس المال والعمل غير واقعي وتنفيه كل الوقائع الاقتصادية– افتراض ثبات المستوى العام للأسعار كان من الانتقادات الهامة التي وجهها كل من ما يرى بادوين الذين اعتقدوا أن الاقتصاد يكتسب قوة أكبر إذا ما واكب الإنتاج معدلات التغير في الأسعار.

[1] مرجع سابق، ص 84.

المطلب الثالث: نظرية شومبيتر في النمو الاقتصادي.

الفرع الأول: محتوى النظرية.

حاول جوزيف شومبيتر أن يسد الفجوة القائمة بين أراء ماركس وأراء النيوكلاسيك المتعلقة بالتنمية الاقتصادية. ولم يكن شومبيتر مقتنعا بأن عملية التنمية ذات طبيعة تدريجية متسقة كما صورها النيوكلاسيك . فيرى شومبيتر أنه رغم أن النمو يأخذ مكانه في بعض المجالات بطريقة سلسة تدريجية إلا أن النمو في هذه المجالات ليس هو الذي يترتب عليه الاختراق إلى مستويات معيشية أعلى بكثير من تلك المستويات السائدة. ويرى شومبيتر أن التغييرات الاقتصادية التي تتمخض عن تحقيق هذا الهدف الأخير– أي الانتقال إلى مستويات معيشية أعلى بكثير من المستويات السائدة– تتمثل في صورة تدفقات مفاجئة وثابة. ويتأتى ذلك عندما تبرز فرص استثمارية جديدة . [1]

ما يميز نظرية شومبيتر عن غيرها هو اهتمامه الخاص بالمنظم والدور الذي يقوم به من خلال الابتكارات حيث تنطلق هذه النظرية من فرض وجود اقتصاد تميزه المنافسة التامة في حالة توازن راكدن حيث في هذه الحالة يتم إنتاج نفس المنتجات كل سنة وبنس الطريقة أي أنه تيار يتم تغذيته من تيارات مستمرة من القوة العاملة والأرض، ويفترض أيضا أنه ثمة فرص جديدة دوما تظهر للمنظمين لإدخال تعديلات في الطرق التي يتم بها مزج عوامل الإنتاج، ويمكن تلخيص مضمون النظرية فيما يلي:[2]

[1] محمد عبد العزيز عجيمية، محمد علي الليثي، "التنمية الاقتصادية (مفهومها–نظريات–سياساتها)"،الدار الجامعية –نشر–توزيع، الاسكندرية، مصر ص91.

[2] فايز إبراهيم الحبيب، "نظريات التنمية والنمو الاقتصادي"، جامعة الملك سعود ، 1985، ص ص 51،53..

أولا: دور الابتكارات التكنولوجية.

يلعب الإبتكار دورا أساسيا في تحليل "شومبيتر" للنمو الاقتصادي، حيث تتمثل هذه الابتكارات في التقدم الفني أو اكتشاف موارد جديدة أو كليهما، مما يسمح لهذه الأخيرة من تمكن تغيير في دالة الإنتاج والتي بدورها تؤدي إلى زيادة الناتج الكلي، ويميز "شومبيتر" خمسة أصناف من الإبتكارات:

1- انتاج سلعة جديدة.

2- إدخال وسيلة جديدة في الإنتاج.

3- التوسع عن طريق إدراج أسواق جديدة.

4- الحصول على مواد أولية جديدة.

5- إقامة تنظيم جديدة في الصناعة.

وتتمثل الإبتكارات حسب شومبيتر في إدخال منتج جديد أو تحسينات مستمرة فيها هو موجود بما يقود إلى التطور.

ثانيا: العملية الدائرية.

إن تمويل الاستثمارات من الائتمان المصرفي، يؤدي إلى زيادة الدخول كما يؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية، ومع ظهور المنتجات الجديدة ينقص الطلب على المعروضات من السلع القديمة وهذا يؤدي إلى تقليص تلك المشروعات وخروجها تدريجيا.

وعندما يشرع المبتكرون في تسديد القروض من الأرباح فإن العرض النقدي سوف ينكمش وتميل الأرباح نحو الانخفاض.

ويرى شومبيتر بوجود موجات طويلة من المد والجزر فكل موجة من الرواج تأتي مصحوبة بالاكتشافات وعندما تنتهي موجة الرواج يعود الاقتصاد إلى حالة السكون وعندئذ يبدأ بعض المنظمين في تقديم ابتكارات جديدة ويعود الازدهار مرة أخرى.

الفرع الثاني: تقييم نظرية "شومبيتر".

من الانتقادات الموجهة إلى "شومبيتر" زوال النظام الرأسمالي، وهذا نظرا إلى زوال مهمة المنظمين، حيث بفضل هذا الأخير يتم الوقوف أمام العقبات التي تعيق التطور الاقتصادي، ولكن كون أن عمل المنظم يصبح روتينيا فإنه يؤدي إلى زوال الرأسمالية ويحل محلها النظام الاشتراكي، وهذا ما يشبه توقع "كارل ماركس" ولكن الأسباب التي تؤدي إلى زوال الرأسمالية تختلف، حيث عند هذا الأخير الظلم الاجتماعي المصاحب للنظام الرأسمالي هو الذي سيؤدي إلى الزوال.

رغم الخطأ في التوقع الذي وقع فيه" شومبيتر"، فإن التطورات التي قدمها هذا الأخير فيما يخص النمو تبقى صالحة في يومنا الحاضر، حيث حسب هذا الأخير فإن النمو يأتي عن طريق الدافع الذي يقدمه الابتكار، وليس ورأس المال، وهذا الدافع يأتي كذلك عن طريق تطورات دورية، وبفضل هذا التحليل فتح المجال لنظريات النمو في القرن العشرين

المطلب الرابع : النظرية الحديثة للنمو الاقتصادي.

تسمى النظرية الحديثة للنمو بنظرية النمو الداخلي، وقد ظهرت هذه الأخيرة في منتصف الثمانينات، وهي تبحث في تفسير النمو الاقتصادي ،حيث أنها تنص على أن النمو الاقتصادي يحصل لأسباب كثيرة أهمها حجم الاستثمارات الذي يقاس بإجمالي الاستثمارات فكلما إزدادت الاستثمارات كلما ازداد النمو الاقتصادي. لكن النظرية لم تحدد فيما اذا كانت الاستثمارات ستؤدي إلى نمو اقتصادي كونها ستزيد من حجم إجمالي الاستثمارات.[1]

[1] وشاح رزاق، "علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص01.
http://www.arab_api.org/images/training/1/2014/17_c37

الفرع الأول: نموذج النمو الداخلي لقطاع واحد .

بالاعتماد على النظرية التقليدية فإنه ليس للاقتصاديات أية خصائص ذاتية يحدث بسببها النمو ويستمر لفترة طويلة، ففي غياب الصدمات الخارجية أو التغيرات التكنولوجية فإن كل الاقتصاديات سوف تتجه نحو النمو الصفري، وهذا الأمر جعل النظرية النيوكلاسيكية تفشل في إعطاء تفسير مقبول حول تفاوت النمو الاقتصادي الذي حدث عبر التاريخ للكثير من دول العالم التي تباين أداؤها الاقتصادي بالرغم من إستخدامها لتكنولوجيا متشابهة، كما أن أي زيادة في (GNP) ومن ثم أي إرتفاع يحدث في متوسطات نصيب الفرد منه في فترات معينة يعتبر غير كاف طالما أنه كان مؤقتا ونتيجة التغيرات التكنولوجية وبالتالي ما هو إلا توازن قصير الأجل، يجب البحث في المصادر التي تحوّله إلى توازن طويل الأجل، مما أدى إلى ظهور نظرية جديدة في أواخر الثمانينات وبداية التسعينات التي أرجعت مصادره إلى العوامل الداخلية. [1]

تؤسس نظرية النمو الداخلي للعلاقة الإيجابية بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي طويل الأجل والتنمية، فهي تبحث في تقليص العوائق التجارية، وتسرع معدلات النمو الاقتصادي والتنمية في الأجل الطويل، من خلال إستيعاب الدول النامية للتكنولوجيا المتطورة في الدول المتقدمة بمعدل أسرع، وزيادة المنافع المتدفقة من الأبحاث والتطوير وتحقيق اقتصاديات الحجم في الانتاج، وتقليل تشوهات الأسعار بالشكل الذي يقود إلى كفاءة أكبر لإستخدام الموارد المحلية في القطاعات الاقتصادية، وتحقيق تخصص وكفاءة أكبر في إنتاج المدخلات الوسيطية وتقديم منتجات وخدمات جديدة.[2]

أولا: نموذج AK.

المشكل مع نماذج النمو النيوكلاسيكية هو إخفاء النمو على المدى البعيد أو المدى الطويل بسبب تحدب دالة الإنتاج، فالخاصة الرئيسية لنماذج النمو الداخلي هو غياب المردودية المتناقصة لرأس

[1] كريمة قويدري، "الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011/2010، ص51.

[2] نفس المرجع السابق، ص 51.

المال، وعليه رأس المال هو عنصر يهدف إلى التراكم التلقائي لحصة الأعوان ولابد من أجل الحصول على نمو محمي ذاتيا لابد من أن تكون هذه التلقائية للتراكم لا تتوقف من قبل إنتاجية حدية متناقصة.

الدالة البسيطة لهذا النموذج: $Y=AK$

$$K=SY$$

بحيث y: الانتاج، k: رأس المال، S: نسبة الإدخار، A: ثابت موجب يعكس المستوى التكنولوجي، هذه الخصوصية تسمح إذن بالحصول على إنتاجية حدية لرأس المال غير منعدمة على المدى الطويل، فهي ثابتة وتساوي إلى A أثبتت بالموازاة أن رأس المال هو العنصر الوحيد للإنتاج. ROBELO برر هذا الاختبار بأخذه بعين الإعتبار العمل على أنه رأس المال اليد العاملة أو البشري هو التراكمي (تجميعي) وأضاف رأس المال العيني، فأعطى بذلك مفهوم رأس المال الموسعK، وإنطلاقا من K=sY نستخرج نسبة النمو g $g=\frac{k}{k}=sA$

إذن النمو هو محمي ذاتيا وإيقاعه مرتبط بتصرفات (سلوك) العائلات يعني معدل الإدخارS والانتاجية الحدية لرأس المال.

من هذا الشكل نموذج AK ظهر بسيطا جدا ولم يسمح بأخذ قدر كبير من اسهاماته وعليه ROBELOلم يقدم النموذج على هذا الشكل باعتقاده أن سلوك الإدخار داخلي، الحل يمثل إيجاد حلول لمشكل تعظيم دالة المنفعة ذات مرونة داخلية للزمن وثابتة للعائلة ومقدمة في قيود تراكم رأس المال: [1]

مرتفع جدا مقارنة مع ارتفاع الانتاجية الحدية لرأس المال A، وأن الأعوان لهم معدل ضعيف للأفضلية من أجل الحاضر هذا ما يترجم طبيعيا من طرف ارتفاع معدل الإدخار وهكذا فإسهام نموذج AK هو محتوى لداخلية نسبية النمو الاقتصادي في المدى الطويل وعلى علاقته مع نسبة الادخار من

[1] بن عناية جلول،" أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي- دراسة قياسية لحالة الجزائر(1970-2002)"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية والاحصاء التطبيقي، غير منشورة، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، 2005، ص ص 45،46.

الأن فصاعدا من أجل الحصول على المردودية الثابتة، فالنمو المحمي ذاتيا محتمل ومستواه محدد من طرف معدل الادخار ومنه إنطلاقا من (نسبة الادخار) الدولة يمكنها التدخل عن طريق المساعدة بوسائل موافقة للسياسة الاقتصادية.

1-1 **حدود نموذج AK:** مع أن النموذج AK سجل موقفا واضحا إزاء نموذج سولو وخاصة للحصول على النمو في المدى الطويل ومحمي ذاتيا، وغياب التقارب النظامي بين الاقتصاد فهو يمثل بعض المحدودية التي نلخصها فيما يلي:[1]

- فرضية المرونة بالتدقيق للانتاج إزاء رأس المال حيث تضع بجدية مشكل حقيقي متعلق بقواعد الاقتصاد الجزئي كدالة الاقتصاد الكلي فعلى مستوى الاقتصاد الجزئي، فإن دالة الإنتاج للمؤسسة ذات مردودية متغيرة، ارتفاع(نمو) ثم انخفض (تدني)، أما المردودية الوحيدة فتفرض حالة الاستقرار، المدافعون عن هذا النموذج تقدموا بالحجة على أن هذا الأخير(نموذج AK) هو كذلك محدد للتوازن ومنه أي نظير لهذه الحجة لا يأخذ أي مسار إلا إذا أدخلت هذه الدالة كل عوامل الإنتاج.

ثانيا: نموذج وزاوي لوكاس.

يعتمد هذا النموذج على رأس المال البشري كمصدر مهم لعملية النمو الاقتصادي، حيث أن تراكمه يأخذ الشكل التالي: [2]

$$h = \beta(1-\mu)h$$

حيث أن μ هي الرمز المسخر للعمل، وأما $(1-\mu)$ فهو الزمن المسخر للحصول على المعارف، وأما β فهي مقدار الفعالية ومنه:

$$\frac{h}{h} = \beta(1-\mu)$$

[1] مرجع سابق، ص 46.

[2] كبداني سيدي أحمد، مرجع سابق،ص 55.

اما دالة الإنتاج فتأخذ شكل دالة كوب دوقلاس وهي $[\gamma = k^{\beta}(hl)^{(1-\beta)}]$

وبما أن نظرية النمو الداخلي جاءت لتفسير إختلاف معدلات النمو العالمية وأسباب غنى وفقر بعض البلدان، فإن هذا النموذج يشبه نموذج سولو، إذ تلعب h دور الرقي التقني فيه، مما يجعله قابلا للنمو كلما كان هناك وقت كبير وكافي للتكوين من طرف الأفراد$(\mu - 1)$، الأمر الذي يساعد على زيادة رأسمالهم البشري وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي، لذا فإن أحد الأسباب التي تجعل معدلات النمو في البلدان النامية ضعيفة هو عدم إهتمام حكوماتها بالتعليم والتكوين والتدريب مما أثر على معدلات نمو مؤسساتها، لأن السياسة التي تستطيع أن ترفع من وقت التكوين بشكل مستمر ودائم(تفضيل تراكم رأس المال البشري) سيكون لها أثر مباشر على معدل نمو اقتصادها الوطني.

الفرع الثاني: الانتقادات الموجهة للنظرية الحديثة.

في هذه الحالة يظهر مشكل العوامل الأخرى الغير في مفهوم العمل الموسع بدورها تلغي فرضية المردودية الواحدة المقترحة من هذا الأخير.

إذا كان نموذج AK يسمح بتوقع ميكانيزمات ظهور النمو المحمي ذاتيا، فإنه ترك دون إكتشاف مصادر ومحددات هذا النمو، هذه المهمة أسست من طرف نماذج طّورت في نهاية الثمانينات.

المبحث الثالث: التحرير المالي والمصرفي وعلاقته بالنمو الاقتصادي.

يحتل النظام المالي مركزا حيويا في الهيكل الاقتصادي للدول، من خلال ما ينتجه من خدمات متنوعة، تستخدمها العائلات ودوائر الأعمال والحكومات عبر مجموعة متنوعة من الأدوات المالية تتراوح بين النقود وأصول مالية مختلفة تستعمل كأوعية للإدخار والاستثمار، ومؤسسات مالية تتراوح بين بنوك تجارية ، بنوك إستثمارية شركات تأمين وأسواق مالية.

وكلما كان النظام المالي أكثر تطورا ومتانة زادت مساهمته في تعزيز النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: التحرير المالي وإجراءاته.

التحرير المالي هو إلغاء القيود على تحركات الأموال بكل أشكالها، والتي تتضمن تحرير الخدمات المالية كعنصر مهم في وقتنا الراهن والتي تساهم بدورها إلى الرفع من مستوى النمو الاقتصادي .

الفرع الأول: ماهية التحرير المالي.

أولا: مفهوم التحرير المالي .

يعرف التحرير المالي بالمعنى الشامل " بأنه بمجموعة الأساليب والاجراءات التي تتخذها الدولة لإلغاء أو تخفيف درجة القيود المفروضة على عمل النظام المالي بهدف تعزيز مستوى كفاءته وإصلاحه كليا"، فيما يتحدد مفهوم التحرر المالي بالمعنى الضيق "بأنه تحرير عمليات السوق المالية من القيود المفروضة عليها والتي تؤدي إلى تعميق عملية تداول الأوراق المالية ضمن المستوى المحلي والدولي".[1]

من خلال التعريف السابق يتضح لنا أن عملية التحرير المالي تتمثل في إلغاء القيود على تخصيص الائتمان المحلي وتحرير معدلات الفائدة وإعطاء البنوك والمؤسسات المالية حرية كبيرة في إدارة أنشطتها

[1] حريري عبد الغني، "نفس المرجع السابق،ص37.

المالية من خلال إلغاء مختلف القيود والضوابط على العمل المصرفي، وإلغاء تدخل الدولة في القطاع المالي بالإضافة إلى تحرير المعاملات المتعلقة بحساب رأس المال والحسابات المالية لميزان المدفوعات.

الفرع الثاني: إجراءات التحرير المالي.

تشمل سياسات التحرير المالي على مجموعة من الإجراءات يتطلب التطرق إليها، وذلك من خلال تطبيق إجراءات التحرير على المستوى المحلي وإجراءات التحرير على المستوى الخارجي.

1- إجراءات التحرير على المستوى الداخلي: وهو يتضمن في تحريره ثلاث متغيرات أسعار الفائدة الاعتمادات والإحتياطات الإلزامية والمنافسة المصرفية: [1]

1-1: تحرير أسعار الفائدة. يتضمن تحرير أسعار الفائدة بإزالة الرقابة والتثبيت، وتحديد سقوف عليا لأسعار الفائدة الدائنة والمدينة، وذلك بإعطاء حرية أوسع لتحديد أسعار الفائدة وتركها تتحدد في السوق المالية بين عارضي الأموال والطلب عليها والإتجاه نحو تحديدها للإستثمار عن طريق الملائمة بين الاستهلاك والإنفاق الاستثماري، وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي ولا يمكن أن يحدث هذا مالم يتم تثبيت الأسعار عند حد معين.

1 -2:تحرير الاعتمادات والاحتياطات الإلزامية. يتضمن الحد من الرقابة على توجيه الإئتمان نحو القطاعات محددة، والحد من الاعتمادات للقطاعات الأخرى والتخفيض أو حذف الاحتياطات الإلزامية المغالى فيها على البنوك، والإعتماد على الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية خاصة عمليات السوق المفتوحة للتأثير على العرض النقدي، لأي إستخدام الأدوات الكمية (غير مباشرة) للسياسة النقدية بدلا من الأدوات النوعية (المباشرة) التي تكون عادة معيقة لاستراتيجية التحرر، إذ يعد إستخدام الأدوات النقدية غير المباشرة جزءا مهما من مجموعة أوسع من الإصلاحات لم تشمل تحرير القطاع المالي فحسب، بل أيضا تحرير الإقتصاد الكلي بوجه عام.

[1] بن بوزيان محمد ، شكوري سيدي محمد، "التحرير المالي وأثره على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية، جامعة تلمسان ،2006/2005.

1-3:تحرير المنافسة المصرفية. تتضمن إلغاء وحذف القيود والعراقيل التي تعيق إنشاء البنوك المحلية والبنوك الأجنبية، كذلك إلغاء كافة القيود المرتبطة بتوجيه تخصص البنوك ومؤسسات المالية بإلغاء السقوف الائتمانية المفروضة على البنوك التجارية وإعطاء هذه الأخيرة حرية في تحديد هيكل أسعار الفائدة المفروضة على الودائع أو على القروض.

2- إجراءات التحرير المالي على المستوى الخارجي: تتضمن سياسات التحرير المالي على المستوى الدولي العديد من الاجراءات التي يمكن عرضها كالآتي:[1]

2-1: إلغاء ضوابط الصرف. وذلك بإعتماد سعر الصرف متغير يتحدد وفق تغيرات قوى السوق، إذ أن سعر صرف العملة المحلية يعكس المستويات الحقيقية لأسعار مختلف الموجودات المحلية.

2-2: فتح الحساب رأس المال. يعني ذلك حرية انتقال الأموال من وإلى الاقتصاد وبالتحديد من وإلى الأسواق المالية وهذا الحرية تزيد من إمكانية إمتلاك المحليين لأصول الحقيقية والمالية والنقدية الأجنبي. وتسمح لغير المقيمين بإمتلاك الأصول المحلية وتداولها والسماح للشركات المساهمة الأجنبية الدخول السوق المالية المحلية وهذا يتضمن حذف العقبات التي أوقف البنوك والمؤسسات المالية الأخرى من الإقتراض من الخارج، وإزالة السيطرة على سعر الصرف المطبق على الصفقات المرتبطة بالحساب الجاري وحساب رأس المال وتقليص الفجوة بين سعر الصرف الإسمي والحقيقي وتحرير تدفقات رأس المال.

2-3:فتح أسواق الأوراق المالية. تخفيف القيود المفروضة على أسواق الأوراق المالية والتي من شأنها أن تعمل على زيادة كفاءة الأسواق المالية والتي من شأنها أن تعمل على زيادة الأسواق المالية، وذلك من خلال إلغاء الحواجز أو تقليلها أمام انضمام المستثمرين والشركات المساهمة في السوق أو الإنسحاب منها، الأمر الذي يعزز تشجيع شركات المساهمة وإعطائها حرية أوسع في تحديد كيفية إصدار الأوراق المالية مثل إنشاء شبكة للتعامل نع السماسرة والوسطاء في السوق المالية والسماح للشركات الأجنبية الدخول في السوق المالية

[1] نفس المرجع السابق، ص64.

وفسح المجال لها إصدار الأوراق المالية المختلفة وذلك لتعزيز حالة المنافسة في القطاع، أضف إلى ذلك فسح المجال أمام شركات أجنبية للوساطة المالية وأمام مضاربين ومتعاملين أجانب للإنظام إلى السوق المالية.

2-4: الاستثمار المباشر والمعاملات العقارية: والتي تتمثل في إلغاء القيود والضوابط على الإستثمار المباشر الوارد إلى الداخل أو المتجه إلى الخارج، أو على تصفية الاستثمارات، أو على بيع وشراء العقارات التي تتم محليا بواسطة غير المقيمين، أو شراء العقارات في الخارج بواسطة المقيمين.[1]

من خلال العناصر المذكورة سابقا نلاحظ أن التحرير المالي الخارجي هو تكملة للتحرير المالي الداخلي كما أنه يلعب دور قناة تسمح بالتدفقات الرأسمالية الأجنبية إلى الداخل، وهذا ما يرفع من حجم الموارد المالية المتاحة للإستثمار فيرتفع معه النمو الاقتصادي.

ثالثا: أهمية التحرير المالي.

إن التحرير المالي يسمح بزيادة حجم الإدخار المحلي، والتخصيص الأمثل للموارد المالية، وتوسيع الأسواق المالية الأمر الذي ينعكس إيجابا على النمو الاقتصادي، ويؤدي التحرير المالي إلى إحداث التعميق المالي من خلال:[2]

- إن التحرير المالي بتدفق دخول رؤوس الأموال الأجنبية بسبب إرتفاع معدلات الفائدة الحقيقية المحلية.
- التحرير المالي يقلل من دور القطاع المالي غير الرسمي، الذي لا يبقى أي سبب لوجوده عند رفع معدلات الفائدة الحقيقية، التي تصبح متساوية في كلا القطاعين، ويسمح كذلك بتساوي مردودية الاستثمارات وتوحيد الأسواق المالية المحلية، وهذا بتخفيض الفجوة في مردودية الاستثمارات بين مختلف جهات البلد، وكذلك مختلف القطاعات الاقتصادية المحلية.

[1] منية خليفة، "أثر تحرير تجارة الخدمات المالية على النشاط المصرفي في الجزائر(خلال الفترة 2005- 2008)"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة دالي ابراهيم، جامعة الجزائر 3، 2011/2010، ص 44.

[2] نفس المرجع السابق، ص ص 54، 55.

- يسمح التحرير المالي بظهور مؤسسات مالية متخصصة، مما يخفض من تكلفة إنتاج الخدمات المالية كما أن تنوع المؤسسات المالية المتخصصة يزيد من درجة التعميق المالي.
- التحرير المالي يسمح بتنويع ونضج الأدوات المالية، الأمر الذي يسمح لكل من المقرضين والمقترضين بالتغطية من مخاطر السوق وزيادة مردودية محافظهم المالية، كما أن تحرير الأسواق المالية المحلية يحفز الإبتكار المالي.

المطلب الثاني: التحرير المصرفي.

يعد نشاط القطاع المالي و المصرفي من أكثر الأنشطة الاقتصادية تأثرا بمظاهر العولمة، خاصة العولمة المالية و التي تتمثل أهم ملامحها في التطورات و التحولات المتلاحقة التي شهدتها الساحة المالية و المصرفية الدولية و في مقدمتها الاتجاه نحو التحرر من القيود وإزالة المعوقات التشريعية و التنظيمية و التي تحول دون توسع البنوك في أنشطتها و لا سيما في إطار الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات و التي فرضت العديد من الالتزامات على الدول في هذا المجال.

الفرع الأول: ماهية التحرير المصرفي وأهدافه.

أولا: مفهوم التحرير المصرفي.

يمكن تعريف التحرير المصرفي بالمعنى الضيق على أنه " مجموعة من الاجراءات التي تسعى إلى خفض درجة القيود المفروضة على القطاع المصرفي". أما بالمعنى الواسع " فيشمل مجموعة من الاجراءات التي تعمل على تطوير الأسواق المالية، وتطبيق نظام غير مباشر للرقابة النقدية وإنشاء نظام إشرافي قوي" .[1]

[1] بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام،"دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية"، مداخلة مقدمة لملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية (الواقع والتحديات)، جامعة المدية، بدون ذكر السنة، ص 477.

كما يعرف كذلك بأنه مجموعة من الاجراءات التي تعمل على تطوير الأسواق المالية وتطبيق نظام غير مباشر للرقابة النقدية وإنشاء نظام إشرافي قوي، وخصخصة بنوك القطاع العام، وتشجيع القطاع الخاص على إنشاء المصارف والسماح للبنوك الأجنبية من الدخول إلى السوق المصرفية المحلية.[1]

مما سبق ذكره يمكن أن نعرف التحرير المصر

في بإختصار على أنه تقليل احتكار الدولة للنشاط المصرفي وتخفيض القيود والاجراءات المفروضة على أدائه، بما يضمن تنظيمه وتطويره.

ثانيا: أهداف التحرير المصرفي

توجد العديد من الأهداف وأغلبها هداف ساهمت في تطوير الظروف الملائمة لتحرير القطاع المصرفي، وتوفير الأموال اللازمة والجو المناسب لزيادة الإستثمار، وتتمثل في :[2]

1- تعبئة الإدخار المحلي والأجنبي لتمويل الاقتصاد عن طريق رفع معدلات الاستثمار وبالتالي زيادة فرص العمل وتنويع النشاطات والتي تؤدي في الأخير غلى النمو الاقتصادي.

2- إستعمال خدمات مالية مصرفية في المفاوضات التجارية بين عدّة دول من أجل تحرير التجارة الخارجية خاصة مع الدخول لعدة دول نامية إلى المنظمة العالمية للتجارة ،لأن هذه الأخيرة تؤدي تحرير الخدمات المالية بين تلك الدول والذي يؤدي بدوره إلى توسيع معاملاتها المالية والذي ينعكس مباشرة في نمو الاقتصادي لها.

3- رفع فعالية الأسواق المالية لتكون قادرة على المنافسة الدولية وعليه تمكنها من فتح مصادر اقتراض وتمويل أجنبية وخلق فرص استثمار جديدة من شأنها رفع المستوى النمو الاقتصادي نتيجة عائدات الاستثمار في تلك الأسواق. .

[1] بريش عبد القادر، نفس المرجع السابق، ص ص 37،38.
[2] بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، نفس المرجع السابق 478.

4- تحرير التحويلات الخارجية مثل تحرير تحويل العملات الأجنبية وحركة رؤوس الأموال، خاصة مع التغيرات الاقتصادية التي منها تغيرات أسعار الصرف وأسعار الفائدة، هذا العامل مهم وتأثيره مباشر على اقتصاد الدولة فمن خلاله يمكنها تأطير برامج من شأنها توظيف تلك التحويلات والحصول مردود مقبول منها وهذا يعبر عن النمو الاقتصادي لتلك الدول.

الفرع الثاني: متطلبات التحرير المصرفي واجراءاته.

أولا: متطلبات التحرير المصرفي.

يتطلب التحرير المصرفي مجموعة من الشروط من أهمها:[1]

1- ضمان المنافسة: إن التحرير المصرفي يتطلب إلغاء كافة المعوقات أمام حرية المنافسة، وذلك لتجنب الوقوع في فروق واسعة بين سعر الفائدة على الودائع وسعر الفائدة على القروض، ومنع التوسع المفرط والتمييز في عملية منح الائتمان، وكذلك لضمان إستجابة الجهاز المصرفي لتوجيهات السلطات النقدية والمالية.

2- ضمان عدم تجزئة السوق: إن إتجاه المشروعات إلى التعامل مع بعض المؤسسات المالية والمصرفية دون الأخرى نتيجة لإمتلاك هذه المشاريع للمصارف، قد يؤدي إلى عدم إكمال السوق وكذا يجب إعطاء تسهيلات لمنح التراخيص وتسهيل عمليات الإندماج وفتح فروع مصرفية جديدة.

ثانيا: اجراءات التحرير المصرفي:

تختلف أساليب تحرير القطاع المصرفي من بلد لأخر حسب الأهداف المحددة للسياسة الإقتصادية العامة، وضمن الإطار الشامل للتحرير الاقتصادي، فهي إما اجراءات تهدف إلى تحسين السياسة النقدية، أو لتشجيع

[1] نفس المرجع السابق، ص 478.

المنافسة في القطاع المصرفي. أو لتحسين الأساليب وتطوير الأسواق المالية أو لدعم التنظيم الهيكلي للجهاز المصرفي، ويمكن تلخيص هذه الاجراءات في النقاط التالية:[1]

- إلغاء القيود على سعر الفائدة وتوسيع مجال تحركها وإزالة السقوف المفروضة عليها.
- إلغاء القيود الإدارية المقيدة لحرية البنوك مثل تحديد السقوف الإئتمانية أو التمويل التلقائي للمؤسسات المملوكة للدولة.
- تدعيم إستقلالية البنوك والمؤسسات المالية في إتخاذ قراراتها وفقا لقواعد السوق.
- إعادة هيكلة بنوك القطاع العام وفتح ملكيتها أمام القطاع الخاص الوطني والأجنبي.
- السماح بإنشاء البنوك سواء تعود ملكيتها للقطاع الخاص الوطني والأجنبي، والسماح بفتح فروع للبنوك الأجنبية.
- تقليل الحواجز أمام الانضمام والدخول إلى السوق المصرفي وتسهيل اجراءات الإنسحاب منه.
- تحسين درجة الشفافية في المعاملات وزيادة أوجه الحماية للمودعين والمستثمرين.
- إطلاق حرية تحديد العمولات وتسعير الخدمات المصرفية.
- إعادة تكوين قاعدة رأس مال البنوك (إعادة رسملة البنوك).
- تدعيم الإشراف والرقابة للمحافظة على انضباط السوق المصرفي.

[1] بريش عبد القادر، مرجع سابق، ص 39.

المطلب الثالث: تأثير التحرير المالي والمصرفي على النمو الاقتصادي.

هناك عدّة قنوات قد يؤثر من خلالها التحرير المالي على النمو من أهمها، الإدخار، الاستثمار، وتكلفة رأس المال والاستهلاك، والعمق المالي وهنا سنحاول أن نبيّن كيف يؤثر التحرير المالي على هذه المتغيرات والتي تؤثر بدورها على النمو الاقتصادي

وذلك فيما يلي:[1]

الفرع الأول: أثر التحرير المالي على الادخار والاستثمار.

تعتبر الأسواق المالية المفتوحة من مظاهر التحرير المالي والأكثر تأثيرا على المدخرات والاستثمار بحيث أن المدخرين سواء كان في الدولة الواحدة أو ما بين الدول يكونون على استعداد للاستثمار تلك المدخرات في الاسواق المفتوحة والتي وتؤدي إلى تحسين تخصيص للموارد الذي يؤدي بدوره إلى التنافس بين المؤسسات المالية المتحررة وتحرير معدلات الفائدة، كما أن ظهور أدوات الإدخار الجديدة يؤدي إلى زيادة العائد على الاستثمار، وسيقود أسعار الأسهم العادية محلية إلى الإستقرار وبذلك يخفض تكلفة رأس المال، إنّ ذلك يحفز على تجميع المدخرات وزيادة استثمارها مما يؤدي بدوره إلى دعم النمو الاقتصادي.

الفرع الثاني: تأثير التحرير المالي على رؤوس الأموال.

يؤدي التحرير المالي إلى تسهيل تدفق رأس المال من الدول ذات الفائض في رأس المال إلى الدول التي لديها نقص في رأس المال ولا يخفى علينا أن تدفق رأس المال يحمل في طياته انتقال للخدمات المالية التي تصاحبه سواء كان في عمليات التسوية الخاصة بالتدفق المالي أو شكل تلك التدفقات الذي يتجسد في الخدمات المالية(التأمين، الاستثمار، التحويلات...إلخ)، ولا يخفى أن تسهيل تدفق رأس المال بهذه الصورة يعمل على تخفيض تكلفة الاستثمار من خلال إنخفاض سعر الفائدة (إنخفاض تكلفة رأس المال) للدول التي

[1] حرير عبد الغني، مرجع سابق، ص72.

يتوفر لديها مدخرات مرتفعة وعوائد منخفضة نسبيا للاستثمار يمكنها أن تقوم بتصدير رأس المال ومن ثم تستطيع أن ترفع من عوائد استثمار رأس المال الخاصة بها.

كما بينت بعض الدراسات بأن التحرير المالي يؤدي إلى التكامل المالي وبهذا فإنه يؤدي إلى إعطاء القيمة الحقيقية للاقتراض أي أن التحرير يجب أن يخفض تكلفة رأس المال ويحسن تقييم أهلية الاقتراض والدفع بعجلة النمو الاقتصادي للدول التي تتم فيها تلك العمليات.

المبحث الرابع: تأثير تحرير تجارة الخدمات المالية على النمو الاقتصادي.

تجسدت الخدمات المالية في العديد من المظاهر والتي كانت تؤثر في النمو الاقتصادي سواء كان بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، حيث تعّد تجارة الخدمات المالية وانتقال رؤوس الأموال الضخمة (التدفقات المالية) بين مختلف الدول.

المطلب الأول: تحرير تجارة الخدمات المالية وعلاقته بالنمو الاقتصادي في ظل بعض النظريات الاقتصادية.

الفرع الأول: من وجهة نظر شومبيتر.

تختلف وجهات النظر حول طبيعة العلاقة بين القطاع المالي من جهة، والنمو الاقتصادي من جهة أخرى، وقد كان (Schumpeter) يؤكد على أثر القطاع المالي باعتباره متغير مستقل حيث يقع عليه عبء تعبئة المدخرات ومن ثم فإنه يقع على الجهاز المصرفي(وما يوازيه من مؤسسات تمويلية أخرى تنتمي للقطاع المالي) مهمة دراسة فرص الاستثمار المختلفة ووضع أولويات المشاركة في التنمية، وتوزيع الأصول التمويلية بالقدر الذي يخفض المخاطر، غن القطاع المالي السليم المستقر المدعوم بإدارة جيدة للاقتصاديات الكلية ، تمثل أمورا لا غنى عنها لاستمرار النمو، وعلى العكس من ذلك فإن اضطراب الاقتصاديات الكلية الذي قد ينبع عن ضعف في القطاع المالي يمكن له أن يعصف بالعملية التنموية برمتها، وخلافا لهذا الرأي تذهب مرجعيات أخرى إلى أن التطورات المالية تتأثر بعملية النمو الاقتصادي وتعتبر دالة فيه وليس العكس، حيث أن مستوى النمو المحقق هو الذي يحدد طبيعة الاحتياجات التمويلية وبالتالي حجم النشاط المالي ونوعيته.[1]

[1] وصاف عتيقة، مرجع سابق، 2003،ص59.

بالإضافة إلى أن هناك دراسات تجريبية عديدة أوضحت أن تحرير قطاع الخدمات المالية الذي يصاحبه جملة من الإصلاحات يعزز الدخل والنمو، وغالبا ما تكون جودة الاستثمارات المطورة بفعل التطور في نوعية الوساطة هو الرابطة الأساسية بين التحرير والنمو.

الفرع الثاني: كينغ و لوفين:

وأكدت دراسات عديدة على سبيل المثال(Keng and Levine (1993), Levine(1997&1996 أن الدول النامية ذات القطاعات المفتوحة قد زادت فيها معدلات النمو بصورة أسرع من تلك الدول ذات القطاعات المالية المغلقة.

وبناءا على ذلك، فإن" تحرير قطاع الخدمات المالية سواء كان مفهوم التحرير بالمعنى المحلي الذي ينصرف إلى تحرير سياسات سعر الفائدة، السقوف الائتمانية، أو بالمعنى الدولي الذي يتصل بتواجد موردي الخدمات المالية من بنوك وشركات تأمين،[1]

وإعادة تأمين أجنبية متعددة الجنسيات داخل الأسواق الوطنية، فإن هذا التحرير سوف ينعكس بالضرورة على هيكل عمليات الاستثمار في مختلف فروع الإنتاج السلعي والخدماتي.وبالتالي يؤثر بصورة مباشرة على قيمة ونوعية الصادرات والواردات من ناحية، وهيكل بنود حساب رأس المال من ناحية ثانية، وتبعا لذلك تتأثر المتغيرات الاقتصادية كلها بتحرير الخدمات المالية.[2]

[1] نفس المرجع السابق، ص 59.
[2] نفس المرجع السابق، ص 59.

المطلب الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي.

لقد تجسدت التدفقات المالية الناتجة عن تحرير تجارة الخدمات المالية في عدة عناصر منها الاستثمارات الأجنبية والذي يؤثر في النمو الاقتصادي عن طريق:

الفرع الأول: تأثير الاستثمار الأجنبي على زيادة الانتاج الكلي والنمو الاقتصادي.

حيث أجمعت معظم الدراسات والنظريات التي خاضت في الأسباب المؤدية التي تحقق النمو الاقتصادي، على الدور الرئيسي الذي تلعبه الاستثمارات الخاصة والحكومية بصفتها منشأة للدخل من خلال زيادة قيمية الإنتاج الكلي في رفع معدلات النمو الاقتصادي على المديين القصير والطويل.

لتبرز بذلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة كإحدى أنجع أنماط الاستثمار لزيادة قيمة الإنتاج الكلي ومن خلاله الدخل نظرا لرؤوس الأموال الضخمة التي تتميز نسبيا بامتلاكها الشركات متعددة الجنسيات قاطرة على الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن الزيادة في الإستثمار الأجنبي المباشر نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي ب 1% تؤدي إلى زيادة في معدل نمو الناتج المحلي الخام للفرد على مستوى الدولة المضيفة تقدر0،8%، إلا أن الزيادة المذهلة التي شهدتها الاستثمارات الأجنبية المباشر خلال العقود القليلة الماضية والتغيرات التي حدثت على مستوى توجهاتها أدت إلى طرح العديد من التساؤلات الجوهرية حول طبيعة التأثيرات النوعية التي تحدثها على الأداء الاقتصادي للدول المضيفة وعلى رأسها الدول النامية كونها الوجهة الجديدة لها، وكذا ميكانيزمات ممارسة هذه التأثيرات. [1]

وتحمل النظرية الاقتصادية تنبؤات متباينة بشأن الآثار المحتملة الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، حيث تتنامى الأثار الاقتصادية الكلية للاستثمار الأجنبي المباشر لتؤثر بشكل واسع ومتعدد الأوجه على النمو الاقتصادي من خلال تحسين الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج وبشكل أوسع

[1] OECD ,L'investissent direct étranger au service du développement: optimiser les avantages Minimiser les couts,service des publications de LOECD, France, 2002, pp:6-10

الوصول إلى تعظيم الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة في الاقتصاد، حيث يمكن التوصل إلى هذه النتائج بالاعتماد على ثلاث آليات تدخل في هذا الصدد: الروابط بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على العوامل الهيكلية للاقتصاد المضيف.[1]

الفرع الثاني: تأثير الاستثمار الأجنبي على تراكم رأس المال وكفاءة الشركات المحلية للدول المضيفة.

وتناقش العديد من الدراسات كيفية تسخير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول النامية ليساهم في نموها الاقتصادي، وعموما فإن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، وعموما فإن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي معقدة وذلك لعدة اعتبارات.

وتناقش العديد من الدراسات كيفية تسخير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول النامية ليساهم في نموها الاقتصادي، وعموما فإن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي معقدة، وذلك لعدة اعتبارك:[2]

أولا: من ناحية التراكم الرأسمالي في اقتصاد مضيف يتوقع أن يتعزز هذا التراكم بفضل الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تشجيع اندماج المدخلات والتكنولوجيات في القطاع الإنتاجي للدولة المضيفة.

ثانيا: يحسن الاستثمار الأجنبي المباشر كفاءة الشركات المحلية للدولة المضيفة المباشرة كفاءة الشركات المحلية للدولة المضيفة عن طريق الاتصال وآثارها التقليدية وتعرضهم للمنافسة الشديدة من

[1] نفس المرجع السابق،ص8.

[2] فاروق تشام، بحث بعنوان "الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وأثارها على التنمية الاقتصادية"، نادي الدراسات الاقتصادية، جامعة السانية، وهران، بدون سنة نشر، ص 4، نقلا عن www.clubnada.jeeran.com

قبل الشركات متعددة الجنسيات، وأخيرا يعتقد أن الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة مضمونة للتغيير التكنولوجي وتنمية رأس المال البشري في الدول النامية، حيث يحدث التطور التكنولوجي من خلال عملية "التعميق الرأسمالي" على شكل مقدمة من التنوعات لتشكيلة جديدة من السلع الرأسمالية أساسها المعرفة، كما يحدث أيضا عن طريف توجيه العمل متزايد الإنتاجية وامتلاك المهارات المطورة من طرف الشركات متعددة الجنسيات.

وعموما يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بطريقة مباشرة من خلال خلق فرص التوظيف على مستوى الشركات متعددة الجنسيات التي تقود هذه الاستثمارات، وبطريقة غير مباشرة بفعل نمو الناتج الوطني عن طريق خلق فرص التوظيف المباشرة وغير مباشر على مستوى الشركات الأخرى، حيث يرجع احتمال تزايد خلق فرص التوظيف إلى طبيعة الأنشطة الاقتصادية كثيفة العمالة المؤسسة من طرف الشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية.

المطلب الثالث: القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي.

تحسين أداء المصارف يؤدي إلى تحسين تخصيص وتوزيع الموارد المالية، وهذا أمر له آثار إيجابية في النمو الاقتصادي.

الفرع الأول: تأثير تحرير القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي.

يمكن بلورة العلاقة بين القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي من خلال بعدين أساسين:[1]

أولا: تحرير القطاع المصرفي.

وفي الواقع أن تحرير سعر الفائدة والائتمان الموجه، وخفض نسب الاحتياطي القانوني وإستعمال الأدوات غير المباشرة في السياسة النقدية، وتخصيص البنوك والمؤسسات المالية من إجراءات السياسة التحررية للقطاعات التي يجب أن تأخذ بالإعتبار أثرها على المتغيرات الاقتصادية، فالتحرير المبالغ فيه لسعر الفائدة والائتمان يمكن أن يؤدي إلى خفض في معدلات الاستثمار، غير أن تحرير القطاع المصرفي الداخلي الذي يرافقه تحرير في الحساب الرأسمالي بدون التركيز على الأبعاد المؤسسية والتنظيمية والقانونية اللازمة يمكن أن يولد أزمات حادة، ولذا ينبغي التأكيد بأن إصلاح النظام المصرفي يقع في مرحلة مناسبة ضمن سلسلة الإصلاحات الاقتصادية الشاملة.

ثانيا: هيكلة القطاع المالي وتطويره.

ما هو معروف في البلدان النامية، أن القطاع المصرفي يهيمن بشكل واضح على هيكل القطاع المالي، وفي أغلب الأحيان يتصف القطاع المصرفي يسيطر بنوك القطاع العام لذا فإن توطيد العلاقة بين النمو والتطور المالي يتطلب إدخال المزيد من المنافسة إلى القطاع المصرفي حتى نرفع من كفاءته

[1] عمر مندور، سايح بوزيد، "إصلاح القطاع المصرفي في الجزائر عاملا للتحديث والنمو الاقتصادي"، مداخلة للمؤتمر الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2007، ص ص 6،7.

وجدارته الائتمانية، إضافة إلى ضرورة العمل على توفير الخدمات المصرفية، كما يجب أن يتضمن تطوير القطاع المصرفي المالي أيضا إنشاء وتطوير عمل أسواق المال، وخصوصا سوق الأسهم والبورصات، والتجارب تشير في هذا الصدد إلى أن سوق الأسهم يقدم خدمات مالية متنوعة ومختلفة عن تلك التي يقدمها القطاع المصرفي، وأنه يوفر مزيدا من السيولة.

وأخيرا فإن المهم في هذا المهم في هذا السياق ليس هو توسيع وتعميق الهيكل المالي بحد ذاته، بل تزويد الاقتصاد بخدمات متطورة ومتنوعة تؤدي إلى رفع كفاءة وتوظيف الموارد.

الفرع الثاني: تأثير إصلاح القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي.

يؤدي إصلاح القطاع المصرفي يؤدي إلى الرفع من مستوى النمو الاقتصادي، و إلى اقتصاديات مرنة وأكثر قدرة على مجابهة الصدمات والاضطرابات والمخاطرة الاقتصادية، فمثلا آثار انخفاض أسعار النفط في اقتصاد يعتمد على الصادرات النفطية كمصدر رئيسي لعائدات النقد الأجنبي وللإيرادات الحكومية، كما في الجزائر ومعظم البلدان العربية المنتجة للنفط، ففي حال كهذه يؤدي هبوط أسعار النفط إلى يؤثر مباشرة في الإيرادات الحكومية، مما يؤدي إلى إرتفاع في عجز الموازنة العامة وإلى تراجع النمو النقدي، وازدياد التشديد في أسواق الإقتراض، وتدني معدلات التوسع الائتماني، وتستجيب الحكومة لوضع كهذا بتخفيض الإنفاق العام، لاسيما النفقات الإنتاجية، كما تؤجل أو تقلص المشاريع الاستثمارية، وينجم عن ذلك تراجع في النمو الاقتصادي وفي العمالة، أما في حال ارتفاع أسعار النفط فالتكيّف يتم بإتجاه معاكس، وبالتالي فإن تقلبات أسعار النفط تحدث في الاقتصاد دورة مزدوجة من الازدهار والإنكماش.[1]

[1] نفس المرجع السابق،ص7.

ومن جهة أخرى، فإن وجود جهاز مصرفي متطور مع وصوله للتعامل الأسواق المالية الدولية، أمرا يخفف من آثار انخفاض أسعار النفط، فبإمكان السلطات النقدية أن توازن في هذا الهبوط في الميدان النقدي والائتماني عن طريق ضح السيولة كما أن بإمكان الحكومة أن تقترض أو أن تستخدم أسواق الأوراق المالية الآجلة كوسيلة للحماية ضد التغيرات السلبية في أسعار النفط، والتقلبات في النشاط الاقتصادي وفي معدلات النمو.

الفرع الثالث: أثر تحرير تجارة الخدمات المالية على العمل المصرفي العربي.

بدأت بعض المصارف العربية إعادة النظر في أعمالها التقليدية التي تعتمد أساسا على قبول الودائع وإقراضها . حيث وجدت نفسها مضطرة للتعامل مع التغيرات المالية والاقتصادية والاجتماعية المستجدة عل الساحتين المحلية والدولية . هذا في الوقت الذي أصبحت فيه المصارف في العالم تعتمد على توفير خدمة ما أو بيع منتج معين أكثر من اعتمادها على تقديم القروض للعملاء . ولقد مرت المصارف خلال عملية الانتقال هذه بثلاث مراحل:

حيث شهدت المرحلة الأولى نمو صناديق الاستثمار المشترك على حساب الودائع المصرفية ، وسجلت المرحلة الثانية نمو مضطرد في سوق السندات على حساب القروض المصرفية التقليدية ، بينما تركز المرحلة الثالثة على تغيير منافذ توزيع الخدمات المصرفية ، حيث انتشرت أجهزة الصراف الآلي (ATM) منذ سنوات وخدمة المصرف الناطق خلال العقد الماضي ومؤخرا أصبحت المصارف تقدم خدماتها من خلال شبكة الإنترنت

وما يلاحظ مؤخرا هو أن نسبة رأس المال إلى الموجودات للمصارف العربية تزيد بشكل كبير عما هي عليه في الدول الغربية ، الأمر الذي يعكس قوة رأس المال والإدارة المتحفظة لمصارف المنطقة العربية .

ثانيا: التغيرات المستجدة على القطاع المالي والمصرفي.

يمكن إجمال التغيرات المستجدة على القطاع المالي والمصرفي الإقليمي والعالمي في أربع تغيرات مهمة يتوقع أن يكون لها أبلغ الأثر على المصارف العربية وهي :[1]

1- تحرير وعولمة الخدمات المصرفية

2- التحولات في الفلسفة الإدارية للمصارف العربية

3- انتشار الخدمات المصرفية عبر الإنترنت في المنطقة

4- ازدياد الحاجة لعمليات الاندماج بين المصارف العربية .

زد على ذلك أن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية يفرض على الدول العربية منح المصارف الأجنبية نفس معاملة المصارف المحلية . ومن هنا سوف يصبح باستطاعة المصارف الأجنبية دخول الأسواق العربية واستقطاب العملاء بما تقدمه لهم من خدمات مصرفية متطورة قد لا تكون متوفرة بالسوق المحلية ، أو التي تستطيع المصارف الأجنبية أن توفرها لهم بأسعار أقل . ولقد سهلت العولمة وتحرير الخدمات المصرفية على المصارف في الدول الصناعية الدخول إلى أسواق الدول الناشئة واستغلال النمو المتوقع لهذه الأسواق . حيث قامت المصارف الإسبانية على سبيل المثال بالتوسع في أمريكا اللاتينية ، والمصارف الألمانية في أوروبا الشرقية أما المصارف الأمريكية فقد توسعت في منطقة شرق آسيا .

وسيؤدي تحرير وعولمة الخدمات المالية إلى توفير الخدمات المصرفية الشاملة في الأسواق المالية العربية . فهناك اتجاه واضح في العالم للجمع بين الخدمات المصرفية والخدمات المالية الأخرى. ولقد تم تطوير هذا الاتجاه في بعض الدول الأوروبية التي انتشرت فيها ظاهرة تقديم خدمات التأمين من خلال فروع

[1] صبري زاير السعدي ، "الأسواق المالية الدولية والإقتصاد السياسي للتنمية في البلدان العربية "، مجلة بحوث إقتصادية عربية ، عدد 21 ، القاهرة ، 2000.

المصارف ، حيث سميت هذه الظاهرة " ببنوك التأمين " Bancassurance ، مما شجع قيام مؤسسات مالية شاملة تقدم جميع أنواع الخدمات المالية . كما تم تطبيق هذا الاتجاه في أمريكا من خلال اندماج مصرف سيتي كورب Citicorp ومجموعة ترافليرز Travelers Group وهي من شركات التأمين الكبرى ، إضافة إلى إلغاء قانون جلاس ستيجال Glass–Steagall والذي يفصل بين أعمال مصارف الاستثمار والمصارف التجارية .

ثالثا: الأثار المترتبة على تحرير تجارة المالية على المنطقة العربية.

وسيكون لتحرير الخدمات المالية تأثيرا إيجابيا على المنطقة العربية في المدى المتوسط والطويل . غير أنه ، على المدى القصير ، يتوقع أن تتأثر سلبيا المصارف المحلية ذات الكفاءة المتدنية والتكاليف التشغيلية المرتفعة ، والتي تقدم خدمات غير تنافسية مع ما تقدمه المصارف العالمية . وستتأثر أيضا المؤسسات المالية والقطاعات التي كانت تحصل على مزايا ائتمانية تفضيلية .

إلا أنه يتوقع أن يشهد القطاع المصرفي العربي مزيدا من عمليات الاندماج والحيازة خلال السنوات القليلة القادمة ، سواء بين المصارف المحلية سعيا وراء الحصول على حصة أكبر في السوق ، أو بين مصارف من دول عربية مختلفة تهدف إلى التوسع خارج سوقها المحلي . وبالرغم من أن السنوات القليلة الماضية قد شهدت عددا من صفقات الاندماج والشراء ، إلا أنه في الواقع نلاحظ أن معظم المصارف التي تتحدث عن الاندماج والحيازة تبقى توجهاتها حبرا على ورق ، إذ لم يتحقق حتى الآن سوى عدد قليل من عمليات الدمج الناجحة .

ومن خلال هذا التحليل فإنه يمكن القول أنه على الأسواق المالية العربية المستعدة لمواجهة تحديات سياسة الانفتاح أن تنظر إلى اتفاقية منظمة التجارة العالمية المتعلقة بالخدمات المالية على أنها فرصة أكثر من كونها تهديد . وهذا يعني أن الأسواق المالية وكذا المصارف العربية مدعوة لتطوير قدراتها لمواجهة المنافسة الخارجية المتزايدة . ولا شك أن استمرار تحرر الأسواق المالية سيؤدي إلى فوائد هامة وذلك من خلال تعزيز

المنافسة في الأسواق المحلية والتي ستؤدي إلى تحسين الأداء ، تخفيض التكاليف ، تقديم الخدمات المالية والمصرفية بجودة أعلى ، بالإضافة إلى توفير مجموعة متنوعة من الخدمات المالية . ومن هنا فإن الأسواق المالية والمصارف العربية ، والتي تكون أكثر حرصا على متطلبات عملائها ، تستطيع الاستفادة بشكل أكبر من نقل التكنولوجيا والمهارات المتوفرة للمصارف الأجنبية ، وبالتالي الدخول بحرية أكبر إلى أسواق جميع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية في حالة ما إذا كانت لديها خدمات منافسة تستطيع تقديمها في هذه الأسواق. [1]

إلا أن القلق الرئيسي المرتبط بتحرير الخدمات المالية يتمثل في الإدعاء القائل بأن المؤسسات المالية الأجنبية هي أكثر كفاءة من المؤسسات المالية العربية وبالتالي تستطيع السيطرة تدريجيا على القطاعات المالية والمصرفية المحلية . ومن هنا ستواجه المصارف العربية منافسة شرسة من المصارف الدولية العملاقة والتي أخذت تقدم خدمات مصرفية عبر الانترنيت . فهذه المصارف لا تحتاج إلى أن يكون لها وجود فعلي محلي وهي تقدم خدماتها بأكثر من لغة مما سيساعدها على جذب أفضل العملاء . ولكن هذا القلق ليس صحيحا دائما فالمؤسسات المالية الأجنبية قد تتميز في بعض الخدمات المصرفية الاستثمارية وفي التكنولوجيا وفي الصيرفة الخاصة ، ولكن معرفة المؤسسات العربية لأسواقها المحلية وعلاقتها القوية مع عملائها سيوفر لها ميزة تنافسية كبيرة . هذا بالإضافة إلى أن منظمة التجارة العالمية تسمح بتطبيق التحرر المالي على مراحل إذا ما احتاجت المؤسسات المحلية إلى مزيد من الوقت لتكييف أوضاعها مع المنافسة الجديدة.[2]

[1] عدنان الهندي ، "دور المصارف العربية في تنشيط التداول بالبورصات العربية" ، ندوة إستراتيجيات تنشيط البورصات العربية والربط بينها ، إتحاد المصارف العربية ، بيروت ،1994 نقلا عن www.unbonline.erg يوم 2014/04/30.

[2] نفس المرجع السابق.

المطلب الرابع: أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي من خلال المعاملات الدولية.

يعد تحرير المعاملات الدولية معبرا عنها بالتحرير المالي أحد العوامل ذات الأثر الكبير على التجارة الخارجية ومن ثم على النمو الاقتصادي، إذ يؤدي التحرير المالي إلى التأثير على حجم ونوعية تدفقات رؤوس الأموال من وإلى الخارج الأمر الذي ينعكس في زيادة حجم النشاط الاقتصادي، أو إنكماشه معبرا عنه بمعدل النمو الاقتصادي، ويمكن تقسيم آلية إنتقال أثر التحرير المالي على التجارة الخارجية ثم على النمو الاقتصادي من خلال تحرير المعاملات المالية الدولية إلى ثلاث قنوات وفقا لما يلي:[1]

الفرع الأول: انتقال الأثر من خلال مكونات الحساب التجاري.

يتضمن التحرير المالي تحرير أسعار الفائدة المحلية وإزالة القيود على النشاط المالي وعلى تحركات رؤوس الأموال الأمر الذي يعني ارتفاع معدلات الفائدة المحلية نتيجة زيادة حجم التدفقات إلى داخل الحدود القومية أو بتعبير آخر زيادة الطلب على العملة المحلية ومن ثم ارتفاع قيمة العملة المحلية ويؤدي ذلك الارتفاع في قيمة العملة المحلية إلى التأثير السلبي على أسعار السلع المحلية التصديرية،ثم قدرتها على المنافسة على المستوى الدولي، مما يحد من معدلات نمو الصادرات كما يؤدي إلى تزايد معدلات النمو في الواردات نتيجة الأثر الإيجابي لإرتفاع قيمية العملة المحلية على أسعارها وهذا في النمو من خلال: [2]

1- انتقال الطلب المحلي على السلع المستوردة نتيجة زيادة المعروض من السلع المستوردة بأسعار منخفضة.

2- انخفاض معدلات الإدخار المحلي والتوسع في الائتمان الإستهلاكي.

[1] سمير شرف و أخرون، "دور السوق المالية في تفعيل النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (31) العدد (1)، 2009، ص9.

[2] نفس المرجع السابق، ص9.

الفرع الثاني: انتقال الأثر من خلال مكونات الحساب الرأسمالي.

يتم تتبع الأثر على النمو الاقتصادي من خلال تدفقات رؤوس الأموال من وإلى الحدود القومية أما فيما يتعلق بالأثر على النمو من خلال سلوك تدفقات رؤوس الأموال إلى خارج الحدود القومية فإنه يذكر أن معظم دول التحول الاقتصادي كانت تتبع سياسة المغالاة في سعر الصرف كسياسة مضادة للتضخم ومدعمة لسلعها التصديرية وكذلك سياسة الكبح المالي وقد نتج عن تلك السياسات تنامي تدفقات رؤوس الأموال خارج الحدود القومية(سواء في صورة مشروعة أو غير مشروعة).

وقد أثبتت دراسات عديدة العلاقة الموجبة بين كل من سياسة الكبح المالي والمغالاة في سعر الصرف وظاهرة هروب رؤوس الأموال وحيث أن التحرير المالي يشتمل على التخلي عن كل من سياستي الكبح المالي والمغالاة في سعر الصرف سوف يؤدي إلى انخفاض في حجم الأموال الهاربة من الاقتصاد وحيث ان إنخفاض التدفقات الخارجية (نتيجة للتحرر المالي) بل وجذب رؤوس الأموال للداخل يؤثر إيجابيا في التجارة الخارجية كذلك في النمو الاقتصادي من خلال توفير كل من المصادر المتاحة للإستثمار وللواردات من السلع الرأسمالية والتكنولوجيا، وبالتالي فإن تحول القطاع المالي المحلي من القطاع جاذب لرؤوس الأموال إلى قطاع طارد لرؤوس الأموال(هروب رؤوس الأموال) بالإضافة إلى ما ينتج عنه من إستخدام القروض الأجنبية في تمويل لرؤوس الأموال الهاربة يؤدي إلى التأثير على الطاقة الإستيرادية بشكل سلبي، مما ينعكس على معدل نمو الواردات خاصة تلك الرأسمالية الوسيطية مما يعني تأثيرا سليبا على النمو الاقتصادي.

أما فيما يتعلق بالأثر على التجارة الخارجية من خلال سلوك تدفقات رؤوس الأموال إلى داخل الحدود القومية فإن خطوات التحرير المالي ينتج عنه تحول الأصول المالية إلى أصول جاذبة لرؤوس الأموال إلى داخل الحدود القومية وإن كان حجم تلك التدفقات يرتبط ارتباطا موجبا بمرحلة التحرير المالي. [1]

[1] بن بوزيان محمد، شكوري سيدي محمد، مرجع سابق.

بينما فيما يتعلق بنوعية تلك التدفقات فإن المراحل الأولى من العولمة المالية تتصف بزيادة الوزن النسبي للاستثمار المباشر وذلك للاستفادة من العائد المرتفع على الاستثمار المباشر بالدول النامية كما أنه على الرغم من ارتفاع معدلات العائد على الاستثمار في الأوراق المالية إلا أن إقتصار المرحلة الأولى من العولمة المالية على إعادة هيكلة الأسواق المالية التقليدية وكذلك اضمحلال تلك الأسواق يؤدي إلى انخفاض الوزن النسبي للاستثمار في الأوراق المالية وزيادة الوزن النسبي للاستثمار المباشر من تلك التدفقات يؤدي إلى التأثير الإيجابي على معدلات النمو الاقتصادي في المراحل الأولى من العولمة المالية أما في المرحلة الأخيرة من العولمة المالية فإن الأثر على النمو الاقتصادي يصبح سالبا ويرجع ذلك إلى أن تلك المرحلة تتصف بزيادة الوزن النسبي لتدفقات الاستثمار في الأوراق المالية وذلك نتيجة لعدد من العوامل منها ارتفاع معدلات العائد الرأسمالي على الاستثمار في الأوراق المالية وانخفاض المخاطر المصاحبة للاستثمار في الأوراق المالية.[1]

[1] نفس المرجع السابق.

خلاصة الفصل الثاني

تعد مسألة النمو الاقتصادي من بين المسائل الهامة التي تسعى العديد من الدول إلى إدراكها، إذ يعتبر هذا الأخير من بين أهم مؤشرات رفاهية المجتمع وإزدهاره ، وأول ما يبرر النمو الاقتصادي هو التحرير المالي حيث يعتبر إلغاء القيود على إنتقال رؤوس الأموال عبر الحدود الدولية، وتحرير القطاع المالي والمصرفي يوفر الإطار الملائم لتحقيق مستوى نمو اقتصادي ملموس.

احتلت العلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي قدر كبير من الاهتمام من طرف الاقتصاديين على مدى العقود القليلة الماضية وعلى الرغم مما حققته الدراسات النظرية والعلمية من تقديم في فهم العلاقة بين المال والنمو أغلب الدول النامية وحتى الآن لم تقوم بتنمية وتطوير أنظمتها المالية أو تضعها على أقل تقدير ضمن أولويات برمجها الاقتصادية وذلك عكس الدول المتقدمة التي تعتبر هذا الموضوع أولوية مسلمة في برامجها الاقتصادية والسياسة مدركون أهميتها بالنسبة لاقتصاداتهم المختلفة وكذلك أيضا معتبرين القطاع المالي العمود الفقري للاقتصاد من خلال خلق انسجام ما بين النشاطات الاقتصادية والمصارف وسوق الأوراق المالية وذلك لضمان التخصيص الأمثل والكفئ للموارد ويؤثرون إيجابيا في النمو الاقتصادي.

وبالتالي فإن عملية التحرير المالي تكون مصحوبة بتوسيع حجم الاستثمارات وتوسيع سريع لسوق الأوراق المالية وكذلك النمو الاقتصادي.

تمـهيد

يشغل القطاع المصرفي مركزا حيويا وأساسيا في النظم الاقتصادية والمالية، وتكوّن البنوك في مجموعها حلقة تتفاعل داخلها شتى مجالات النشاط الاقتصادي، وبالتالي تتضح أهمية دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. لقد صار من الحقائق الاقتصادية الثابتة والمؤكدة أن العالم باتساعه أصبح قرية بنكية تربطها البنوك، وتحكم تدفقات أموالها وتغذي وتوجه حركتها بما ينشر التقدم ويحقق التنمية. الأمر الذي يفرض على البنوك ضرورة العمل على مواجهة تحديات ومتطلبات: منظمة التجارة العالمية، وتحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية– مقررات بازل– ومقاييس جودة الخدمات المصرفية الدولية. والمتابع للتطورات الاقتصادية العالمية، والتقدم التكنولوجي المتسارع في نظم الاتصالات والمعلومات لابد له أن يلاحظ مدى التغير الذي تشهده الساحة الاقتصادية من تحول جوهري نحو الأخذ بأسباب الاقتصاد الحرّ وآلياته. وقد صاحب هذا التغير موجات مماثلة من التحرير على المستوى المالي والمصرفي، وأصبحت الساحة المالية والمصرفية تحفل بالمستجدات والمبتكرات من حيث ابتكار أدوات مالية متطورة أو الدخول في مجالات وأنشطة جديدة لمواجهة طموحات التنمية في ظل الوضع الراهن لهيكل الاقتصاد العالمي والإقليمي والمحلي.

ونظرا لأن القطاع المصرفي المصري يعتبر من القطاعات الاقتصادية الخدمية الأكثر حساسية للتغيرات والتطورات في العالم، حيث يشهد الجهاز المصرفي في وقتنا الراهن حالة من المتغيرات الهامة نتيجة للتطورات في الخدمات المالية المقدمة و نعرض أيضا حالة البنوك المصرية واقتصادها بعد ثورة 25 يناير 2011. وذلك من خلال العناصر التالية:

المبحث الأول: النظام المصرفي المصري.

المبحث الثاني: الخدمات المالية في المنظومة المصرفية المصرية.

المبحث الثالث: تأثير تجارة الخدمات المالية على النمو الاقتصادي المصري.

المبحث الأول: الإطار العام للنظام المصرفي المصري.

يعتبر القطاع المصرفي أحد القطاعات الأساسية في الاقتصاد المصري، ليس فقط لدوره الهام في حشد وتعبئة المدخرات المحلية والأجنبية وتمويل الاستثمار الذي يمثل عصب النشاط الاقتصادي، بل لكونه يمثل حلقة الاتصال الأكثر أهمية مع العالم الخارجي، فقد أصبح هذا القطاع بفعل اتساعه وتنوع أنشطته النافذة التي يطل منها العالم علينا ونطل منها على العالم وأصبح تطوره وقوة أوضاعه معيارا للحكم على سلامة الاقتصاد وقابليته لجذب رؤوس الأموال المحلية والخارجية.

المطلب الأول: هيكل الجهاز المصرفي المصري.

يتكون الجهاز المصرفي المصري من البنك المركزي وهو عصب النظام المصرفي ويندرج تحته البنوك التجارية وهي كالتالي:

الفرع الأول: البنك المركزي:

كان النظام المصرفي خاضعا في الأصل لهيمنة المصارف الأجنبية عندما كانت مصر تحت الاحتلال البريطاني و لكن التغيرات واسعة أثرت عليه سليبا بعد ثورة 1952 م، فقد شهد عام 1960 موجات متتالية من التأميمات التي تركت النظام المصرفي يقتصر في كامله على البنك المركزي وخمسة مصارف تجارية وثلاثة مصارف متخصصة وكانت جميعها ملكا للحكومة[1]، حيث أنشئ بعدها البنك المركزي بقرار جمهوري عام 1961 ككيان مستقل وهو يمثل البنك الرسمي للحكومة المصرية، ويمتلك الشخصية الإعتبارية العامة بموجب القانون رقم 11 للعام 2003 والقرار الجمهوري، والبنك المركزي يمثل شخص إعتباري عام يتبع رئيس الجمهورية ويصدر بنظامه الأساسي قرار من رئيس الجمهورية المركز الرئيسي للبنك المركزي وموطنه القانوني مدينة القاهرة، وللبنك أن ينشئ له فروعا ومكاتب بقرار من مجلس إدارته وأن يتخذ وكلاء ومراسلين في داخل البلاد وخارجها. بالإضافة إلى أن رأسمال البنك المركزي المدفوع أربعة مليارات جنيه مصري ويجوز لمجلس إدارته بالاتفاق مع وزير المالية تجنيب نسبة من الأرباح السنوية الصافية لزيادة رأس المال. كما يجوز لمحافظ

[1] نقلا عن: http://www.tegaraworld.com/vb/t-31094.htm يوم 2014/05/03

البنك المركزي بالاتفاق مع وزير المالية زيادته مباشرة بإسهام من الخزانة العامة .وتعتبر أموال البنك المركزي أموال خاصة. [1]

أولا: أهداف البنك المركزي.

1-.أهداف البنك المركزي: يعمل البنك المركزي على تحقيق الإستقرار في الأسعار وسلامة النظام المصرفي في إدارة السياسة الاقتصادية العامة للدولة. ويضع البنك المركزي أهداف السياسة النقدية بالاتفاق مع الحكومة، وذلك من خلال مجلس تنسيقي يشكل بقرار من رئيس الجمهورية، وتحدد اللائحة التنفيذية نظام عمل هذا المجلس.

ويختص البنك المركزي بوضع وتنفيذ السياسات النقدية والائتمانية والمصرفية، ويخطر محافظ البنك المركزي مجلسي الشعب والشوري بهذه الأهداف عند عرض مشروعي قانوني الموازنة العامة للدولة والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما يخطر المجلسين بأي تعديل يطرأ على هذه الأهداف خلال السنة المالية .[2]

ثانيا:إختصاصاته: يتخذ البنك المركزي الوسائل التي تكفل تحقيقا أهدافه والنهوض بإختصاصاته، وله على الأخص ما يلي:[3]

- إصدار أوراق النقد وتحديد فئاتها ومواصفاتها.
- إدارة السيولة النقدية في الاقتصاد القومي، وله أن يصدر الأوراق المالية بما يتناسب مع طبيعة أمواله ونشاطه والدخول في عمليات السوق المفتوح.
- التأثير في الائتمان المصرفي بما يكفل مقابلة الحاجات الحقيقية لمختلف نواحي النشاط الاقتصادي.
- الرقابة على وحدات الجهاز المصرفي.
- إدارة احتياطيات الدولة من الذهب والنقد الأجنبي.
- تنظيم وإدارة سوق الصرف الأجنبي.
- الإشراف على نظام المدفوعات القومي.

[1] الجمهورية المصرية العربية، القانون رقم 88، الجريدة الرسمية، العدد 24 مكرر بتاريخ 2003/02/15،، مركز معلومات النقض يونيو 2013، مصر،2013، ص 23

[2] المادة 88، نفس المرجع السابق، ص23

[3] بنك الاسكندرية، "دور الجهاز المصرفي المصري في التنمية الاقتصادية في ظل المتغيرات الدولية المعاصرة"، مؤتمر المؤسسات المالية والدولية ودورها في تنمية العالم العربي والاسلامي 7-8 مارس ، 1999، ص56.

- حصر ومتابعة المديونية الخارجية على الحكومة والهيئات الاقتصادية والخدمية والقطاع العام وقطاع الأعمال العام والقطاع الخاص. وذلك طبقا للنماذج التي يحددها مجلس إدارة البنك المركزي.
- وللبنك أن يقوم بأية مهام أو يتخذ أية إجراءات تطبيق السياسات النقدية والائتمانية.

الفرع الثاني: البنوك التجارية:[1]

تندرج البنوك التجارية تحت البنك المركزي وتخضع لقوانينه ويتولى الاشراف عليه، فهي تقوم بعمليات المقاصة لديه، بالإضافة إلى أعمال أخرى. وتتمثل وظائفها في قبول الودائع من الجمهور، حيث انه أطلق عليها بنوك تجارية لأنها في بداية الامر اقتصر نشاطها على تمويل العمليات التجارية ولكن مع مرور الوقت اتسع نشاطها واصبحت تتعامل مع العمليات التجارية وغير التجارية.

أولا: تتعدد انواع البنوك التجارية ومن اشهر هذه الانواع:[2]

1. بنوك السلاسل: هي سلسلة متكاملة من الفروع تنفصل بعضها عن بعض اداريا تحت اشراف مركز رئيسي واحد يقوم بوضع السياسات العامة لمختلف وحدات السلسلة ، وتوجد هذه البنوك في الولايات المتحدة فقط.

2. بنوك الفروع: هي مجموعة من الفروع تتشابه مع بنوك السلاسل من حيث قيام مركز رئيسي بوضع السياسات العامة لمختلف الفروع التابعة للبنك مع لامركزية ادارية(اي من الممكن تدبير شئونها دون الرجوع للمركز الرئيسي).

3. بنوك المجموعات: هي قريبة الشبه بالشركات القابضة حيث تتولى انشاء عدة بنوك او شركات مالية تمتلك معظم رأس مالها وتقوم بالاشراف عليها.

4. بنوك الفردية: يغلب على هذه البنوك الطابع الفردي حيث يملكها فرد او مجموعة افراد ويقتصر عملها على منطقة صغيرة لصغر حجمها.

5. البنوك المحلية: تمارس نشاطها داخل اقليم محدد او محافظة او ولاية.

[1] رشدي صالح عبد الفتاح صالح، "تأثير العولمة على المصارف والبنوك في مصر"، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، المؤتمر السنوي السادس، 26-27 مارس 2002،ص 45.

[2] نفس المرجع السابق، ص45.

الفرع الثالث : بنوك الاستثمار والبنوك المتخصصة:[1]

أولا: بنوك الاستثمار:

- بدأ هذا النوع في المملكة المتحدة، واقتصر دورها على قبول الاوراق التجارية بهدف تمويل التجارة الخارجية.

- تطورت انشطتها لتشمل ايضا التمويل الداخلي بجانب التمويل الخارجي.

ثانيا : البنوك المتخصصة:[2]

- تتخصص في مجال معين كالمجال الزراعي والصناعي والعقاري والتجارة الخارجية.

- هدفها الاول هو تنمية المجال التي تتخصص فيه بغض النظر عن تحقيق الربح.

- تقوم بتشغيل مواردها في قروض طويلة الاجل باستثناء بنوك تمويل التجارة الخارجية.

- لا تستطيع التوسع الا في حدود مواردها لضعف قدرتها في زيادة هذه الموارد (عكس البنوك التجارية).

- **من اهم البنوك المتخصصة:[3]**

1. بنوك التنمية الصناعية.
2. البنوك العقارية.
3. بنوك التنمية الزراعية.

[1] نفس المرجع السابق،ص46

[2] نفس المرجع السابق، ص 46

[3] نفس المرجع السابق، ص 46

المطلب الثاني: الاصلاح المصرفي في مصر وإعادة هيكلته.

لقد تبعت مصر سياسة الاصلاح منذ عدة سنوات وعبر فترات من الزمن وذلك للوصول إلى إعادة الهيكل الحالي للنظام المصرفي .

الفرع الأول: مراحل تطور البنوك

تشهد مصر عملية إصلاح وتطوير مستمرة لقطاع البنوك من أجل رفع مستوى أدائه ودوره في الاقتصاد الوطني. وتأتى هذه المرحلة الجديدة بعد عدة مراحل مر بها النظام المصرفي في مصر منذ عام 1952 على النحو التالي:[1]

أولا: مرحلة تمصير البنوك (1952 – 1960)

شهدت هذه المرحلة تطورات هامة، حيث تكون هيكل الجهاز المصرفي من بنوك تابعة للأجانب بالإضافة إلى بعض البنوك المصرية، وخلال الفترة من 1952 . 1957 كان يغلب على البنوك الأجنبية السياسة المصرفية التي تدر عليها أكبر الأرباح دون الاهتمام بالمصالح الاقتصادية للمجتمع. الأمر الذي دعا حكومة الثورة إلى تمصير البنوك خلال الفترة من 1957 . 1960 وتحويلها إلى شركات مساهمة مملوكة للمصريين.

-ثانيا: مرحلة التأميم والإدماج والتخصص النوعي للبنوك (1960 . 1966)

أهم ما يميز هذه المرحلة تأميم البنوك، وقيام المؤسسة المصرفية العامة للبنوك ، إضافة إلى إنشاء البنك المركزي المصري بقرار جمهوري عام 1961 ككيان مستقل. وبحلول عام 1963 أُستكملت عملية اندماج البنوك، وبهذا الاندماج أمكن تكوين وحدات مصرفية كبيرة الحجم قادرة على المشاركة بنسبة كبيرة في تمويل خطة التنمية.. وأصبح الجهاز المصرفي يشتمل على خمسة بنوك تجارية، وخمسة بنوك متخصصة إلي جانب البنك المركزي. وفى أول يوليو 1964 تم تطبيق نظام التخصص القطاعي للبنوك. ولعل ما يميز هذه المرحلة هو تأثر السياسة المصرفية بمرحلة التحول الاشتراكي فتحولت البنوك إلى حلقة من حلقات القطاع العام.

[1] نقلا عن http://www.sis.gov.eg/Ar/Economy/Fin...0000000001.htm يوم 2014/05/11

ثالثا: مرحلة التخصص الوظيفي وإلغاؤه (1967 . 1973)

أهم تطور في هذه المرحلة هو حدوث المزيد من الإدماج بين البنوك، وبالتالي تغير تخصص البنوك على أساس وظيفي حسب النشاط فيما يتعلق بالقطاع العام، ومع نهاية هذه المرحلة أصبح هيكل الجهاز المصرفي يتكون من أربعة بنوك تجارية قطاع عام وثلاثة بنوك متخصصة إلى جانب بنك ناصر الاجتماعي. غير أن منح الائتمان ظل بنفس الأسلوب الذي كان يتم في المرحلة السابقة، ولذا بقيت الآلية غير التنافسية قائمة، ولم يحدث تطوير يُذكر على أداء الخدمات المصرفية.

رابعا: مرحلة انفتاح البنوك (1974 . 1982)

شهدت هذه المرحلة بداية تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي، وتشجيع الاستثمار العربي والأجنبي، حيث تم إلغاء قرار التخصيص الوظيفي للبنوك الصادر سنة 1971، أيضاً تأثر هيكل الجهاز المصرفي من عدة جوانب أهمها.. إنشاء بنوك الاستثمار والأعمال لتقديم التمويل لخدمة الاستثمار، أيضاً سُمح بوجود بنكين مشتركين بين مصر والدول العربية لتمويل التجارة والتنمية. كذلك وجود بنوك لا تخضع لرقابة البنك المركزي وغير مسجلة لديه وتنظمها قوانين خاصة مثل المصرف العربي الدولي والمصارف الإسلامية.

وتبعاً لذلك فقد تأثرت السياسة المصرفية وآلية الأداء والتعامل في هذه المرحلة، حيث زادت درجة المنافسة بين البنوك، ومن ناحية أخرى زاد تمويل الجهاز المصرفي للقطاع الخاص تمشياً مع سياسة الانفتاح الاقتصادي.

- **خامسا: مرحلة ضبط أداء البنوك (82 / 1983 . 1990)**

أُتخذت خلالها العديد من الإجراءات لمعالجة مظاهر الاضطرابات المصرفية التي حدثت بسبب الاندفاع السريع في الممارسات المصرفية.. من بينها تعديل بعض أحكام قانون البنوك والائتمان، وتقوية دور البنك المركزي في أحكام الرقابة على البنوك، إضافة إلى وضع ضوابط على منح الائتمان سُميت بمراحل التوجيه الائتماني، كذلك صدرت عدة تعديلات في أطار تنظيم التعامل بالنقد الأجنبي والتي انتهت بإنشاء السوق المصرفية الحرة للنقد الأجنبي في مايو 1987.

سادسا: مرحلة الإصلاح المصرفي الشامل (1990 . 1995)

تُعد بداية مرحلة التحرر والإصلاح الاقتصادي، وفيها تم تحرير سعر الفائدة وتحرير سعر الصرف، وتغيير آلية تمويل عجز الموازنة العامة من خلال أذون الخزانة. ومن التطورات الهامة أيضاً دعم قدرة البنك المركزي على التدخل في حالة تعرض احد البنوك لمشكلات تؤثر على مركزه المالي أو على مواجهة طلب المودعين. وأهم ما يميز هذه المرحلة أن الجهاز المصرفي أصبح أكثر إيجابية مع التطورات الجارية حيث أخذ يلعب دوراً هاماً في تنشيط سوق الأوراق المالية من خلال صناديق الاستثمار وأذون الخزانة، وشراء أسهم شركات قطاع الأعمال التي يتم خصخصتها.

وقد شهدت هذه المرحلة أول نقطة تحول في فعالية الأدوات النقدية لتعميق آليات السوق.. هي تحرير أسعار الفائدة وترك تحديدها للبنوك سواء المدينة أو الدائنة.

سابعا: المرحلة الراهنة (من 1997 وحتى الآن)

تم تبنى عدد من السياسات والإجراءات لزيادة دور الجهاز المصرفي في تمويل الاستثمار وجعل البنوك أكثر قدرة على التعامل مع متطلبات السوق، حيث تم إعداد برنامج تنفيذي يستهدف إصلاح وتطوير البنوك وإعادة رسملتها ودمج الكيانات الصغيرة منها وتحقيق تطبيق كفء لقواعد الرقابة المالية والإشراف مع زيادة معدلات الائتمان تتمثل أهم مكوناته، فيما يلي:

1. وجود الإطار التنظيمي السليم لعمليات وسياسات البنك أو ما يسمى بحوكمة البنوك، مما يضمن الدقة في تحديد المسئوليات والرقابة وتقييم الأداء وكذلك الكوادر القادرة على استيعاب هذا الدور الاستراتيجي.
2. العمل على التنسيق بين سياسات إدارة الأصول والخصوم لكل بنك، وتوزيع مخاطر محافظ الاستثمار والعمل على ضمان جودة المحافظ الائتمانية للبنوك وتحقيق أعلى معدلات ربحية، وتطوير نشاط التجزئة المصرفية.
3. تطوير نظم المعلومات بالجهاز المصرفي واستخدام التكنولوجيا الحديثة والعمل على انتهاء ربط وحدات الجهاز المصرفي بالرقابة على البنوك وربط الأفرع بالمراكز الرئيسية لتوفير المعلومات الدقيقة.
4. تطبيق نظم تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء عن طريق شركات متخصصة.
5. تقديم خدمات وأدوات مصرفية جديدة ومتنوعة لزيادة ربحية الأموال المستثمرة. وتدعيم المراكز المالية للبنوك من خلال المتابعة والضغط لرفع الحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال.

6. إصلاح هيكل الجهاز المصرفي من خلال تشجيع البنوك على الاندماج والاستحواذ.
7. توسيع قاعدة الملكية من خلال إعادة إحياء برنامج تخارج المال العام من الشركات المشتركة والذي يشمل المساهمات العامة في البنوك المشتركة.
8- تم إلزام البنوك العاملة برفع رءوس أموالها إلى نصف مليار جنيه مصري

الفرع الثاني: إعادة هيكلة الجهاز المصرفي.

شهدت الأسواق النقدية والمالية العالمية منذ منتصف عقد الثمانينات إتجاها متزايدا نحو التحرر من القيود والتشريعات واللوائح والشكليات والمعوقات التي تحد من التوسع في عمليات البنوك، مثل ثورة التحرير الهيكلي حيث تم فتح مجلات الأنشطة التي لم مسموحا بها امام البنوك والمؤسسات المختلفة، وكذلك رفع القيود أمام فتح الفروع والمكاتب بالإضافة إلى إلغاء القيود على الأسعار التي تتقاضاها البنوك والمؤسسات المالية الأخرى سواء أسعار فائدة أو رسوم الخدمات التي تقدمها وذلك على النحو التالي:[1]

أولا: حدثت تغيرات هامة في هيكل ميزانيات البنوك حيث تنوعت مصادر الأموال ومجالات توظيفها فلم يعد المصدر الرئيسي لأرباح البنوك يتحقق من الائتمان المصرفي بل من الأصول الأخرى المدرة للدخل ومن عمليات إدارة الأصول والعمليات خارج الميزانية، ومن ناحية أخرى إنخفض النصيب النسبي للودائع في إجمالي خصوم البنوك. بينما زاد النصيب النسبي للخصوم القابلة للمتاجرة وبخاصة السندات.

ثانيا: أدى دخول البنوك التجارية في عمليات بنوك الاستثمار إلى توسع دائرة المخاطر التي تواجه أعمالها لتشمل مخاطر السوق بالإضافة للمخاطر الائتمانية مما دفع البنوك لاستحداث أدوات جديدة لإدارة هذه المخاطر.

ثالثا: شهدت البنوك في معظم دول العالم تغيرات هامة في مكونات الودائع تمثلت في إتجاه نسبة الودائع لأجل وودائع التوفير، وشهادات الإيداع إلى إجمالي الودائع للتزايد بشكل واضح مقابل إنخفاض حجم الودائع الجارية، مما حذا بالبنوك لدفع فوائد على الودائع الجارية، بالإضافة إلى إتجاه البنوك للتعامل بأسعار الفائدة المتغيرة على اختلاف أشكالها، الأمر الذي أدى إلى جعل تكلفة مصادر تمويل البنوك بما فيها الودائع أكثر حساسية لتغيرات أسعار الفائدة في الأسواق، ومن ثم إلى التقلب الشديد في تكاليف وإيرادات البنك وكذلك أرباحه الصافية.

[1] رشا فؤاد عبد الرحمن،" اعادة هيكلة وتطوير الجهاز المصرفي المصري وتأثره على الأداء البنكى 2005-2011"، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2011، ص ص 6،7.

الفرع الثالث: الاندماجات المصرفية.

يعد الاندماج المصرفي هو أحد المتغيرات المصرفية العالمية التي تزايد تأثيرها بقوة خاصة خلال العقد الماضي مع تسارع وتيرة العولمة والتحرر المالي في ظل بيئة اقتصادية تنطوي على العديد من المخاطر المرتفعة والمنافسة شديدة الضراوة، ولم تقتصر عمليات الإندماج المصرفي على البنوك والمؤسسات المصرفية المحلية في نطاق الدولة الواحدة فقط بل إمتدت لتسجل أيضا حالات إندماج بين البنوك ومؤسسات مصرفية من دول مختلفة وهو ما يعرف ب Cross Border Mergers ويعد الإندماج المصرفي أحد أنجح السبل لمواجهة المنافسة المحتدمة في الساحة المصرفية العالمية والضغوط التي تعاني منها المصارف في ظل المستجدات على الساحة المصرفية العالمية بالإضافة إلى المشكلات الداخلية المتعلقة بتدني الربحية وضعف القواعد الرأسمالية، كما كان لمتطلبات لجنة بازل كفاية رأس المال أثره الواضح في إتجاه البنوك نحو الإندماج لتدعيم قواعدها الرأسمالية وقد أدت موجة الاندماجات العالمية والإقليمية إلى قيام نوع من المصارف كبيرة الحجم القادرة على توفير خزمة متكاملة ومتنوعة من الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية والاستثمارية بطرق تكنولوجية متطورة وتكاليف منخفضة، كما أدت إلى الانتقال من مرحلة الإدارة التي تقوم على مركزية القرار إلى مرحلة الإدارة التي تركز على تقييم الأداء مع الإهتمام بتعظيم العائد على حقوق الملكية وإرضاء العملاء، لذا يعد تكوين الكيانات المصرفية العملاقة من أهم السمات المعاصرة للعمل المصرفي في ظل العولمة الاقتصادية.[1]

المطلب الثالث: استراتيجية تطبيق(بازل 2) و (وبازل3) في القطاع المصرفي المصري.

صدرت اتفاقية بازل الأولى في 1988 لتحديد كفاية رأس المال في البنوك، وذلك رغبة من الدول الصناعية في توفير مزيد من المساواة في المعاملة لبنوكها(أو فروعها) المتواجدة في مختلف الدول ولكن مع تطور الأحداث فإنه أصدرت مقترحات جديدة تأخذ في الحسبان الاعتبارات المتقدمة في إطار جديد، وعرضها على الدول للنقاش والتعليق، وهكذا فإن اتفاقية بازل 2 هي في الواقع حصيلة هذه المقترحات.

[1] نفس المرجع السابق، ص7.

الفرع أول: الإطار الرقابي لمقررات بازل2.

بازل2 هي اتفاقية تم توقيعها في يونيو 2004 بين مجموعة من البنوك المركزية والسلطات الرقابية المصرفية الدولية بهدف وضع معايير رقابية أساسية لقياس رأس المال للبنوك ومنذ ذلك الحين يتم مراجعتها بشكل دوري والغرض الرئيسي منها هو ضمان التقارب في أنشطة الرقابة والإشراف وفقا لمعايير موحدة مع استهداف تحسين نظم إدارة المخاطر داخل البنوك.[1]

أولا: ترتكز بازل2 على ثلاث محاور أساسية هي : الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال(المحور الأول)، وعملية المراجعة الإشرافية(المحور الثاني)، وأخيرا إنضباط السوق(المحور الثالث). ويشتمل المحور الأول- الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال- على قياس مخاطر كل من الائتمان والسوق والتشغيل حيث يحدد أساليب مختلفة لقياس متطلبات رأس المال إعتمادا على درجة تعقد أنشطة البنك، أما المحور الثاني فيتطلب من السلطة الرقابية مراجعة وضع كل بنك على حدى، مع الأخذ في الإعتبار المخاطر التي قد لا يتعرض لها المحور الأول – مخاطر السيولة على سبيل المثال- في حين أن المحور الثالث يعمل على وضع توجيهات لتعزيز إنظباط السوق المصرفي ومنها التأكيد على مبادئ الإفصاح والشفافية من قبل البنوك والمؤسسات المصرفية.

ويعد تطبيق اتفاقية بازل2 هو التطور الطبيعي لعملية الإصلاح المصرفي التي بدأها البنك المركزي المصري في عام 2004 لتصبح جزءا من الإطار الرقابي المصري وذلك لثلاث أسباب رئيسية: تعزيز إدارة جميع أنواع المخاطر وبالتالي ضمان الاستقرار المصرفي ، إدارة جميع أنواع المخاطر وبالتالي ضمان الإستقرار المصرفي، إدارة رأس المال بكفاءة أكبر بما يؤدي إلى مواجهة المخاطر الحقيقية، مواكبة أفضل الممارسات الدولية بما يساعد على تحسين القدرة التنافسية للجهاز المصرفي المصري. [2]

ثانيا: منهجية البنك المركزي المصري في تطبيق بازل2:

ترتكز تلك المنهجية على قيام البنك المركزي المصري بإتباع مبدأين أساسين لتطبيق بازل2 وهما:- التسيير والمشاورة مع البنوك ويعتبر مبدأ التسيير مطلوبا لكي يبقى متسقا مع المستويات المختلفة من أنظمة المعلومات والرقابة الداخلية لدى البنوك، ولضمان الإنتقال السلس في ظل التعليمات القائمة وتعتبر

[1] البنك المركزي المصري، قطاع الرقابة والإشراف، "استراتيجية تطبيق بازل2 في القطاع المصرفي المصري"، يونيو 2009، ص ص 3،4. نقلا عن http://www.cbe.org.eg

[2] نفس المرجع السابق، ص4.

الأساليب النمطية هي الأساليب المناسبة لذلك، أما عن المبدأ الثاني فيعد عاملا أساسيا لنجاح أي إطار رقابي، وحيث أن نطاق بازل2 يعتبر نطاقا شاملا فلابد من أ ن يتم إستيعابه من قبل جميع الأطراف المعنية . هذا وسيتم وضع إطار لإقامة حوار مفتوح مع البنوك حيث ستتكون مجموعات للعمل من عينة مؤثرة تشمل جميع نوعيات البنوك المصرية وغيرها من الأطراف المعنية مما يضمن التفاهم المتبادل بشأن الإطار العام لبازل2 وكذلك رصد أثرها على النظام المصرفي عن كثب، وسوف تمنح مجموعات العمل تفويضا شاملا لدراسة جميع المسائل التنفيذية وتقديم الرأي بشأنها.

وأخذا في الإعتبار أن بازل2 تهدف إلى مواءمة معايير الرقابة عالميا، فقد تم السعي للتعرف على ما يقدمه المجال الدولي في هذا الشأن، حيث سيقوم البنك المركزي الأوروبي إلى جانب سبعة من المصارف المركزية الأوروبية بمساعدة البنك المركزي المصري على مدار ثلاث سنوات من خلال برنامج دعم فني لذلك فقد تم توقيع اتفاقية للتعاون في هذا الشأن مع الإتحاد الأوروبي في ديسمبر 2008، وهذا لا يمنع من الإستعانة بمؤسسات أجنبية أخرى إذا تطلب الأمر ذلك، وسيتم أيضا إجراء حوار مع السلطات الرقابية الدولية على أساس ثنائي من أجل تعزيز التعاون مستقبلا مثل تبادل المعلومات الرقابية بين الدولة الأم والدولة المضيفة. [1]

الفرع الثاني: اتفاقية بـازل3.

بعد أحداث أزمة الرهن العقاري الأمريكي طالبت مجموعة العشرين20 G بإجراءات تطول القطاع المصرفي والمالي، تفاديا لنشوء أزمة عالمية أخرى مما يوجب إعادة النظر بالتشريعات والمعايير الناظمة لعمل البنوك والمؤسسات المالية وتهدف كذلك إلى جعل القطاع المالي الذي إستفاد من تدخل البنوك المركزية ووزارات المالية أن يسدد ما أمكن من مبالغ الدعم التي تلقاها وأن يكون من خلال الضرائب ورسوم خاصة(مبالغ يمكن استعمالها عند نشوء أزمات مستقبلا). [2]

وأوكلت مجموعة العشرين 20 G إلى المؤسسات المالية الدولية وتحديدا إلى صندوق النقد الدولي IMF بصفته الحضن لمنتدى الاستقرار المالي FSF، وإلى بنك التسويات الدولية BIS بصفته الحاضن للجنة بازل للرقابة المصرفية (BC BS) أوكلت إليهما مهام بلورة الأطر المطلوبة تحقيقا للأهداف المرسومة، وتعمل في موازاة ذلك بعض الجهات كالولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي على بلورة

[1] نفس المرجع السابق، ص4.

[2] مها نظير محمود سعد، "تحديث القطاع المصرفي المصري في ظل بازل3و بازل2(دراسة تطبيقية على بنوك القطاع العام التجارية)"،أبحاث المسابقة البحثية الثالثة للمعهد المصرفي المصري 2012 حول" تحديث القطاع المصرفي المصري في ظل بازل2، وبازل 3"، المعهد المصرفي المصري.ص23.

تشريعات ونظما خاصة بأسواقها ومؤسساتها المالية، لذا أعلنت الجهة الرقابية للجنة بازل للرقابة البنكية عن بدأ إصلاحات للقكاع المصرفي بتاريخ 12 سبتمبر 2010.[1]

حيث تعتبر بازل3 أحد المعايير التنظيمية العالمية الجديدة التي تختص بكفاءة رأس المال والسيولة المصرفية، حيث أقر أعضاء لجنة بازل للرقابة المصرفية في 2010 اتفاقية بازل3 ردا على أوجه القصور في التنظيم المالي الذي كشفت عنه الأزمة المالية العالمية، وبالتالي فهي تعتبر بمثابة مجموعة شاملة من الإجراءات الإصلاحية التي تهدف إلى تحسين الإستقرار المالي العالمي، وتعزيز إدارة المخاطر والحوكمة وتقوية قدرة البنوك على إتباع مبادئ الشفافية والافصاح، ولابد للبنوك أن تمتثل تدريجيا لبازل3 على الرغم من أنه ليس من المتوقع أن يكون التنفيذ الكامل لكل القواعد الجديدة قبل 2019.والاصلاحات التي اقترحتها لجنة بازل للرقابة البنكية تسعى إلى تحقيق مستوى أعلى من ملاءمة رأس المال وكفايته للبنوك في جميع أنحاء العالم، والسبب الرئيسي لزيادة نسبة كفاية رأس المال الاحتياطي خلال فترات التقلبات الدورية الاقتصادية، علاوة على ذلك فإن هذا الإصلاح يقترح أن تحتفظ البنوك بنسبة أعلى من رأس المال في شكل حقوق مساهمين، وإن هذا النوع من رأس المال يتسم بأن لديه أقصى مقدرة لإمتصاص الخسائر.[2]

[1] نفس المرجع السابق، ص23.

[2] نفس المرجع السابق، ص23.

المبحث الثاني: الخدمات المالية في المنظومة المصرفية المصرية.

نظرا للدور الذي تلعبه الخدمات المالية بالنسبة للاقتصاد ككل فإننا بصدد التطرق إلى الخدمات المالية التي تقدمها في البنوك المصرية من خلال ما سيتم عرضة في العناصر التالية.

المطلب الأول: التزامات مصر في الاتفاقية الدولية متعددة الأطراف لتحرير الخدمات المالية.

شاركت مصر في الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات المالية وكانت التزاماتها كما يلي:

الفرع الأول: في مجال الخدمات المصرفية.

باستعراض جداول التزامات مصر في مجال الخدمات المصرفية يتضح ما يلى:[1]

أولا- من حيث نوع الخدمات التي يتم فتح مجال التعامل فيها: حددت الجداول على سبيل الحصر نوع الخدمات المصرفية التي يمكن للبنوك المشتركة وفروع البنوك الأجنبية ممارستها.

ويلاحظ هنا أنه تم السماح لتلك البنوك بممارسة الخدمات المصرفية التقليدية التي تمارسها البنوك العاملة في مصر بالفعل (كافة أشكال الودائع والقروض) أو التي بدأت التوسع فيها كما هو الحال ي العديد من خدمات التجزئة المصرفية والخدمات المتعلقة بالصيرفة الاستثمارية.

لم يسمح لها بممارسة الخدمات التي يحظر القانون أو البنك المركزي المصري على البنوك في مصر التعامل فيها أو يتم التعامل فيها على نطاق محدود. وهكذا لم تتضمن جداول الالتزامات خدمات المشتقات Derivativesمثل العقود الآجلة والخيارات وأدوات سعر الصرف والفائدة، كما لم تتضمن التعامل أو المضاربة على المعادن النفيسة.

ثانيا- من حيث القيود على النفاذ إلى الأسواق[2] :

مصر لم تلتزم – بالنسبة للخدمات المصرفية التي وافقت عليها – بأن يتم فتح الباب للبنك الأجنبي لتصديرها إلى السوق المحلى أو السماح لمواطنيها باستهلاك تلك الخدمات في الخارج. وبذلك احتفظت لنفسها بالحق في رفض أو قبول نفاذ الخدمات المصرفية إلى أسواقها طبقا لما تراه في كل حالة وبماء يتلاءم مع السياسات التي تأخذ بها في مجال النقد الأجنبي، كما احتفظت بخط الرجعة في تحرير حساب المعاملات الرأسمالية، وهو ما يساعد على تخفيف جزء من الضغوط التي يمكن أن تواجهها السلطات النقدية المحلية في إدارة المعروض

[1] سلوى العنترى، " اثر تحرير تجارة الخدمات المالية على وظائف البنوك المركزية"، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد بكلية التجارة – جامعة عين شمس، أبريل 2000.، ص 44.

[2] نفس المرجع السابق، ص 44.

النقدي وسياسة سعر الصرف في ظل تحرير الخدمات المالية.

أما بالنسبة للتواجد التجاري فقد التزمت مصر بقبوله باعتبار أن البنوك المشتركة وفروع البنوك الأجنبية تتواجد بالفعل في السوق المصرية منذ منتصف السبعينات. إلا أنه يلاحظ في هذا الخصوص ما يلى: تم تعديل النص الوارد في جداول الالتزامات المبدئية عام 1994 بألا تتجاوز نسبة رأس المال الأجنبي في البنوك المشتركة 49% وتم السماح بملكية أجنبية بنسبة 100% مع اشتراط موافقة البنك المركزي المصري على الملكية التي تزيد عن 10%. وقد تم إجراء ذلك التعديل اتساقا مع ما سبق أن أقرته التشريعات المحلية في هذا الشأن في إطار سياسة الخصخصة.

تم تعديل الشرط الوارد في جداول الالتزامات المبدئية عام 1994 بأن يكون المدير العام في البنك المشترك أو فرع البنك الأجنبي من المصريين، بحيث أصبح الشرط هو توافر مدة خبرة لا تقل عن عشر سنوات،لم تلتزم مصر بفتح السوق بشكل مطلق أمام التواجد التجاري لفروع البنوك الأجنبية وعلقت التصريح بقبول فتح فرع لبنك أجنبي من عدمه على متطلبات الحاجة الاقتصادية للسوق، كما تركت لوزير الاقتصاد والتجارة الخارجية وضع شروط الترخيص بإنشاء فروع البنوك الأجنبية.اشترطت مصر على البنك الذى يرغب في فتح مكتب تمثيل له بها، ألا يكون له فروع بمصر وألا يمارس نشاطا مصرفيا فعليا بل يقتصر دوره على أن يكون حلقة اتصال مع المركز الرئيسي بالخارج. والواضح انه قصد بهذا النص إغلاق الباب أمام فرصة الالتفاف على القيود المتعلقة بإنشاء فروع البنوك الأجنبية[1].

ثالثا– القيود على المعاملة الوطنية :

اقترن التزام مصر بقبول التواجد التجاري، والأشخاص الطبيعيين لرأس المال المصرفي الأجنبي بالتعهد بالمساواة في المعاملة بينها وبين البنوك الوطنية مع بعض التحفظات تتمثل في التزام البنوك المشتركة بتدريب العاملين ،و ربط الترخيص لفروع البنوك الأجنبية بالتعامل بالجنيه المصري بالالتزام بالشروط التي يحددها وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية.

الفرع الثاني : التزامات مصر في مجال التأمين.

باستعراض التزامات مصر في مجال خدمات التأمين يتضح ما يلى[2]:

أولا– من حيث نوع الخدمات التي يتم فتح مجال التعامل فيها: قدمت مصر تعهدات بفتح الباب (بدرجات متفاوتة) أمام رأس المال الأجنبي في مجال التأمين على الحياة والتأمين الصحي والتأمين ضد الحوادث،

[1] نفس المرجع السابق، ص44

[2] نفس المرجع السابق، ص45

بالإضافة إلى عمليات إعادة التأمين وإعادة إعادة التأمين.

ثانيا– من حيث القيود على النفاذ إلى الأسواق.

سمحت مصر بالآليات المختلفة لنفاذ مورد خدمات التأمين وإعادة التأمين الأجنبي إلى السوق المصرية وفقا للشروط الآتية :

بالنسبة لتوريد الخدمة عبر الحدود.

السماح بتصدير خدمات التأمين وإعادة التأمين من الخارج إلى السوق المصري، مع استثناء خدمات التأمين العام (أي التأمين على الممتلكات) ويمكن فهم ذلك الاستثناء في ظل خطورة التأمين العام الذى يكون موضوعه في حقيقة الأمر كافة الأصول المادية للمجتمع بما في ذلك المنشآت الصناعية والمصالح الحكومية والعقارات والمرافق العامة، وتتسم قيمة التأمين فيه عادة بالضخامة. ومن هنا كان الحرص على أن يتم تقديم هذا النوع من التأمين من خلال شركات لها تواجد فعلى في مصر وخاضعة للرقابة المحلية.

بالنسبة لاستهلاك الخدمة في الخارج: السماح للرعايا المصريين بالحصول على كافة خدمات التأمين عند التواجد في الخارج.

بالنسبة للتواجد التجاري في مصر :

سمح بتواجد شركات تأمين أجنبية ومشتركة في المناطق الحرة، تتعامل فقط بالعملات الأجنبية. أما في داخل البلاد فلم يسمح بتواجد شركات تأمين أجنبية خالصة أو فروع لشركات أجنبية، وسمح فقط بوجود شركات مشتركة، يتضح مما سبق الحرص على أن يكون السماح بتواجد رأس المال الأجنبي في مجال التأمين تدريجيا، ومع الاحتفاظ بخط الرجعة، ممثلا في تعليق ذلك التواجد على شرط الحاجة الاقتصادية للسوق. فضلا عن الحرص على ألا يتواجد رأس المال الأجنبي منفردا، بل في شكل شركات مشتركة مع رأس المال المحلى والحرص على أن يكون ذلك النشاط خاضعا لرقابة السلطات المعنية في مصر، حيث تم النص على عدم السماح بالتعامل إلا مع معيدي التأمين المسجلين لدى الهيئة العامة للرقابة على التأمين.

ويلاحظ أن الصيغة الأولى لجداول الالتزامات التي قدمتها مصر في عام 1994 كانت تنص على أن يكون مدير الشركة المشتركة مصر وألا تتجاوز حصة الشريك الأجنبي 49% من رأسمالها، بحيث تكون الأغلبية للطرف المصري، ثم تم التراجع عن هذا الشرط عند التوقيع على الاتفاقية في عام 1997 ليتم السماح بأن تصل حصة رأس المال الأجنبي إلى 51%. ومع ذلك فإن هذه النسبة لازالت أقل مما تسمح به القوانين المحلية والتي صارت تنص على إمكانية تواجد شركات تأمين وإعادة تأمين مملوكة بالكامل لرأس المال الأجنبي (قانون

156 لسنة 1998).[1]

الفرع الثالث: التزامات مصر فيما يتعلق بخدمات سوق الأوراق المالية.

تعهدت مصر بفتح الباب أمام رأس المال الأجنبي فيما يتعلق بخدمات الاكتتاب والسمسرة وبيع وشراء الأوراق المالية في البورصة وعمليات المقاصة والتسوية والتسويق وتنشيط السوق وإدارة محافظ الأوراق المالية وإنشاء صناديق الاستثمار الجماعية ونشاط رأس المال المخاطر.

ويمكن الإشارة في هذا الخصوص إلى ما يلى: أن تعهدات مصر تتضمن السماح لرأس المال الأجنبي بالنفاذ إلى السوق المصرية لممارسة هذه الأنشطة بكافة الآليات المتعارف عليها دون أي قيود، وتم فقط النص على أنه في حالة التواجد التجاري يتعين آن يكون ذلك من خلال شركات أموال (مساهمة، توصية بالأسهم، ذات مسئولية محدودة)

تم استثناء نشاط بيع وشراء الأوراق المالية من الشرط السابق بما يضمن حرية تعامل الأفراد والمؤسسات المختلفة في البورصة.

لم تفرض أي قيود على تعاملات المصريين في أسواق الأوراق المالية في الخارج.

ويعكس ذلك كله بوضوح سعى مصر إلى اجتذاب الاستثمارات الأجنبية بكافة صورها دون تفرقة بالضرورة بين الاستثمارات المباشرة واستثمارات المحفظة أو بين استثمارات طويلة وأخرى قصيرة الأجل، على الرغم من التباين الكبير في آثارها سواء من حيث مدى ما تقدمه من إضافة إلى الطاقة الإنتاجية للمجتمع أو مدى ارتباطها بالهزات المالية.

يتضح من العرض السابق أن التزامات مصر في الاتفاقية الدولية متعددة الأطراف لتحرير الخدمات المالية تعكس سعيا جادا للإفادة من أي هامش للمناورة تتيحه الاتفاقية سواء فيما يتعلق باختيار نوع الخدمات التي يتم تحريرها أو القيود المختلفة المسموح بفرضها على حرية نفاذ المؤسسات المالية الأجنبية إلى السوق المحلى أو المدى الزمنى لتنفيذ تلك الالتزامات، وذلك في ضوء القدرة التنافسية للمؤسسات المالية المحلية ومدى التواجد السابق للمؤسسات المالية الأجنبية، وهو الأمر الذى يختلف من قطاع لآخر. وقد ظهر ذلك بوضوح في التدرج الذى اتسمت به التزامات مصر في مجال التأمين بالمقارنة بمجال البنوك ،ويلاحظ أيضا أن التزامات مصر تعكس التذبذب بين الحرص على اجتذاب رأس المال الأجنبي من ناحية وهاجس التخوف منه من ناحية أخرى. ويتضح ذلك من الحرص بالنسبة لبعض الخدمات على أن يكون مورد الخدمة مقيما في مصر وخاضعا لرقابة

[1] نفس المرجع السابق، ص45.

السلطات النقدية والمالية المعنية فضلا عن إرهاصات – تم التراجع عنها فيما يتعلق بالبنوك كما سلفت الإشارة – لاشتراط أن يكون مدير المؤسسة المالية الأجنبية المشتركة مصريا. كما عكست تلك الالتزامات الحرص بوجه عام على ألا تتجاوز نسبة العمالة الأجنبية. جملة العاملين في المؤسسة المالية الأجنبية والنص على قيام مورد الخدمة الأجنبي بتدريب العاملين المصريين[1].

وأخيرا فإن التزامات مصر في الاتفاقية تعكس هاجس التخوف من الهزات المالية ومحاولة للاحتفاظ بخط الرجعة فيما يتعلق بتحرير معاملات النقد الأجنبي وتحرير ميزان العمليات الرأسمالية، والتي تبيحها القوانين المحلية السارية. وقد اتضح ذلك بشكل بارز في الالتزامات المقدمة بكل من قطاع البنوك وقطاع التأمين.

المطلب الثاني: استراتيجيات عمل البنوك المصرية في مواجهة تحديات العولمة

في غمار التطورات المتلاحقة في عالم مصرفي أصبحت أهم سماته التحرير والانفتاح والمنافسة والابداع تحت مظلة العولمة المالية ، فقد أضحى لزاما على البنوك المصرية أن تسعى بخطوات متسارعة نحو تبنى استراتيجيات فعالة للارتقاء بخدماتها الى مستوى تلك التحديات المتباينة ، وذلك بالارتكاز على المحاور التالية :[2]

الفرع الأول : التوسع في أنشطة الصيرفة الاستثمارية .

أولا: التوريــق.

إن اللجوء الى التوريق كأحد الابتكارات المالية التي تعمل على سد فجوة التمويل قد أصبح ضرورة تتطلبها التطورات على الساحة المصرفية بمصر لاسيما بعد أن نظم المشرع المصري هذا النشاط، " فالتوريق هو عملية تحويل الأصول المالية غير السائلة مثل القروض والأصول الأخرى الى أوراق مالية قابلة للتداول في أسواق رأس المال ، وهى أوراق تستند الى ضمانات عينية أو مالية .وقد حقق التوريق العديد من المزايا للبنوك على المستوى الدولي، الأمر الذى يتوقع معه أن تحقق البنوك المصرية ذات المزايا حال تطبيق نظام التوريق بسوق رأس المال المصري.[3]

[1] نفس المرجع السابق.
[2] بنك الاسكندرية، النشرة الاقتصادية، المجلس الخامس والثلاثون،إدارة البحوث والترجمة، 2003، ص ص 18،21. نقلا على www.ECORESEARCHD.COM يوم 2014/05/03
[3] نفس المرجع السابق، ص 19.

ثانيا . نشاط صناديق الاستثمار .

حرص قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 على ايجاد دور كبير للبنوك وشركات التأمين لإنشاء وخلق صناديق الاستثمار ، حيث حققت صناديق البنوك مكاسب أثناء مرحلة انتعاش البورصة وارتفعت قيمة وثائق الاستثمار بشكل زاد من الاقبال عليها ، ثم تأثر أداء تلك الصناديق بهبوط السوق في السنوات الأخيرة مما عمل على زيادة حجم استرداد الوثائق

وبالنظر الى تجربة البنوك المصرية مع صناديق الاستثمار تبين أن هناك عدة توصيات من شأنها تنشيط دور البنوك في هذا المجال بما ينعكس ايجابيا على أداء السوق. [1]

ثالثا . خدمات تتعلق بالأوراق المالية .

قامت البنوك المصرية منذ بدايات برنامج الإصلاح الاقتصادي بدور رائد في دعم وتنشيط سوق الأوراق المالية ، حيث قدمت العديد من الخدمات كان من بينها استخدام إمكانياتها وفوائضها لتمويل عمليات شراء الأسهم لإعطاء دفعة لجانب الطلب على الأسهم ومقابلة العرض المطروح من أسهم الشركات التي يتم خصخصتها ولزيادة حركة التعامل بالبورصة ، وهو دور هام يجب أن تمضى البنوك قدما نحو التوسع فيه بما يعود بالنفع عليها وعلى الاقتصاد بصفة عامة .[2]

رابعا . التعامل في المشتقات.

بعد الغاء حظر التعامل على المشتقات المالية Derivatives في قانون البنوك الجديد، ظهرت إمكانية إيجاد سوق منظم لتداول المشتقات كأدوات مالية جديدة لإدارة المخاطر في الجهاز المصرفي والاستثمار المالي، بهدف توزيع وتقليل المخاطر المالية للمتعاملين والاستفادة من المزايا التي تتيحها تلك الأدوات، ونظرا لأن الاستفادة من مزايا المشتقات أو تكبد خسائر نتيجة التعامل بها هو أمر يتوقف على كيفية استخدامها كوسيلة لتخفيض المخاطر أو كأداة للمضاربة ، لذا فيجب أن يتوافر عند بدء التعامل في المشتقات في السوق المصري عدة متطلبات :[3]

[1] نفس المرجع السابق، ص 20.
[2] نفس المرجع السابق، ص20.
[3] نفس المرجع السابق، ص 21.

- وجود تنظيم داخلي بالبنوك يسمح بقياس حجم المخاطر.
- وضع الضوابط الرقابية الملائمة مثل وضع حد أقصى لحجم تعاملات المؤسسات المختلفة في مجال المشتقات .
- التزام المؤسسات المالية بمعايير المحاسبة والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بنشاطها في المشتقات.

وبصفة عامة يمكن توظيف الأدوات المالية بشكل مبدئي بالسوق المصري من خلال استخدام المشتقات البسيطة الى أن يصل السوق الى المستوى الراشد لاستخدام الأدوات الأكثر تعقيدا

الفرع الثاني : تقديم أنشطة تمويلية مبتكرة .

وفيما يلى نلقى الضوء على أهم الخدمات التمويلية التي تعد مجالا خصبا للبنوك لتطوير نشاطها التمويلي ومواكبة الاتجاهات الحديثة في هذا المجال :[1]

أولا . صيرفة التجزئة .

استحوذت صيرفة التجزئة على اهتمام متزايد من قبل البنوك المصرية منذ بداية مرحلة التحرير الاقتصادي والمالي ، حيث بدأت البنوك المصرية في تخصيص نسب محددة من محفظة قروضها لتلك الخدمات ، وتبنى خطط استراتيجية مدروسة لتقديم خدمات صيرفة التجزئة على غرار ما يحدث بالأسواق الخارجية .

وهناك العديد من الخدمات التمويلية التي يمكن أن تشهد توسعا ملموسا من قبل البنوك في إطار مزاولتها لأنشطة صيرفة التجزئة نظرا لمزاياها العديدة مما يؤهلها لكى تحتل صدر أولويات النشاط التمويلي للبنوك ، ومن أهم هذه الخدمات ما يلى :[2]

1- البطاقات البلاستيكية.

على الرغم من الجهود التي تبذلها البنوك المصرية في مجال اصدار البطاقات بأنواعها إلا أنها لا تزال تستخدم على نطاق ضيق سواء بالنسبة للأفراد أو للتجار ، بيد أن التقديرات تشير الى إمكانية زيادة حجم

[1] نفس المرجع السابق، ص23.
[2] المركز المصري للدراسات الاقتصادية OCES، الاقتصاد المصري"التحديات والرؤية المستقبلية"، نقلا عن www.eces.org.eg يوم 2014/05/03، ص 34.

البطاقات المصدرة في مصر ليصل الى نحو 6 مليون بطاقة خلال السنوات العشر القادمة ، يرتفع الى 15 مليون بطاقة في السنوات الخمس التالية وذلك مع زيادة الوعى المصرفي لدى الأفراد بمزايا التعامل بالبطاقات بديلا عن التعامل النقدي ، وهو ما يتطلب دراسة السبل الكفيلة بتأمين التعامل بهذه البطاقات بمختلف أنواعها .

2- تقديم القروض الشخصية .

شهدت السوق المصرفية توسعا كبيرا في مجال تقديم القروض الشخصية وخاصة من جانب فروع البنوك الأجنبية بهدف الاستئثار بنسبة كبيرة من حجم السوق ، ويعد تقديم القروض لتمويل أغراض استهلاكية مثل شراء السيارات والأثاث وغيرها من المجالات التي يمكن أن تشهد نموا ملحوظا نظرا لأنها تخدم قطاع عريض من العملاء سواء العاملين بالهيئات والمصالح الحكومية أو شركات قطاع الأعمال العام والخاص ، ومن ثم فهي تلعب دورا هاما في مجال مراعاة البعد الاجتماعي بتوفير السيولة للمستهلك المصري بشروط ميسرة علاوة على المردود الإيجابي لهذه القروض على دفع حركة النمو الاقتصادي وتنشيط حركة التجارة الداخلية، وفي هذا الاطار فإن البنوك مطالبة بالعمل على تطوير النظم المتبعة في مجال منح هذه القروض من خلال الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة في هذا المجال بحيث تقدم بطريقة آلية اعتمادا على نماذج معدة مسبقا ، وكذلك استخدام الطرق الآلية لتحصيل أقساط هذه القروض بهدف تخفيض الأعباء الإدارية خلال مراحل دراسة القرض والمتابعة والتحصيل وبالتالي تعظيم هامش ربحية القروض الشخصية ، مع العمل على تطوير أنظمة تقييم العملاء أسوة بالنظم العالمية المتبعة .

3-التمويل بالرهن العقاري .

من المنتظر أن يشهد السوق المصرفي بمصر طفرة في تقديم خدمات التمويل بضمان الرهن العقاري في ظل استكمال حلقات المنظومة التشريعية الخاصة به والتي بدأت بإصدار قانون الاقراض العقاري عام

2001 ثم صدور لائحته التنفيذية وبدء إنشاء المؤسسات اللازمة لتفعيل القانون ، حيث يعد هذا النوع من الاقراض من أهم خدمات التجزئة المصرفية التي يمكن أن تتوسع البنوك بكافة أنواعها في تقديمها للأفراد ، بعد أن كانت البنوك التجارية تقدمه على نطاق ضيق (للشركات العقارية) تاركة المجال للبنوك المتخصصة لتقديم القروض العقارية للأفراد، الأمر الذى ينتظر معه تحقيق الرواج المنشود في سوق العقارات بتفعيل جانب الطلب ومنح دعم خاص لفئة محدودي الدخل .[1]

هذا الى جانب المزايا التي يحققها هذا النوع من التمويل للبنوك ذاتها من خلال ضمان تدوير أموالها بصورة أسرع وتحسين المراكز المالية للبنوك بعد [2]تحصيلها لمستحقاتها لدى الشركات العقارية التي تعرضت للإعسار المالي في فترات سابقة ، فضلا عن الانعكاسات الايجابية على سوق رأس المال.

ثانيا: القيام بنشاط التأجير التمويلي .

يمكن للبنوك المساهمة في نشاط التأجير التمويلي من خلال المشاركة في تأسيس شركات التأجير التمويلي أو القيام بإعداد الدراسات اللازمة للتأجير التمويلي ، كذلك القيام بدور المستشار المالي والاقتصادي لأى من الأطراف المشاركة ، فضلا عن القيام بعمليات الترويج لصفقات التأجير التمويلي .[3]

ولاشك أن القيام بهذا النشاط من شأنه توفير نوع من التمويل العيني لأصحاب المشروعات التي تفتقد الى رأس المال لشراء الأصول ، وهو بذلك يتميز على مصادر التمويل الأخرى بقيامه بتمويل ما يعادل 100% للأصول الرأسمالية ومن ثم توفير السيولة للمشروع، ومن ناحية أخرى فإن هذا النشاط يساهم في إدخال التكنولوجيا المتطورة للمنشآت التي قد يحول ضعف رأسمالها دون الاستعانة بالآلات والمعدات ذات التكنولوجيا المتقدمة، كما أن تكلفة التمويل بالتأجير التمويلي تقل عن تكاليف كثير من وسائل التمويل الأخرى، فضلا عن

[1] نفس المرجع السابق. ص 34.
[2] نفس المرجع السابق، ص34.
[3] نفس المرجع السابق، 35

أن المشروعات تواجه بمتطلبات أقل بالنسبة للضمانات، ويتمتع العميل بوفورات ضريبية حيث يتم خصم قيمة إيجار الأصل المستأجر من الوعاء الضريبي له .[1]

ثالثا . تقديم القروض المشتركة .

تعد القروض المشتركة أداة هامة لتوفير الاحتياجات التمويلية الضخمة ، حيث تزايدت الحاجة الى هذا النوع من القروض في السوق المصرية مع اتساع حجم الأنشطة الاقتصادية وظهور مشروعات عملاقة تحتاج الى استثمارات مالية ضخمة لآجال تصل الى خمس سنوات وقد تمتد الى عشر سنوات .

هذا وتتيح القروض المشتركة العديد من المزايا للعميل المقترض منها إمكانية الحصول على احتياجات تمويلية ضخمة قد تفوق الحدود الائتمانية التي يمكن أن يوفرها بنك بمفرده لعميل واحد ، فضلا عن الحصول على سعر منافس وتيسيرات في السداد ، ناهيك عن المزايا المحققة للبنوك المقرضة والتي تتمثل في توزيع المخاطر بين البنوك المشتركة في تمويل القرض ، كما تعد العمولات التي تتقاضاها البنوك نتيجة لإدارة القروض المشتركة مصدراً هاماً من مصادر إيراداتها ، بالإضافة الى زيادة خبرات البنوك في منح الائتمان خاصة بالنسبة للبنوك حديثة النشأة نظرا لاشتراكها مع بنوك أخرى كبيرة وذات خبرة سابقة في منح الائتمان .

الفرع الثالث: تعميق استخدام التكنولوجيا .

بدأت البنوك المصرية في ارتياد العديد من مجالات الصيرفة الالكترونية ، إيمانا منها بأهمية تفعيل خدماتها الإلكترونية اسوة بالبنوك العالمية ، كما حرصت السلطات المختصة من جانبها على اتخاذ خطوات عديدة ساهمت في تدعيم هذا القطاع الواعد ، من بينها اقرار البنك المركزي المصري عدد من الضوابط الرقابية اللازمة لحصول البنوك على ترخيص مزاولة العمليات المصرفية الإلكترونية وإصدار وسائل دفع لنقود الكترونية بهدف تهيئة البيئة المواتية لطرق أبواب الخدمات الإلكترونية المستحدثة ، منها على سبيل المثال التوسع في

[1] نفس المرجع السابق، ص35.

إصدار بطاقات الدفع باختلاف أنواعها ، وبالتوازي مع هذا الاتجاه تعمل البنوك على نشر قنوات التوزيع الإلكترونية لتهيئة السوق المصري للتعامل بهذه البطاقات مثل نشر ماكينات الصرف الآلي ATMs داخل وخارج فروعها ونشر شبكة من نقاط البيع الإلكترونية، كما قامت البنوك بتقديم خدمات التحصيل الإلكتروني للشيكات وبدأ بعضها في تركيب وتشغيل مراكز للاتصالات وخدمة العملاء Call Center ، فضلا عن تقديم خدمات البنك المحمول وفتح فروع إلكترونية E-Branch وتقديم خدمات مصرفية عبر شبكة الإنترنت .[1]

حيث أنه نتج عن التطور التكنولوجي على مستوى العالم زيادة كفاءة الأسواق المالية العالمية مما أوجد أهمية استخدام التكنولوجيا الحديثة في الأسواق المالية المصرية لرفع كفاءة الأسواق، لجذب الاستثمارات ورؤوس الأموال إلى الأسواق المحلية، مما أوجد أهمية دراسة مدى توفير المقومات الأساسية لتطبيق ونجاح الخدمات المالية الإلكترونية في السوق المصرية، ودراسة مدى تطور المقومات الأساسية لتطبيق ونجاح الخدمات المالية في السوق المصري. [2]

يشتمل تنويع الخدمات المصرفية على مستوى مصادر التمويل، إصدار شهادات إيداع قابلة للتداول وإلى الإقتراض طويل الأجل من خارج الجهاز المصرفي وعلى مستوى الإستخدمات والتوظيفات المصرفية، ثم إلى تنويع القروض الممنوحة وإنشاء الشركات القابضة المصرفية والتوريق، أي تحويل المديونات المصرفية إلى مساهمات في شكل أوراق مالية والإقدام على مجالات استثمار جديدة مثل الإسناد وأداء أعمال الصيرفة الاستثمارية وتمويل عمليات الخصخصة على مستوى الدخول في مجلات غير مصرفية، ثم الاتجاه إلى التأجير

[1] عبد المنعم محمد الطيب، "العولمة وأثارها الاقتصادية على المصارف (نظرة شمولية)"، المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية الخرطوم، جمهورية السودان، مجلة شمال افريقيا، العدد 3، بدون ذكر السنة، ص ص 15،16.
[2] نفس المرجع السابق، ص 15.

التمويلي والإتجاه بالعملة وتعميق نشاط إصدار الأوراق المالية، وإنشاء صناديق الاستثمار، ونشاط التأمين من خلال شركات التأمين الشقيقة التي تضمنها الشركة القابضة المصرفية وإدارة الاستثمارات لصالح العملاء. [1]

المبحث الثالث: تأثير تجارة الخدمات المالية على النمو الاقتصادي المصري.

تعتبر مصر من الدول التي تأخذ فيه الخدمات نصيب كبير من اقتصاد مصر والخدمات المالية وتدفقات رؤوس الأموال فيها تجسدت في العديد من الصور الأشكال والتي أثرت في النمو الاقتصادي لمصر، ونحاول في هذا المبحث عرض أهم صوره وأشكاله كالتالي:

المطلب الأول: الاقتصاد المصري قبل ثورة 25 يناير 2011.

الفرع الأول: الفترة ما بين 2005-2010.

شهد الاقتصاد المصري خلال الفترة 2010/2005 نموا سريعا وبمعدلات مرتفعة حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من 634 مليار جنيه إلى 1206 مليار جنيه وارتفع الاحتياطي النقدي الأجنبي من 23 مليار دولار إلى 35،2 مليار دولار. كما يبلغ الاستثمار الأجنبي المباشر 13،3 مليار دولار عام 2007، كذلك فقد شهدت تلك الفترة إرتفاع معدل النمو الاقتصادي ليصل إلى 7،2% في عام 2007 . كما شهدت اصلاحات مؤسسية كبيرة في مجالات القطاع المصرفي وجذب الاستثمارات والتجارة الخارجية وفي الإدارة الجمركية والضريبية وفي قطاع تكنولوجيا المعلومات.[2]

ولكن في ذات الفترة عانت مصر من غياب السياسة الاجتماعية التي كان يجب أن تصاحب هذا النمو الاقتصادي، وتعمل على توزيع ثماره وتحقيق العدالة الاجتماعية المنشودة منه وتوجيه الموارد والطاقات، ولعل

[1] نفس المرجع السابق، ص 16.

[2] زياد بهاء الدين، "الاقتصاد المصري في نصف عام (التحديات والخطوات التي تحققت والرؤية المستقبلية)"، تقرير الاقتصاد المصري في نصف عام، 8 يناير 2013، وزارة التعاون الدولي MOIC. ص 3،،نقلا عن http://www.moic.gov.eg/MOPREP/Egyptioneconomicreport.half.pdf2014 يوم 2014/05/05

أهم أسباب اندلاع ثورة 25 يناير هو هذا التباين الواضح بين سياسات النمو الاقتصادي والسياسات الاجتماعية، مما أدى إلى انهيار منظومة الحماية والعدالة الاجتماعية على نحو جعل ثمار هذا النمو تبقى منحصرة في يد الطبقات الأكثر ثراءا كذلك فبينما زادت معدلات النمو، صاحب ذلك تفاقم في عجز الموازنة وزيادة نسبة الفقر بسب عدم توجيه الدعم والأوجه الأخرى للإنفاق الاجتماعي إلى مستحقيه.[1]

تمر اقتصاديات الدول التي تشهد مراحل التحول الديمقراطي والاصلاح الاقتصادي اللاحق للثورات بتقلبات اجتماعية واقتصادية ناتجة عن تراجع النشاط الاقتصادي، وصعوبة مهمة صناع القرار في اختيار أولويات استخدام الموارد المحدودة المتاحة في تلك الفترات العصيبة.

الفرع الثاني: الاقتصاد المصري في الفترة (2000إلى غاية 2012).

أولا: الناتج المحلي الإجمالي.

وهنا سنتطرق إلى نصيب الناتج المحلي الاجمالي وتأثره بتقلبات الأوضاع العامة لمصر،

جدول رقم(03): الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2012/2004

التردد	الوحدة	التاريخ	أدنى قيمة	أعلى قيمة	القيمة السابقة	القيمة الفعلية
سنويا	USDمليار	2012/2004	4	257.29	236.00	257.29

المصدر: http://data.worldbank.org/indicator/BG.GSR.NFSV.GD.ZS

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات المحددة كانت قيمه تتزايد حتى وصلت إلى 236.001مليار دولار أمريكي سنة 2012، وفي سنة 2013وصل إلى 257.29

[1] نفس المرجع السابق، ص3،

مليار دولار أمريكي وذلك نتيجة للدعم الذي تلقته مصر من البنك الدولي لتخطي الأزمة التي أصابتها جراء أحداث 25 يناير 2011، وهو ما يظهر من خلال الشكل الموالي:

شكل رقم(1): الناتج المحلي الإجمالي.

المصدر: http://data.worldbank.org/indicator/BG.GSR.NFSV.GD.ZS

ثانيا: معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي.

حيث أنه يمثل أحد المؤشرات المهمة لقياس نسبة النمو الاقتصادي، ونسب التغير ممثلة في الجدول التالي:

جدول رقم(04): نسبة التغير في معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي

التردد	الوحدة	التاريخ	أدنى قيمة	أعلى قيمة	القيمة السابقة	القيمة الفعلية
فصلي	%	2012/2004	-4،30	7،30	1،40	1،00

المصدر: http://data.worldbank.org/indicator/BG.GSR.NFSV.GD.ZS

من خلال الشكل السابق ومعطيات الجدول نجد أن معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي انخفض بصورة واضحة سنة 2011 ليصل إلى (4- %)، ومباشرة زاد بعدها سنة 2012 ليصل إلى5 % وذلك الإنخفاض كان

بسبب الثورة التي قامت في 25 يناير 2011. ، والتي أثرت بصورة واضحة على الاقتصاد المصري ككل، وهو ما يظهر من خلال الشكل الموالي:

شكل رقم (02): التمثيل البياني لمعدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي

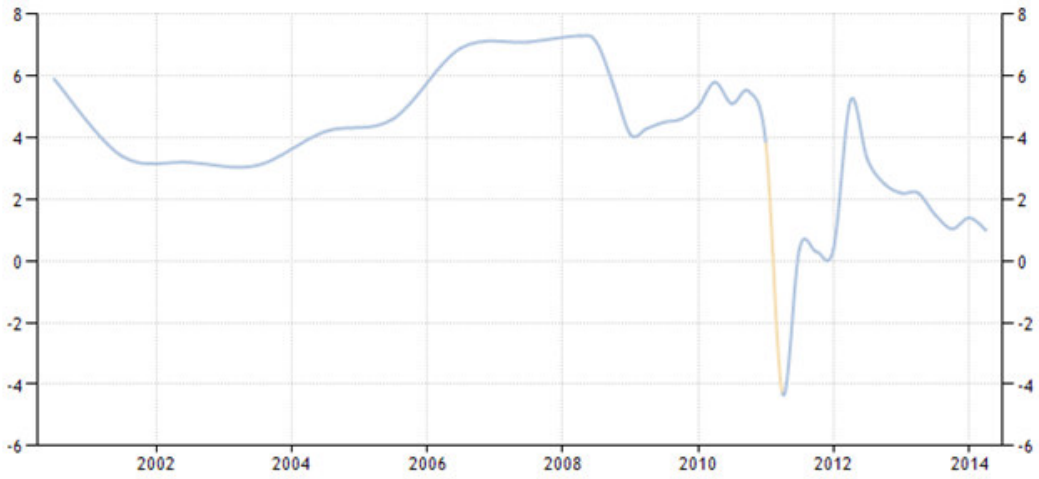

المصدر: http://data.worldbank.org/indicator/BG.GSR.NFSV.GD.ZS

ثالثا: الاستثمار الأجنبي المباشر.

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم الصور التي تعبر عن نسبة النمو والتطور في الدولة لأنه يعتبر توظيف جيد للتدفقات المالية، وقد كانت قيمه في مصر في الفترة 2002-2013 كالتالي:

جدول رقم (05):الاستثمار الاجنبي المباشر في مصر للفترة 2002-2013

التردد	الوحدة	التاريخ	أدنى قيمة	أعلى قيمة	القيمة السابقة	القيمة الفعلية
فصلي	USDمليار	2013/2002	40.70	5572.50	2365.90	2855.40

المصدر: http://data.worldbank.org/indicator/BG.GSR.NFSV.GD.ZS

من خلال الجدول السابق تبيّن ان الاستثمار تأثر بصورة كبيرة من الأزمة (ثورة يناير 2011)، حيث بلغت قيمته في أواخر 2011 إلى 1293،5 مليار دولار أمريكي، وهذا الانخفاض يعود لتراجع عدد المستثمرين نتيجة للاضطرابات السياسية وانعدام الأمن وتخوف المستثمرين من نتائج تلك الاضطرابات على مردودية الاستثمارات. ولكن بعدها وبعدها إرتفع ليصل إلى 4643,2 مليار دولار امريكي سنة 2012، ويعود سبب هذا الارتفاع إلى

الأموال التي استثمرتها مصر في برامج جديدة للعودة بنمو الاقتصادي كما كان والتي تحصلت عليها من أطراف خارجية.

شكل رقم (03): الرسم البياني لتغيرات قيم الاستثمار الأجنبي المباشر(2008-2014).

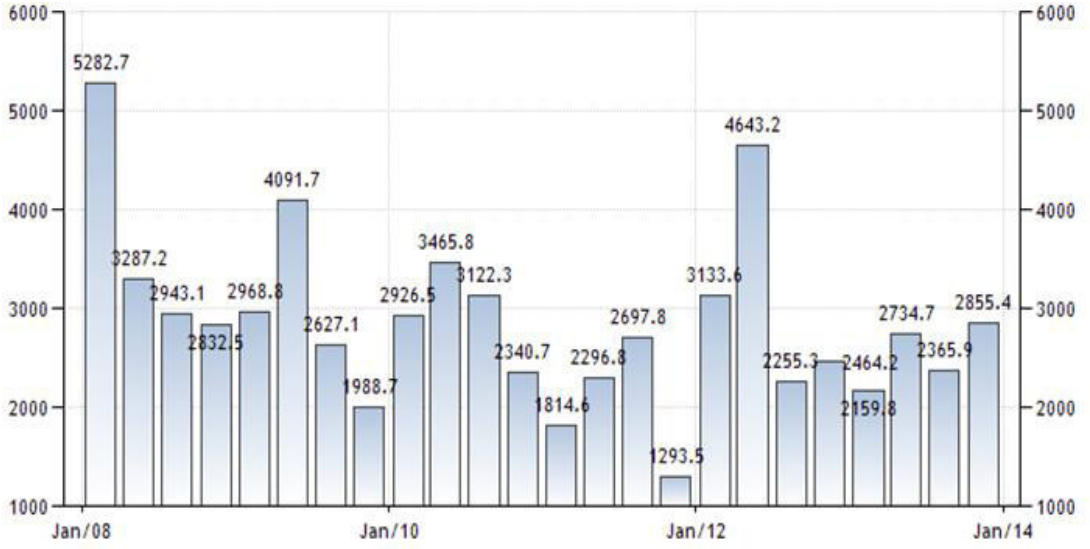

المصدر: http://data.worldbank.org/indicator/BG.GSR.NFSV.GD.ZS

رابعا: التحويلات. الرسم البياني التالي يوضح تحويلات المصريين المغتربين والعاملين في الخارج، وقد كان نصيب التحويلات من المعاملات مع الخارج لمصر موضح في الجدول التالي:

جدول رقم(06): التحويلات الداخلة لمصر

التردد	الوحدة	التاريخ	أدنى قيمة	أعلى قيمة	القيمة السابقة	القيمة الفعلية
فصلي	USDمليون	2013/2002	655،20	5054،70	4108،90	4333،00

المصدر: http://data.worldbank.org/indicator/BG.GSR.NFSV.GD.ZS

تحويلات العاملين بالخارج من المصريين أصبحت ثاني أهم مورد لمصر من عملات الأجنبية بعد الصادرات ، فهي تتصاعد من حيث قيمتها حتى وصلت 4000 مليون دولار أمريكي، وهي تعبر عن نصيب الخدمات المالية الوافدة لمصر من الخارج وتساهم في الرفع من مستوى النمو الاقتصادي لهذه الأخيرة. ويمكن توضيحها من خلال الرسم البياني الموالي:

شكل رقم (04): تحويلات المغتربين المصريين .

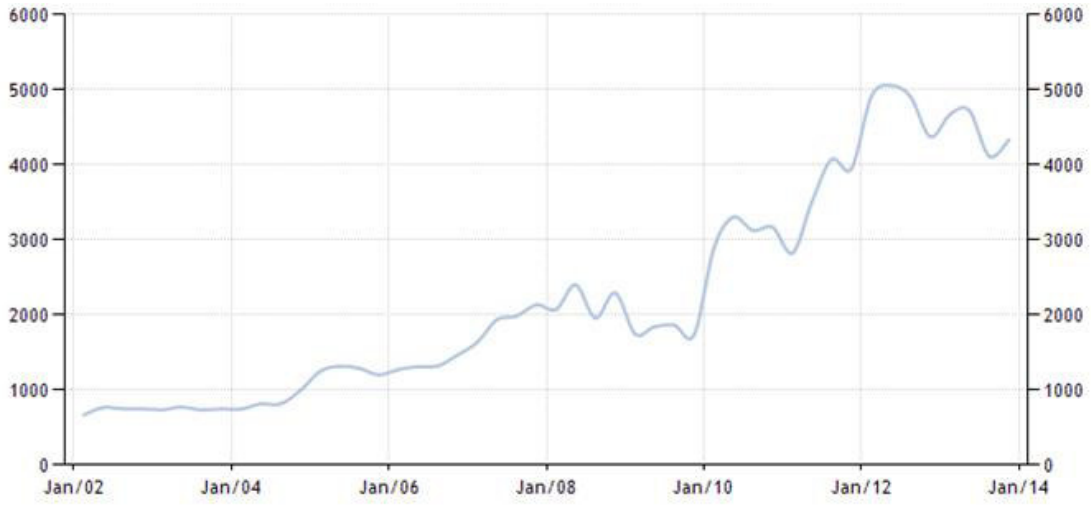

المصدر: http://data.worldbank.org/indicator/BG.GSR.NFSV.GD.ZS

خامسا: التأمين والخدمات المالية .

تعتبر الخدمات المالية في الوقت الراهن أساس أي اقتصاد متطور، تغطي الخدمات التأمينية والمالية (من واردات الخدمات، ميزان المدفوعات) مختلف أنواع التأمين المقدمة لغير المقيمين من قبل شركات التأمين المحلية والعكس، وخدمات الوساطة المالية والخدمات المساعدة(فيما عدا المقدمة من شركات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية) المتبادلة بين المقيمين وغير المقيمين، تشير الخدمات(الخدمات غير المرتبطة بعوامل الانتاج سابقا) إلى الناتج الاقتصادي للسلع غير الملموسة التي يمكن إنتاجها، ونقلها، واستهلاكها في الوقت نفسه.

والجدول التالي يوضح نسبة صادرات وواردات الخدمات المالية المصرية.

جدول رقم(07) : واردات وصادرات الخدمات المالية في مصر الوحدة: نسبة مئوية(%)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
واردات الخدمات المالية	9	9	10	9	10	10	11	10
صادرات الخدمات المالية	1	1	1	2	1	1	1	1

المصدر: http://databank.albankaldawli.org/data/views/reports/chart.aspx

نلاحظ أن نسبة الواردات من الخدمات المالية كانت تتحرك بين 9%- 10% لكنها في عام 2011 وصلت إلى 11% وذلك لأن الدول والبنك الدولي قاموا بتقديم المساعدات المالية لمصر وذلك لتعويض الخسائر التي لحقت بها نتيجة إلى الأزمة التي تعرضت لها والتي كان سببها سياسي بحت، ولكن الصادرات كانت أقل بكثير من نسب الواردات وهذا يعنى أن مصر لاتزال ضعيفة من ناحية تجارة الخدمات المالية لأن النسب كانت تتراوح ما بين 1% إلى 2%، والرسم البياني يوضح واردات الخدمات المالية

شكل رقم(05): واردات الخدمات المالية لمصر.

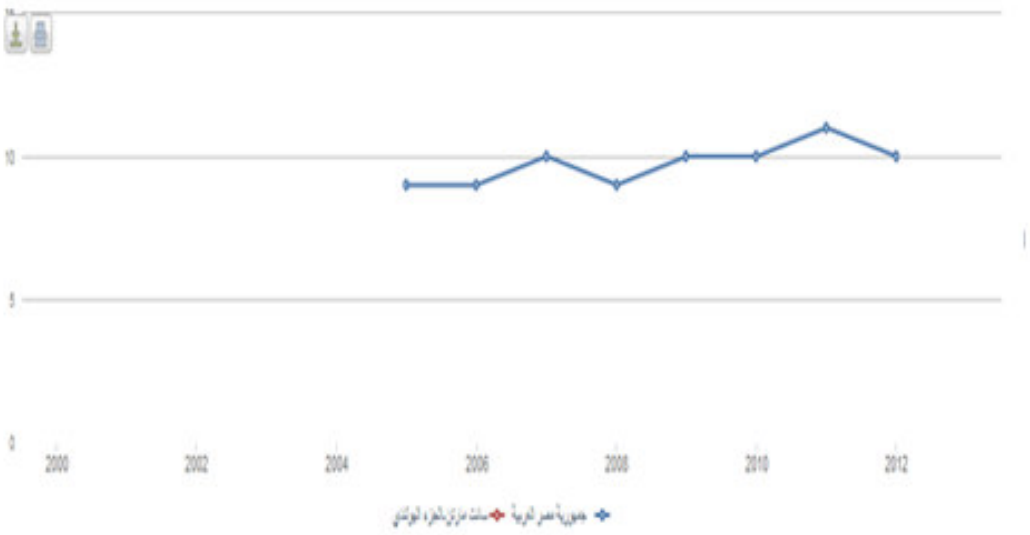

المصدر: http://databank.albankaldawli.org/data/views/reports/chart.aspx

مطلب الثاني: بعض مؤشرات الاقتصاد المصري في الفترة (2013/2011).

في الفترة الأخيرة طرأت عدة تغيرات على الاقتصاد المصري (2012-2013) والتي نتج عنها الزيادة في نسب بعض المؤشرات وسنعرض منها ما يلي:

الفرع الأول: مؤشرات الاقتصاد الكي المصري.

أولا: الناتج المحلي الإجمالي. في الشهرين الأخرين من عام 2011 كانت نسبة الناتج المحلي الاجمالي تتراوح ما بين(6،7و 5،6)بالمئة وهذا التغير كان طفيف ولكن تراجع الناتج الإجمالي المحلي بأسعار السوق خلال الربع الرابع من العام المالي2013/2012، ولكن خلال شهر مارس من عام 2011 كانت نسبة الناتج المحلي الاجمالي سالبة(4،2-) بالمئة وهذا الانخفاض أكيد كان بسبب أحداث 25 يناير أي الثورة التي قامت في ذلك العام (2011) ، ثم سجل نيسب نمو ضئيلة في الأشهر الأخيرة من ذلك العام، ثم ارتفع في 2012 ليتصل النسبة إلى 5،2 % ليعاود الانخفاض إلى أن استقر عند 1،5% العام المالي 2012/2011.

شكل رقم (06): معدل النمو الاقتصادي

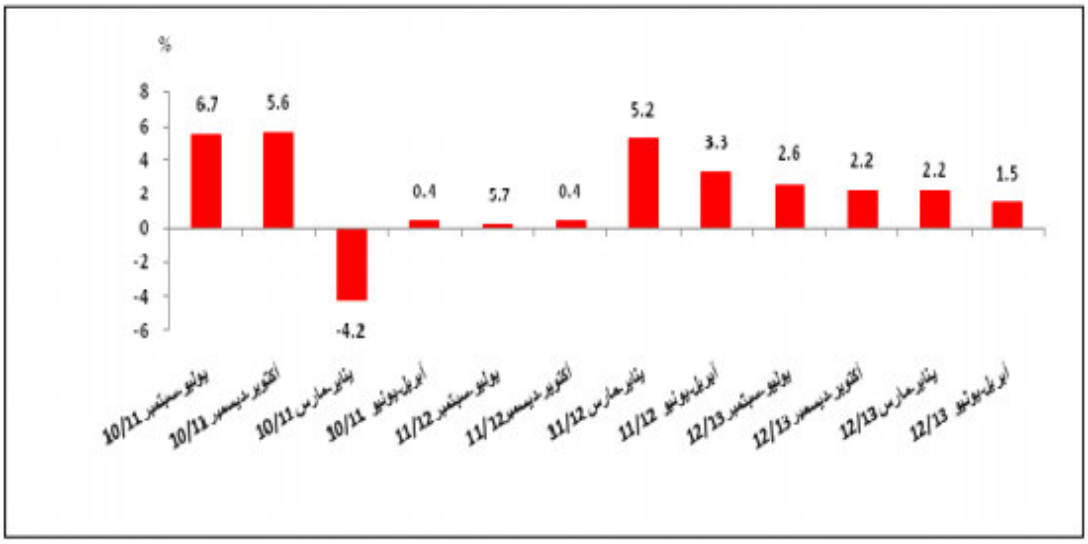

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. http://www.capmas.gov.eg

ثانيا: التضخم: تشير البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى أن التغير الشهري في معدل التضخم وفقا لأسعار المستهلكين وصل إلى 1،2% خلال شهر أكتوبر 2013 مقارنة بحوالي 0،8% في أكتوبر 2012.

جدول رقم(08): التضخم في مصر.

التردد	الوحدة	التاريخ	أدنى قيمة	أعلى قيمة	القيمة السابقة	القيمة الفعلية
فصلي	%	2013/2010	-4،20	35،10	9،76	9،82

المصدر: http://data.worldbank.org/indicator/BG.GSR.NFSV.GD.ZS

شكل رقم (07) : الرسم البياني لنسب التضخم في مصر:

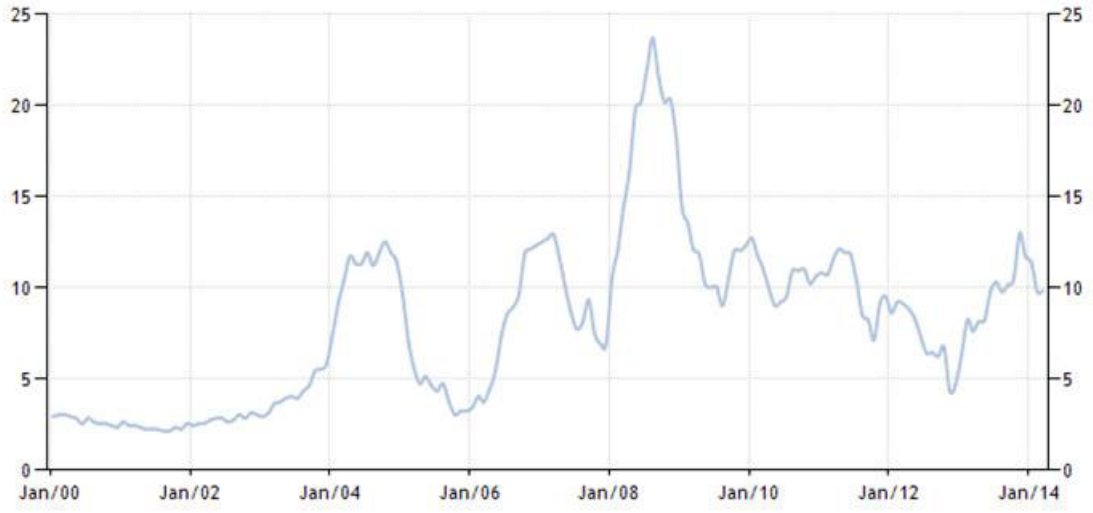

المصدر: http://databank.albankaldawli.org/data/views/reports/chart.aspx

من خلال الرسم البياني يتضح لنا أن التضخم في الأربع سنوات الأولى 2000-2004 كانت تقلباته شبه متساوية أي لا يوجد تفاوت كبير في نسبتها وهي صغيرة مقارنة مع القيمة التي وصل إليها سنة 2004-2006 والتي تفوق 10%، وبعدها مباشرة في العامين 2008-2010 حيث فاقت نسبته 20%، وعاد ليتراجع في السنوات لتتراوح تقلباته لسنة 2010-2012 نسب ضمن المجال [20%، 10%] ليصل في 2013 إلى 4%.

ثالثا: التشغيل والبطالة. وفقا لمعايير منظمة العمل الدولية فقد سجل معدل البطالة استقرارا نسبيا حيث بلغ 13،4% من إجمالي قوة العمل خلال الربع الثالث من عام 2013 مقارنة بحوالي اربع الثالث من العام 2012، بحيث أنه في البداية كانت نسب البطالة منخفضة تتحرك في مجال محدود لا يتعدى المجال [8%، 9%] إلى أن وصلت في الربع الأول من عام 2011 إلى 11،50% و واصلت الزيادة إلى غاية الربع الرابع من عام 2012 حيث وصلت إلى 13%

وتشير الاحصائيات الأخيرة أن نسبة البطالة وصلت إلى 40،13 في الربع الثالث من عام 2013. وهذا كله راجع إلى التغيرات التي تحدث في إقتصاد مصر.

الشكل رقم(08): معدلات البطالة في مصر.

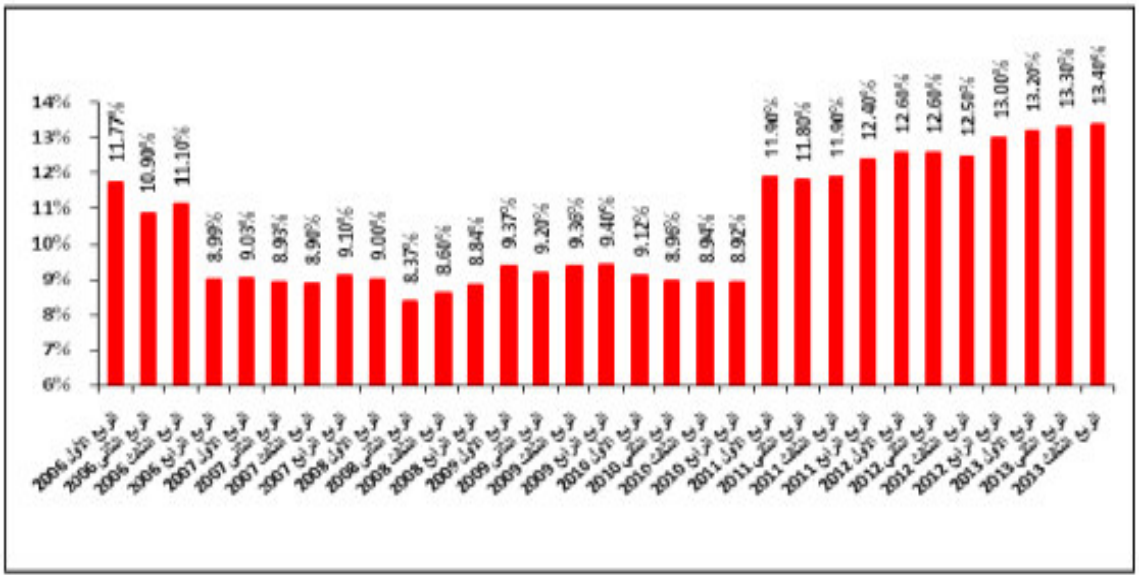

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. http://www.capmas.gov.eg

رابعا: صافي الاحتياطات الدولية. بلغ صافي الاحتياطات الدولية لدى البنك المركزي المصري نحو 18،6 مليار دولار بنهاية أكتوبر 2013، مقارنة بنحو 15،5 مليار دولار بنهاية أكتوبر 2012. والجدير بالذكر أن صافي الاحتياطات الدولية في مصر وصل إلى مستوى مرتفع بلغ 18،9 مليار دولار في نهاية يوليو 2013، حيث حصل البنك المركزي المصري على مبلغ 4 مليار دولار من السعودية والإمارات بواقع 2 مليار دولار من كل دولة في صورة ودائع بدون فوائد بالإضافة إلى منحة قيمتها مليار دولار من الإمارات.

الشكل رقم (09): صافي الاحتياطات الدولية لدى البنك المركزي المصري (بالمليار دولار).

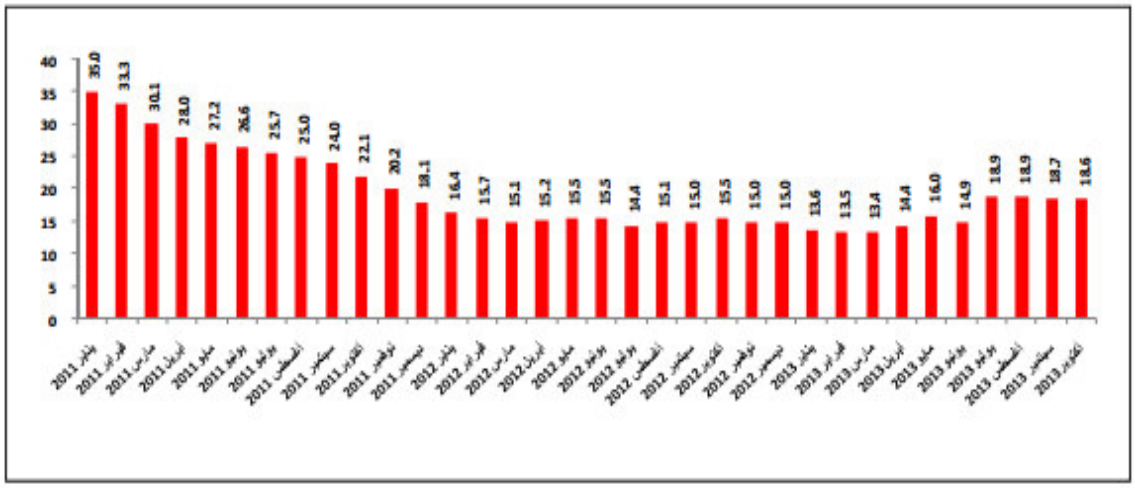

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.http://www.capmas.gov.eg

الفرع الثاني: مؤشرات أهم القطاعات الاقتصادية وعلاقتها بتحرير الخدمات المالية.

أولا: قطاع السياحة. يعدّ قطاع السياحة من أهم القطاعات الاقتصادية في مصر لأنه مصدر رئيسي للنقد الأجنبي والمساهم في النمو الاقتصادي المصري من خلال تقديم خدمات متنوعة مقابل الحصول على الأموال بالإضافة إلى الخدمات المالية التي يتلقاها السياح والتي تنشط الجانب المالي لمص، كما يمثل هذا القطاع مصدرا رئيسيا للاقتصاد القومي، حيث يجلب لمصر نحو 12،5 مليار دولار سنويا بما يمثل 12% من الناتج الإجمالي المحلي ويستوعب 1،4 مليون فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة.[1]

وبالرغم من تراجع مصر في تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي "تقرير تنافسية السياحة والسفر 2013" لتحتل المرتبة 85 من بين 140 دولة بدلا من المرتبة 75 في 2011، إلا أنها إحتلت المرتبة الرابعة من حيث تنافس الأسعار في صناعة السياحة، كما احتلت مصر المرتبة 76 من حيث قواعد السياسة واللوائح، والمرتبة 18 من حيث أولويات السياحة والسفر، والمرتبة 57 من حيث الرعاية الصحية والبنية الأساسية للنقل الجوي، والمرتبة 80 في مجال توفير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، والمرتبة 96 من حيث البنية الأساسية للنقل البري، والمرتبة 90 من حيث البنية الأساسية للسياحة. وأوضح التقرير أن الموارد البشرية المصرية في قطاع السياحة

[1] تقرير الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، لمحة عن الاقتصاد المصري نوفمبر 2013، نقلا عن www.gafinet.org يوم 2014/05/03. ص 25

احتلت المرتبة 105 في التصنيف العالمي، والمرتبة 60 في وفرة عوامل الجذب السياحي، والمرتبة 87 في كيفية استخدام المارد الطبيعية.

ونتيجة للتوترات التي شهدتها مصر خلال فترة حكم الرئيس السابق، بالإضافة إلى بعض الحوادث التي حدثت مثل احتراق منطاد هوائي في محافظة الأقصر في فبراير 2013 فقد تراجعت إيرادات السياحة إلى 1،67 مليار دولار في الربع الثاني من 2013 محققة بذلك انخفاضا قيمته 663 مليون دولار مقارنة بنفس الفترة من عام 2012 لتسجل معدل نمو بلغ 2،5 % في الربع الرابع من العالم المالي 2013/2012.

وبفضل الإجراءات المتخذة في العام المالي 2013/2012 لجذب المزيد من السائحين إلى مصر عن طريق خفض الأسعار والترويج لعدد من العروض ووسائل الترفيه السياحية، تحققت زيادة بنسبة 5،3% في ايرادات قطاع السياحة، الأمر الذي يعكس زيادة الليالي السياحية بنسبة 8،1% لتصل إلى 142،4 مليون ليلة في نهاية يوليو 2013(مقارنة بنحو 131،8 مليون ليلة بنهاية يوليو 2012). وجدير بالذكر أن السياحة حققت 2،7 من إجمالي الاستثمارات المنفذة في العام المالي 2013/2012.[1]

جدول رقم(09): أهم مؤشرات قطاع السياحة.

السنوات	2007/06	2008/07	2009/08	2010/09	2011/10	2012/11
عدد السياح الوافدين (بألف سائح)	9788	12294	12293	13758	11931	8209
عدد الليالي السياحية(بالألف ليلة)	96270	127371	123383	136370	124571	100390
الدخل من السياحة (مليون دولار)	8183	10827	10488	11591	10589	5061

المصدر: التقرير المالي الشهري، تقرير احصائي دوري يصدر عن وزارة المالية المصرية كل شهر، مايو 2012، مجلد(7)،العدد(7).www.mof.gov.eg

وقد كان معدل نمو القطاع (2012/2011) كان 2،3%.

[1] التقرير المالي الشهري، تقرير احصائي دوري يصدر عن وزارة المالية المصرية كل شهر، مايو 2012، مجلد(7)،العدد(7) .

نقلا عن www.mof.gov.eg يوم 2014/05/06

وجدير بالذكر أن وزارة السياحة تستهدف جذب 25 مليون سائح بحلول عام 2020 بالرغم من الوضع الراهن في مصر مع ضرورة الاهتمام بالطبقات الراقية من خلال تنمية السياحة التقاعدية والأنشطة الترفيهية. وقد قامت 12 دولة بإلغاء تحذيرات السفر إلى مصر مع الإستعداد كل من روسيا وألمانيا، والمملكة المتحدة، وهولندا، والدنمارك وجمهورية التشيك، والسويد، والنرويج، وبلجيكا للقيام بهذا. ويتعين على السائحين اتخاذ الاحتياطيات الواجبة عند السفر إلى منتجعات البحر الأحمر وجنوب سيناء وشمال العقبة. ويأتي هذا في أعقاب الدعوة التي وجهها وزير السياحة لشركات السياحة الأجنبية لدفع حكوماتها لرفع التحذيرات السلبية بشأن السفر إلى مصر نظرا لعدم تطبيق حظر التجوال في العديد من المدن الساحلية وتحسين الوضع الأمني حاليا بشكل أفضل من ذي قبل.

بالإضافة إلى ذلك قررت شركة مصر للطيران تخفيض أسعار التذاكر بنسبة 20 % على الرحلات الدولية والمحلية في سبتمبر 2013، حيث يسري العرض منذ بداية ديسمبر وحتى 14 ديسمبر 2013، كما يسري في الفترة ما بين فبراير 2014 حتى مارس 2014، وذلك بغرض تشجيع المزيد من رحلات السفر داخل مصر وخارجها بالإضافة إلى تعزيز سمعة مصر كمقصد سياحي. ويشكل هذا العرض جزءا من حملة "مصر في قلوبنا" التي أطلقت على الأساس لخفض أسعار التذاكر للرحلات الداخلية. هذا بالإضافة إلى المبادرة التي أطلقت في سبتمبر 2013 لتشجيع السياحة الداخلية في محاولة لزيادة نسبة الأشغال بالفنادق، وتتضمن المبادرة تخفيض أسعار تذاكر الطيران والإقامة الفندقية في الغردقة وشرم الشيخ للمصريين.

ثانيا: قطاع البناء والتشييد.

يعد قطاع البناء والتشييد من أكثر القطاعات تأثرا بالأزمات العالمية (كالأزمة المالية العالمية في 2008 والأزمة الأوروبية في 2011) والأزمات المحلية عقب أحداث ثورة 25 يناير 2011. والقطاع العقاري له تأثير كبير على قطاعات التشييد والبناء حيث عانى القطاع العقاري من الضعف خلال العام والنصف الماضيين نتيجة الاضطرابات السياسية والنزاعات القضائية المتعلقة بالأراضي التي حصلت عليها بعض الشركات العقارية مما جعل القطاع يواجه مخاطر تتعلق بتنفيذ المشروعات، والتمويل، وتباطؤ المبيعات.[1]

[1] تقرير الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، لمحة عن الاقتصاد المصري نوفمبر 2013 نقلا عن www.gafinet.org يوم 2014/05/03، ص 32.

وفي إطار الجهود المبذولة لتطوير القطاع فإن المركز القومي لبحوث البناء والإسكان من خلال عمل معهد التشييد وإدارة المشروعات التابع له يساهم بإجراء الأبحاث والدراسات العلمية والتطبيقية وتقديم الاستشارات الفنية في مجال هندسية التشييد وإدارة المشرعات ونظم الجودة الشاملة بهدف تطوير تكنولوجيا التشييد والبناء ورفع كفاءة إدارة المشروعات على التوالي، بالإضافة إلى تعديل التشريعات المؤثرة على صناعة التشييد والبناء بالمساهمة مع الجهات الرسمية والهيئات الإقليمية والعمل على تكامل هذه التشريعات على المستوى الإقليمي.[1]

وجدير بالذكر أن رئيس شركة جونز لانج لاسال بالشرق الأوسط وشمال افريقيا، إحدى الشركات الرائدة بمجال الاستثمارات والاستشارات العقارية– ذكر أنه وفقا للتقرير الصادر عن مؤسسة في عام 2012 إن السوق العقارية بمصر له مستقبل إيجابي رغم التحديات الحالية التي تشهدها الدولة. وهنا يكمن دور الخدمات المالية في تسهيل المعاملات المالية التي يتم من خلالها تسوية مختلف عمليات الاستثمارات العقارية، وأضاف التقرير أن النشاط العقاري بالقاهرة سيظل بحالة من الكساد على المدى القصير بسبب حالة عدم الاستقرار، إلا أن الأمور تبدو إيجابية على المدى الطويل من خلال زيادة الشفافية حيث من المتوقع أن تصبح مصر أكثر جاذبية للأعمال مقارنة بفترة ما قبل الثورة. وأضاف التقرير أن الطلب المحلي سيظل دافعا قويا للنمو العقاري مع عودة الأمور لطبيعتها بعد استرداد الأمن والأمان في مصر.[2]

كما ذكر تقرير صدر مؤخرا عن مؤسسة Bloomberg التي تجري استطلاعات رأي عن القطاع العقاري في مصر أن الوقت الآن مثالي لشراء عقارات وتحويل الاستثمارات النقدية إلى استثمارات عقارية في مصر، ونوه التقرير إلى أن مبيعات الشركات العقارية الكبرى زادت بنسبة 17% هذا العام وأن الطلب على العقارات شهد زيادة ملحوظة نتيجة زيادة مستوى عدم التقين بشأن النظرة الاقتصادية المستقبلية، الأمر الذي دفع المصريين إلى استخدام مدخراتهم في شراء العقارات. وأكد التقرير على أن النهضة التي يشهدها القطاع العقاري تأتي عقب عامين ونصف من سلسلة من الأزمات التي عانتها شركات التطوير العقاري منذ بداية عام 2011، وأن الحكومة عليها مساعدة شركات التطوير العقاري على تسوية أوضاعها.[3]

[1] نفس المرجع السابق، ص32.
[2] نفس المرجع السابق، ص 32.
[3] نفس المرجع السابق، ص32

وقد شهد قطاع التشييد والبناء تطورا في معدل النمو حيث حقق معدل نمو بلغ نحو4،2% و5،9% خلال الربع الرابع من العام المالي 2012/2011 والعام المالي 2013/2012 على التوالي.

جدول رقم(10) يعرض مؤشرات نمو قطاع التشييد والبناء، ونسبة مساهمته في النمو خلال العام المالي 2013/2012.

مؤشرات قطاع البناء والتشييد	العام المالي 20113/2012
معدل نمو القطاع	%5،9
نسبة مساهمة القطاع في النمو الاقتصادي	%4،6
نسبة مساهمة القطاع في إجمالي الاستثمارات المنفذة	%1،6

المصدر: التقرير المالي الشهري، تقرير احصائي دوري يصدر عن وزارة المالية المصرية كل شهر، مايو2012، مجلد(7)،العدد(7).www.mof.gov.eg

من خلال الجدول يتضح لنا أن قطاع التشييد والبناء ساهم في النمو الاقتصادي بسبة 4،6 %

ثالثا: قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

يعد قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من القطاعات الرئيسية التي تساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بلغ معدل نمو القطاع 3،7 % خلال الربع الرابع من 2013/2012 وطوال العام المالي 2013/2012 على التوالي، وهو سياهم بدرجة كبيرة في نقل الخدمات المالية وتسهيلها باستخدام التقنيات الحديثة .

وتحرص مصر منذ القمة العالمية لمجتمع المعلومات التي عقدت في عام 2005 على تنفيذ عدة مشروعات في إطار تنمية المجتمع المصري، وذلك في محاولة لعبور الفجوة الرقمية وتنفيذ مشروعات حيوية في إطار استخدام الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي فبراير 2013 اعترف الاتحاد العالمي للاتصالات بالتزام مصر نحو متابعة تنفيذ ودعم نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات والقضايا ذات الصلة بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، حيث ستستضيف مؤتمر مراجعة القمة العالمية لمجتمع

المعلومات العام القادم بالتوازن مع استضافة المؤتمر العالمي السادس لتطوير الاتصالات الذي ينظمه الاتحاد العالمي للاتصالات في مدينة شرم الشيخ في الفترة من 31مارس وحتى 11 أبريل 2014.[1]

وبجانب ذلك تتبنى هيئة تنمية صناعة التكنولوجيا والمعلومات(ITI)، التابعة لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات– برنامج تطوير التعليم في الجامعات في مصر والذي أطلق بمصر في عام 2008 لتطوير ومهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمجموعة من طلاب التعليم العالي، ويعمل هذا البرنامج في 13 جامعة في مختلف أنحاء مصر. وجدير بالذكر أن هذه الهيئة قد تأسست في عام 2004 لتطوير صناعة تكنولوجيا، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، و إعداد الكوادر المدربة والماهرة في هذا القطاع.[2]

وتحتل مصر مكانة عالية بين الدول التي تتبنى خدمات التعهيد، وفي هذا السياق فقد احتلت مصر المركز الرابع وذلك طبقا لمؤشر موقع الخدمات العالمية لعام 2011 والتي يصدره (AT Kearney) ويقيس مؤشر موقع الخدمات العوامل الأساسية التي تجعل من الموقع وجهة جذابة لتقديم الخدمات. وتم اختيار ال50 دولة المدرجين في هذا العام ضمن مؤشر موقع الخدمات العالمية على أساس المدخلات للشركات، والخدمات للأنشطة، ومبادرات الحكومة لتعزيز هذا القطاع، وقد تم التقييم طبقا ل39 مؤشرا من خلال ثلاث فئات رئيسية هي الجاذبية المالية، والمهارات المتوفرة، وتوافر بيئة العمل.

1- أهم مؤشرات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. وأطلقت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات البوابة الإلكترونية لخدمات" تحويل الأموال عبر المحمول "بواسطة شركة اتصالات مصر، وبالتعاون مع شركة MasterCard، والبنك الأهلي المصري، وشركة بنوك مصر للتكنولوجيا المتقدمة. وتتيح الخدمة الجديدة لعملاء اتصالات إجراء عمليات تحويل الأموال والدفع عن طريق الحمول عبر قنوات آمنة ومؤمنة. ويعد هذا تطبيقا مبدئيا لحلول الدفع عن طريق المحمول التي طورتها شركة MasterCard وشركة بنوك مصر للتكنولوجيا المتقدمة، وسينتشر التطبيق في السوق المصري ليخدم 94 مليون مستخدم. وتعد البوابة أيضا بمثابة أول تطبيق باللغة العربية يقدم خدمات مالية من خلال الهواتف المحمولة على خلال الهواتف المحمولة على مستوى العالم. وتأمن الحكومة استخدام الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات كأداة تنموية من خلال الخطة القومية لزيادة سعة الانترنت "مصر الالكترونية" ، وهي الخطة التي أعلنها الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات في نوفمبر

[1] البنك المركزي،" أبحاث المسابقة البحثية الثالثة للمعهد المصرفي المصري 2012"، تحديث القطاع المصرفي المصري في ظل بازل2 وبازل 3، ص 53. نقلا عن www.cbe.org/Arabic 2014/05/05.
[2] نفس المرجع السابق، ص 53.

2011، وتم الإعلان عن بدء تنفيذها في 1يوليو 2012. ويشتمل تنفيذ خطة مصر الإلكترونية كافة شركات الاتصالات، ومجموعة من الشركات الرائدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والشركات الموردة للأجهزة، ومن المتوقع إتمام تنفيذ المبادرة بشكل فعلي بحلول عام 2021. ومن المتوقع أيضا أن تؤدي الخطة إلى ضخ استثمارات من جانب القطاع الخاص والحكومة بقيمة 2،4مليار دولار لتنفيذ المرحلة الأولى التي تمتد لمدة عاملين حتى 2015(النسبة المتوقعة لمساهمة الحكومة هي 20%)، في حين تصل مدة المرحلة الثانية من التنفيذ إلى ثلاث او أربع سنوات باستثمارات تصل إلى 4 مليار دولار (بدأت المرحلتان في سبتمبر 2013).[1]

رابعا: مؤشرات البورصة المصرية .

تعتبر البورصة المصرية من البورصات النشطة والأكثر حركية في دول شمال افريقيا وهي مؤشر هام لحركة الأموال والاستثمارات والتي تؤثر على نمو الاقتصاد المصري، وتبين لنا سرعة حركة تداول الأوراق المالية والخدمات المالية داخل وخارج البلاد. وفي هذه الحالة تظهر لنا مؤشرات البورصة المصرية منذ سنة (1994 إلى غاية 2013) في الشكل التالي:

الشكل رقم(10): مؤشرات البورصة المصرية.

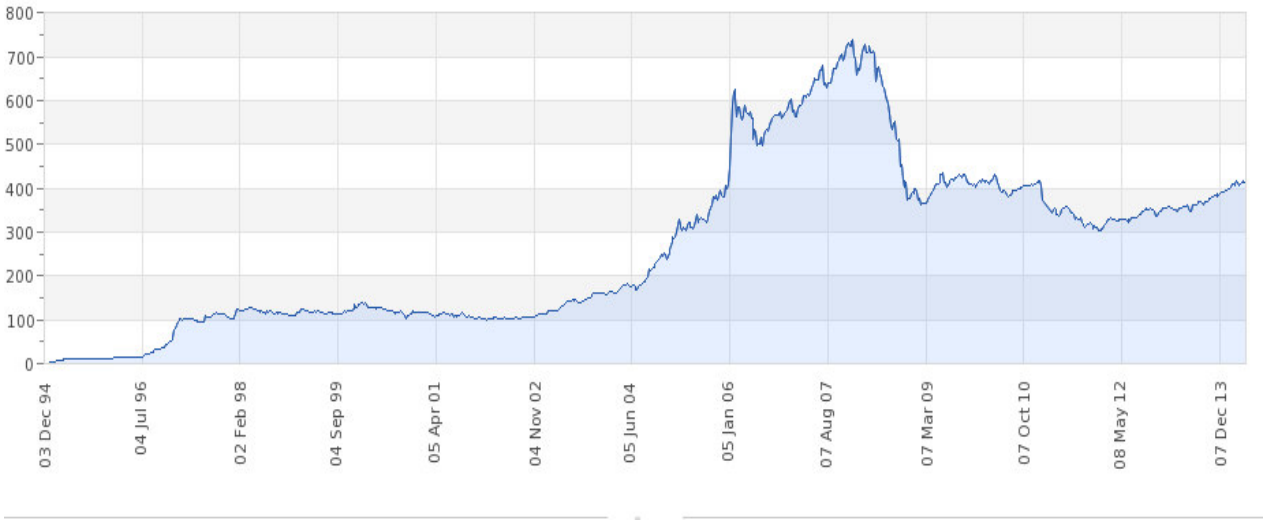

المصدر: http://data.worldbank.org/indicator/BG.GSR.NFSV.GD.ZS

من خلال المنحنى السابق يتضح لنا أن البورصة المصرية في السنوات السابقة (2004/1996) كان نشاطها ضئيل بالمقارنة مع معل نمو نشاطها في السنوات التالية (2009/2005) بسبب الأزمات التي مست

[1] نفس المرجع السابق. بدون ذكر الصفحة.

دول العالم (أزمة الديون السيادية).بالإضافة إلى الانخفاض في مستوى نشاطها في خلال 2011/2010، وذلك لتأثر البورصة بالأحداث الأخيرة في مصر (ثورة 25 يناير 2011)

1- **مؤشرات البورصة المصرية خلال شهر أكتوبر 2013.** حققت البورصة المصرية أداء جماعيا مرتفعا في مؤشرات التداول خلال شهر أكتوبر 2013 وبلغ رأس المال السوقي نحو 6،1 مليار جنيه. وتجاهلت البورصة المصرية الأحداث التي شهدتها كنسية الوراق وتمكنت من القفز إلى أعلى مستويات منذ 27 يناير 2011.

2- أداء مؤشرات السوق خلال الربع الثالث من عام 2013: أغلق مؤشر EGX30 في نهاية الربع الثالث من عام 2013 عند 5،621 نقطة مسجلا زيادة 18،27%وحقق مؤشر EGX70 أرباح بنسبة 34،79%، في حين ارتفع مؤشر EGX100 بنسبة 26،17% واختتم الأسبوع عند 486 نقطة و 811 نقطة على التوالي:

جدول رقم(11): تطور مؤشرات البورصة المصرية في نهاية الربع الثالث 2013.

	الفتح	أعلى قيمة	أقل قيمة	الإغلاق	التغير%
مؤشر EGX30 مقوم بالجنيه	4,752.22	5,704.00	4,752.22	5,620.53	18.27%
مؤشر EGX30 مقوم بالدولار	2,315.39	2,813.13	2,315.39	2,772.04	19.72%
مؤشر EGX70	360.19	488.78	360.19	486.14	34.97%
مؤشر EGX100	642.98	816.40	642.98	811.26	26.17%
مؤشر S&P / EGX ESG	723.17	946.88	723.17	946.88	30.93%
مؤشر EGX20 Capped	5,210.74	6,691.29	5,210.74	6,589.69	26.46%

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.http://www.capmas.gov.eg

المطلب الثالث: الخدمات المالية وأثرها على النمو الاقتصادي المصري.

إن أهم شكل تأخذه الخدمات المالية في مصر هي إنشاء مؤسسات خاصة بالخدمات مثل (مؤسسات التأمين، الادخار ،..إلخ)، والتوظيفات في الأسواق المالية، الاستثمارات، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة تؤثر في النمو الاقتصادي المصري، بالإضافة إلى الشمول المالي.

الفرع الأول: الشمول المالي ودوره في النمو الاقتصادي المصري.

الاشتمال المالي يعني إتاحة الفرصة أمام جميع الأفراد والشركات للوصول إلى الخدمات المالية الملائمة والإستفادة منها(بما في ذلك القروض، الإدخار، والائتمان، التأمين، ونظم تحويل الأموال)، التي توفرها المؤسسات المخولة بتقديم مثل تلك الخدمات، وبالتالي المساهمة في دفع عجلة النمو الاقتصادي.

فبإمكان الاشتمال المالي المساعدة على توسيع نشاط القطاع الخاص ومعالجة التحديات الاقتصادية في مصر، فعلى مستوى الاقتصاد الجزئي تساهم قدرة الحصول على الخدمات المالية واستخدامها في تحسين رفاهية الأسر وفي تنشيط مشاريعها، كذلك يمكن أن يساعد الاشتمال المالي على مواجهة مشكلة البطالة إذ أنه يساهم في نمو مشاريع الأعمال التي لا تتوفر للكثير منها فرصة الحصول على الائتمان وخدمات الإدخار والتوفير، كما أن تعزيز الاشتمال المالي يؤثر بشكل كبير على استقرار الاقتصاد الكلي.[1]

ومع ذلك فإن نسبة المتعاملين مع المؤسسات المصرفية في مصر هي الأكثر تدنيا في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، ووفقا لبيانات المؤشر المالي العالمي فإن 10% فقط من المصريين يحصلون على خدمات مالية رسمية، وأقل من 4% حصلوا على قروض من إحدى المؤسسات المالية في العام الماضي، وعلى سبيل المقارنة فإن معدل 24% من سكان البلدان منخفضة الدخل يمتلكون حسابات في المؤسسات المالية الرسمية، ورغم أن مصر تفخر بأن لديها أحد أكبر أسواق التمويل الأصغر(التمويل متناهي الصغر) في العالم العربي من حيث نطاق انتشاره، فإن التقديرات تشير إلى أن هذا القطاع لم يصل سوى إلى 8% فقط من إمكاناته.

[1] مجموعة البنك الدولي ، "الاستفادة من تعميم الخدمات المالية لتعزيز التنمية الاقتصادية في مصر، مدونات الشرق الأوسط وشمال افريقيا، 2014 . نقلا عن www.worldbank.org يوم 2014/05/02. بدون ذكر الصفحة.

على نحو مماثل بدأ مقدمون جدد للخدمات المالية في دخول السوق لتقديم الخدمات المالية للفقراء، وقد جددت هيئة البريد المصري التي تعمل تحت قيادة جديدة، التزامها بإنشاء "بنك الفقراء" من خلال تقديم خدمات مهمة للتوفير والادخار، والدفوعات، والتأمين كما تتطلع أيضا إلى توسيع الروابط مع مؤسسات التمويل الأصغر فيما يتعلق بخدمات الإيداع والسحب النقدي المتعلقة بصرف القروض وتحصيلها من خلال فروعها التي تزيد عن 3000 فرع في جميع أنحاء البلاد ويوفر البنك الدولي الارشادات التقنية لهيئة البريد المصري وهي تقوم بتطوير منتجات جديدة، ويتطلع إلى توسيع نطاق شركاته مع مقدمين آخرين للخدمات المالية.

وعلى مستوى الاقتصاد الكي، شرع البنك المركزي المصري في تشكيل فريق عمل بقيادة المعهد المصرفي المصري لوضع استراتيجية لتعميم الخدمات المالية ودراسة ما يلزم من سياسات وأنشطة للمساعدة في التنسيق بين كل من الجهات الخاصة(مقدمي الخدمات المالية) والعامة (الهيئات التنظيمية) لتعزيز تعميم الخدمات المالية في إطار إختصاصها وولايتها، وفي ضوء المبادرة العالمية الجديدة لرئيس مجموعة البنك الدولي" جيم يونغ كيم" لتوفير فرص الوصول إلى الخدمات المالية الشاملة لجميع البالغين في سن العمل بحلول عام 2020.كما يعكس عمل البنك المركزي المصري أيضا اتجاها بدأت بموجبه البنوك المركزية في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا إظهار رغبة واهتمام أكثر نشاطا للقيام بدور أكبر في مجال قيادة الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار المالي وتعميم الخدمات المالية.[1]

وتشير هذه المبادرات معا إلى أن تعميم الخدمات المالية بدأ يبرز بإعتباره وسيلة مهمة يتم من خلالها تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحفيز استثمارات القطاع الخاص في مصر، خاصة في وقت تمر فيه البلاد بتحولات سياسية واجتماعية كبيرة. ويسعد البنك الدولي أن يرى التقدم الذي تحقق مؤخرا في مجال تعميم الخدمات المالية في مصر، وهو على استعداد لمواصلة مساعدة القطاع المالي وهو يتقدم إلى الأمام عن طريق توفير فرص الوصول إلى الخدمات المالية لجميع المصريين.

ومن جانب العلاقة مع النمو الاقتصادي، يساهم تطور عمق وكفاءة القطاع المالي والمصرفي في تحسين النمو الاقتصادي من خلال قدرة وكفاءة النظام المالي في تعبئة المدخرات وحشدها نحو المحتاجين إليها من مستثمرين ومستهلكين، ويتسم القطاع المالي الأكثر شمولية، بقدرة أكبر على جذب المدخرات وتقديم الخدمات التمويلية والمالية لمختلف فئات المجتمع، ويساعد ذلك الكثير من هذه الفئات على تمويل احتياجاتهم الاستثمارية

[1] نفس المرجع السابق، بدون ذكر الصفحة.

والاستهلاكية، وبالتالي حفز النمو الاقتصادي، فبدون وصول الخدمات المالية إليها لن تكون هذه الفئات قادرة على تلبية جزء كبير من الاحتياجات نظرا لضعف مواردها الذاتية.[1]

الفرع الثاني: الشركات التي تم تأسيسها وفقا للتوزيع القطاعي.

شهد قطاع الخدمات نتيجة لتحرير الخدمات المالية تأسيس أكبر عدد من الشركات خلال الربع الأول من العام المالي 2014/2013 حيث تم تأسيس نحو 634 شركة، تلاه قطاع الصناعة والذي شهد تأسيس 604 شركة، ثم قطاع التشييد والبناء بنحو 180 شركة، ثم قطاع الزراعة 83 شركة، ثم قطاع السياحة بنحو 41 شركة، وأخيرا قطاع الخدمات التمويلية والذي شهد تأسيس شركة واحدة، ويوضح الشكل التالي التوزيع القطاعي للشركات الجديدة التي تم تأسيسها خلال الربع الأول من العام المالي 2014/2013.

شكل رقم(11): التوزيع القطاعي للشركات الجديدة التي تم تأسيسها (2014/2013)

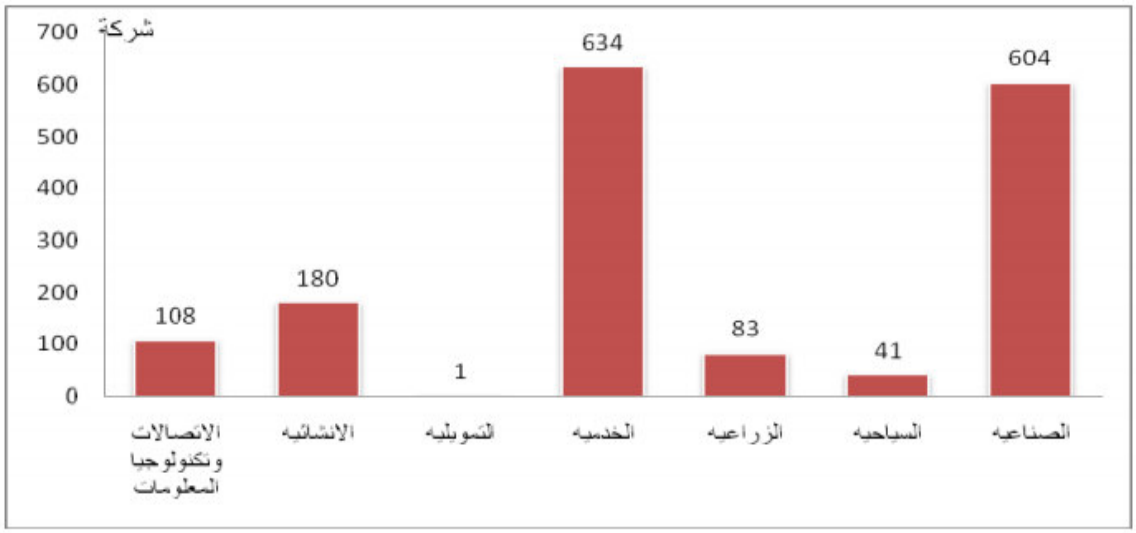

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.http://www.capmas.gov.eg

- **نصيب قطاع الخدمات المالية من بين القطاعات الأخرى.**

وهنا يظهر جليا نصيب قطاع الخدمات المالية من بين القطاعات الخدمية الأخرى، وهي النسبة المرتفعة من بين نسب القطاعات الأخرى وذلك لإهتمام مصر بهذا القطاع باعتباره أسرع وأنجع وسيلة للوصول إلى مستويات جيدة للنمو الاقتصادي.

[1] نفس المرجع السابق، بدون ذكر الصفحة.

شكل رقم (12): تطور لقطاع الخدمات المالية من بين القطاعات الأخرى.

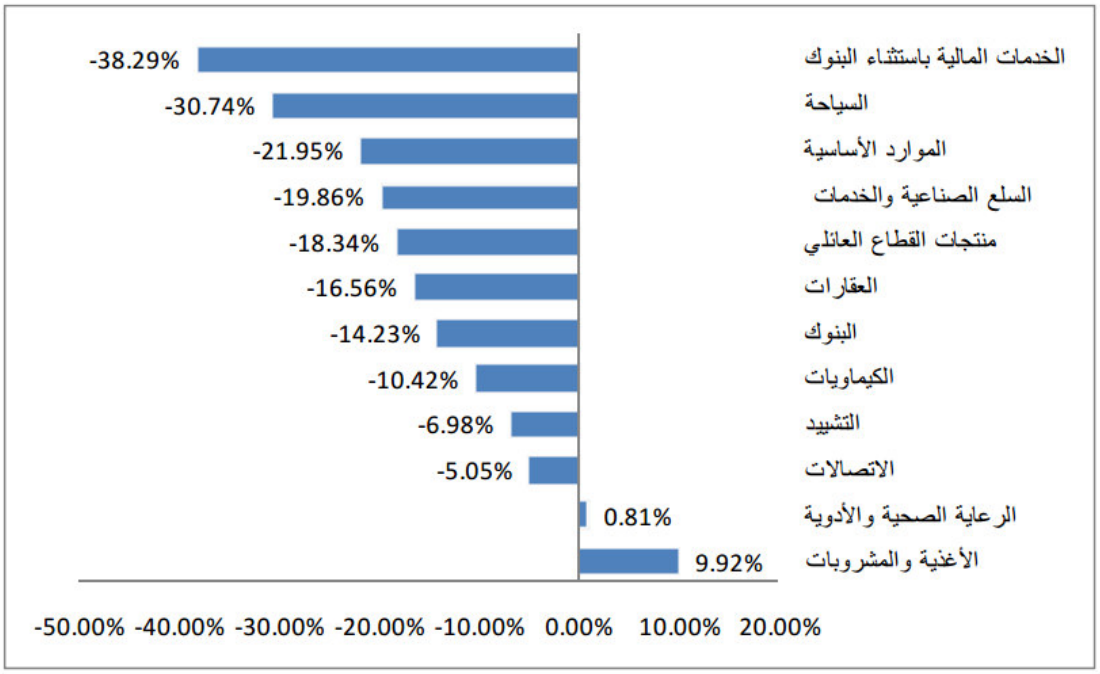

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.http://www.capmas.gov.eg

من خلا الرسم البياني تتبيّن أن نصيب الخدمات المالية باستثناء الخدمات البنكية بلغ 38،29% وتأتي بعدها قطاع السياحة والتي يعتبر هو الدخل الثاني المهم لتدفقات الأموال لمصر حيث بلغ 30،74%، بحيث أن هذين القطاعين محركين مهمين للنمو الاقتصادي، والنهوض بالاقتصاد الوطني.

الفرع الثالث: التطورات الحديثة في قطاع الخدمات المالية وتأثيره على النمو الاقتصادي المصري .

تطور الموقف الاقتصادي استجابة للتطورات السياسية التي شهدتها بعد ثورة 30 يونيو 2013، حيث قامت بعض الدول العربية بدعم مصر أثناء المرحلة الانتقالية من بينها السعودية والكويت وقدمت لمصر مساعدات نقدية وقروض بدون فوائد، بالإضافة إلى البترول والمنتجات البترولية بقيمة 12 مليار دولار بما يمثل 4،4% من الناتج المحلي الإجمالي لمصر، وذلك بهدف تجنب حدوث أزمة في ميزان المدفوعات، كما تبنى الشعب المصري مبادرة بهدف دعم الاقتصاد المصري من خلال فتح حساب "دعم مصر" بالبنك المركزي المصري.[1]

[1] تقرير الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، لمحة عن الاقتصاد المصري نوفمبر 2013 نقلا عن www.gafinet.org يوم 2014/05/03.

ومما لاشك فيه أن التطورات السياسية التي شهدتها مصر على مدار العام الأخير قد شكلت أمام النشاط الاقتصادي وأثرت على القطاعات الاقتصادية المختلفة، إلا أن الاقتصاد المصري يعد واحدا من أكثر الاقتصاديات تنوعا في الشرق الأوسط بمحاوره المتعددة والمتنوعة وهيكله الإنتاجي المرن وقدرته على التكيف مع التغيرات الاقتصادية بما يسمح له بمواجهة هذه التحديات والإنطلاق مرة أخرى نحو تحقيق معدلات نمو تحقيق معدلات نمو مرتفعة، ويمكن إيجاز أهم المؤشرات الاقتصادية الإيجابية خلال العام المالي 2013/2012 فيما يلي:[1]

1- الارتفاع في فائض الخدمات بنسبة 19،8% ليصل إلى 6،7 مليار دولار في نهاية يونيو 2013 (مقانة بنحو 5،6 مليار دولار في نهاية يونيو 2012). وقد نتج هذا الارتفاع من الزيادة في حصيلة النقل بنسبة 7% مدفوعة في ذلك بزيادة حصيلة شركات الملاحة والطيران المصرية (بالرغم من الانخفاض في إيرادات قناة السويس بنسبة 3،4%، لتعكس الارتفاع في أعداد الليالي السياحية بنسبة 8،1% لتصل إلى 142،4 مليون ليلة سياحية في نهاية يونيو 2013 (مقارنة بنحو 131،8 مليون ليلة سياحية في نهاية يونيو 2012)، بالإضافة إلى التراجع في مدفوعات الإيرادات الاستثمارية بنسبة 11،6%، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى ذلك إلى التراجع في تحويلات الأرباح الخاصة بالشركات الأجنبية في مصر وانخفاض تحويلات الفوائد والأرباح الموزعة على الأوراق المالية.

2- ارتفاع التحويلات بدون مقابل إلى 19،3 مليار دولار في نهاية يونيو 2013(من 18،4 مليار دولار في نهاية يونيو 2012) نتيجة الزيادة في التحويلات الخاصة(بشكل خاص تحويلات العاملين التي ارتفعت لتصل إلى 18،7 مليار دولار في نهاية يونيو2013 مقارنة بنحو 18 مليار دولار في نهاية يونيو 2012).

3- سجل الحساب الرأسمالي والمالي وزيادة ملحوظة في صافي التدفقات إلى الداخل ليسجل 9،7 مليار دولار في نهاية يونيو 2013(في مقابل مليار دولار في نهاية يونيو 2012) والذي ساهم في نمو المالي والاقتصادي، نتيجة لما يلي:[2]

- تراجع استثمارات المحفظة في مصر لتحقق صافي تدفق بقيمة 1،5 مليار دولار في نهاية يونيو 2013(مقارنة بصافي تدفق 5 مليار دولار في نهاية يونيو)، ويرجع هذا بشكل رئيسي إلى إصدار سندات حكومة بقيمة 2،5 مليار دولار.

[1] نفس المرجع السابق. ص 6،8.
[2] نفس المرجع السابق، ص 7.

- ارتفاع صافي التزامات البنك المركزي المصري تجاه العالم الخارجي إلى 6،5 مليار دولار في نهاية يونيو2013 (مقارنة بنحو 1،2 مليار دولار في نهاية يونيو 2012)، ويرجع بشكل رئيسي إلى تطور الودائع المحولة من بعض البلدان العربية.
- تراجع صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل بقيمة مليار دولار لتصل إلى 3 مليار دولار في نهاية يونيو 2013 (مقارنة بنحو 4 مليار دولار في نهاية يونيو 2012)، وترجع هذا بشكل رئيسي إلى الانخفاض في إيرادات بيع الشركات المحليةّ إلى غير المقيمين لتصل إلى 281،7 مليون دولار في نهاية يونيو 2013(مقارنة بنحو 1678،2 مليون دولار في نهاية يونيو 2012). ويأتي هذا على الرغم من ارتفاع صافي تدفقات الاستثمارات الجديدة للداخل إلى نحو 2،4 مليار دولار في نهاية يونيو 2013(مقارنة بنحو 2،1 مليار دولار في نهاية يونيو 2012) وزيادة صافي تدفقات استثمارات قطاع البترول إلى 255،5 مليون دولار في نهاية يونيو2013 (مقارنة بنحو 130 مليون دولار في نهاية يونيو 2012).
- بلغ معدل النمو الاقتصادي نحو 2،1% في العام المالي 2013/2012 مقارنة بمعدل نمو2،2% خلال العام المالي 2012/2011، وهذا بفضل ارتفاع معدلات نمو قطاعات السياحة، التشييد والبناء، والمرافق العامة، حيث ساهمت قطاعات الزراعة، والصناعات التحويلية، وأنشطة التجزئة وتجارة الجملة بنحو 54% من الناتج المحلي الإجمالي.
- بلغت الاستثمارات الكلية المنفذة خلال العام المالي 2013/2012 نحو 241،7 مليار جنيه مقارنة بنحو 246،1 مليار جنيه خلال العام 2012/2011، وقد ساهم القطاع الخاص بنحو 154،6 مليار جنيه في إجمالي الاستثمارات المنفذة خلال العام المالي2013/2012 بنسبة 64% من إجمالي تلك الاستثمارات، بينما ساهم القطاع العام بنحو 87،1 مليار جنيه بنسبة 36% من إجمالي الاستثمارات الكلية المنفذة.
- أشاد صندوق النقد العربي ومؤسسة ستنادرد آند بورز ووكالة أبناء الشرق الأوسط بأداء البورصة المصرية والتي صنفت ضمن أكثر الأسواق قدرة على جذب الاستثمارات، حيث حققت إيرادات مرتفعة نسبيا في عام 2012 بنسبة 8،3 %مقانة بنسبة 3،2% عن منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا و2،6% عن الأسواق الناشئة.
- تعتبر مصر من بين أفضل 10 دول افريقية جاذبة لمشروعات البنية الأساسية حتى فبراير 2013 وفقا لتقرير "Getting down to business " الذي يستند إلى استبيان قياس الجاذبية في افريقيا 2013 الذي أجريه شركة إيرنست آند يونج. وتحتل مصر المرتبة الثالثة بعدد 82 مشروعا بإجمالي رأس مال مستثمر

قيمته 60164،7 مليون دولار. وفيما يتعلق بقدرة كل دولة على جذب الاستثمارات فقد جاءت مصر ضمن أفضل خمس دول من حيث آراء المستثمرين. وتشير التقديرات الواردة بالتقرير إلى أن معدل النمو

- الاقتصادي لمصر هو 5،58 %(نسبة التغير من عام إلى عام) في الفترة ما بين 2012 وحتى 2017.

خلاصة الفصل الثالث

في ظل التطورات المتعددة والمتلاحقة التي والمتلاحقة التي تشهدها الساحة المصرفية والمالية على المستويين المحلي والعالمي، بالإضافة إلى ما يشهده الاقتصاد المصري ككل من تحديات وتغيرات، فالحاجة الآن أصبحت ملحة لوجود كيانات مصرفية قوية تتولى مسؤولية توجيه الاستثمارات بما يتوافق مع متطلبات المرحلة الحالية.

وبالرغم مما اعترى منظومة الاقتصاد المالي في مصر من عوامل سلبية خلال عامي 2012/2011 جراء التحول السياسي والاجتماعي، فقد اتسم أداء البنوك المصرية خلال تلك الفترة بالتوازن الإيجابي، من خلال الحرص على إعطاء الثقة للمودعين بالحفاظ على مدخراتهم والحدّ من عمليات المضاربة على العملات، والاهتمام الكبير بالخدمات المالية وتطويرها والتنوع في أدواتها، والتقيد بالتعليمات الصادرة عن البنك المركزي، والحرص على استمرار العمل في ظل الظروف غير الملائمة لعمل الجهاز المصرفي ودراسة المشاريع التي تسهم في انتعاش الاقتصاد.

بالإضافة إلى الاشتمال المالي والذي يحمل في معناه (اتاحة الفرصة أما جميع الأفراد والشركات للوصول إلى الخدمات المالية الملائمة والاستفادة منها بما في ذلك القروض، الادخار، والائتمان، والتأمين، ونظم تحويل الأموال) الذي يشكل أحد الجوانب المهمة ذات الاهتمام المتجدد لدى واضعي السياسات ومقدمي الخدمات المالية، فإمكان الاشتمال المالي المساعدة على توسيع نشاط القطاع الخاص ومعالجة التحديات الاقتصادية في مصر والمساهمة في النمو الاقتصادي لها.

الخاتمة العامة

نظرا لأهمية التجارة الدولية في الخدمات المالية، سعت الكثير من الدول جاهدة نحو تحريرها من مختلف القيود من الممكن أن تعوقها، سواء كانت قيود تقوع انتقال الخدمة المالية عبر الحدود، أو القيود التي تؤثر على النفاذ للأسواق والتميز في المعاملة الوطنية.

وفي الواقع العلمي نجد الكثير من المحاولات لتحرير التجارة الدولية في الخدمات المالية من القيود أو العوائق، والمتمثلة في جهود العديد من المنظمات الدولية منها على سبيل الذكر وليس الحصر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ، الاتحاد الأوروبي، وكذا مقررات لجنة بازل الإشراقية.

ولكن بالرغم من تعديد الجهود الدولية المبذولة في مجال تحرير التجارة الدولية في الخدمات المالية إلا أن الاتفاقية الوحيدة التي جعلت المفاوضات في مجال التحرير يأخذ شكلا متعدد الأطراف، كانت اتفاقية التجارة في الخدمات المالية، والتي تحمل في طياتها العديد من المزايا التي من الممكن أن تستفيد منها الدول النامية عند تنفيذها، وكذا تحديات كبيرة يستوجب الحذر والتخطيط المسبق لها

حيث أن الهدف الأساسي لتحرير التجارة الدولية في الخدمات المالية هو زيادة كفاءة وتنافسية الأجهزة المالية والمصرفية، سواء كان ذلك في شكل زيادة كفاءة البنوك كمؤسسات أعمال تسعى إلى تعظيم الأرباح، أو من خلال زيادة كفاءتها في أداء دورها المالي، وذلك من خلال زيادة قدرتها على تعبئة المدخرات وإدارة السيولة المحلية، فقد أكدت كثير من الدراسات على أن الاختلافات في مستوى تطور وكفاءة القطاع المصرفي بين الدول كان له تأثيرا كبيرا على معدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل فقيام البنوك بأداء وظيفة تعبئة المدخرات بشكل أكثر كفاءة وتخصيص الموارد المالية بشكل أكثر فاعلية على الأنشطة الأكثر إنتاجية، سيؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي.

ويأتي في العديد من الدراسات والتجارب، الدور والأهمية الكبيرة لتحسين الوصول للخدمات المالية في المساهمة في خلق فرص العمل وتعزيز النمو وتحسين مستويات المعيشة وقد تعزز هذا الاهتمام مع إقدام المؤسسات الدولية المعنية وفي مقدمتها مجموعة المعشرين(G 20) على تبني موضوع تعزيز الشمول المالي كواحد من المحاور الرئيسية في بنود التنمية الاقتصادية العالمية، وقد تجسد ذلك في إصدار مجموعة من المبادئ والمعايير الدولية وإنشاء برامج وهيئات عالمية تعنى بمتابعة هذه القضايا.

وتكتسب قضايا توسيع فرص الوصول للتمويل توسيع فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية في الدول العربية أهمية إضافية، فمن جانب تحتل المنطقة العربية الأدنى بين المناطق والتجمعات الاقليمية على صعيد

مختلف نسب ومؤشرات الشمول المالي، ومن جانب آخر الأحداث والتطورات الأخيرة التي شهدتها المنطقة العربية قد أبرزت الحاجة الكبيرة لتطوير استراتيجيات والسياسات الاقتصادية الهادفة لتحقيق نمو أكثر شمولية لمختلف فئات المجتمع وقطاعات الأعمال يساعد على مواجهة مشاكل البطالة ويعزز من العدالة الاجتماعية، ولاشك هنا من أهمية تعزيز الوصول للخدمات المالية والشمول المالي في إطار هذه الاستراتيجية والسياسات المطلوبة.

فمن جانب العلاقة مع النمو الاقتصادي، سياهم تطور عمق وكفاءة القطاع المالي والمصرفي في تحسين النمو الاقتصادي من خلال قدرة وكفاءة النظام المالي في تعبئة المدخرات وحشدها نحو المحتاجين إليها من مستثمرين ومستهلكين يتسم القطاع المالي الأكثر شمولية بقدرة أكبر على جذب المدخرات وتقديم الخدمات التمويلية والمالية لمختلف فئات المجتمع، ويساعد ذلك الكثير من هذه الفئات على تمويل احتياجاتهم الاستثمارية والاستهلاكية، وبالتالي حفز النمو الاقتصادي، فبدون وصول الخدمات المالية إليها لن تكون هذه الفئات قادرة على تلبية جزء من هذه الاحتياجات نظرا لضعف موارها الذاتية.

1) نتائج الدراسة:

أمكننا من خلال هذه الدراسة الوقوف على جملة من النقاط، والتي تمثل استخلاصا لأهم النتائج المتعلقة به:

- تختلف القيود التي تواجه تجارة الخدمات عن القيود التي تواجه تجارة السلع، حيث أن معظم القيود التي تواجه تجارة الخدمات تتمثل في اللوائح والقوانين الحكومية وهي عوائق معقدة يصعب قياسها، وذلك عكس الرسوم الجمركية التي تفرض على تجارة السلع.
- تعتمد اتفاقية الجاتس في تحرير تجارة الخدمات على ثلاث آليات تتمثل في الالتزامات العامة الالتزامات المحددة وجداول الالتزامات، بالإضافة إلى بعض الملاحق التي تتضمن أحكاما خاصة ببعض قطاعات الخدمات.
- بالرغم من قيام عدد كبير من الدول النامية بتقديم جداول التزامات المحددة في مجال تحرير التجارة الدولية في الخدمات المالية بصفة عامة والمصرفية خاصة، إلا أن مستوى الالتزامات التي تقدمت بها هذه الدول يعتبر منخفضا نسبيا، كما أنه توجد مجموعة من الدول النامية قامت بتقديم مستوى من الالتزامات يتماشى مع الوضع الراهن لظروف نشاطها وتشريعها المالي والمصرفي، ومجموعة أخرى قامت بتقديم مستوى من الالتزامات أقل من مستوى الالتزامات التي تسمح بها التشريعات وظروفها

المالية والمصرفية، ولكن توجد أيضا مجموعة من الدول النامية التي لم تتقدم بأي التزام في الوقت الحالي. وتهدت بإجراء تحرير للخدمات المالية في المستقبل القريب، وهي تعهدات ربما كان مخططا لها أو غبر مخطط قبل إجراء المفاوضات.

2) نتائج اختبار الفرضيات:

النتائج النظرية:

تعمل مختلف دول العالم المنتمية إلى المنظمة العالمية للتجارة على الإلتزام بكل قواعد وأهداف ومبادئ هذه المنطمة، وأدى التزام هذه الدول في مجال تجارة الخدمات المالية إلى إحداث هامة تخص هذا القطاع المهم، ومن خلال دراستنا توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتي يمكننا سردها فيما يلي:

1- **الفرضية الأولى:** تحرير تجارة الخدمات المالية ظهرت في البداية كاقتراح ضمن مفاوضات جولات الأوروجواي لتحرير تجارة الخدمات بصفة عامة ولكن تم المصادقة عليه من قبل جميع الدول المشاركة في إتفاقية تحرير التجارة الخارجية.

2- **الفرضية الثانية:** هدف النمو يتحقق بالأخذ بعين الإعتبار العوامل المؤثرة فيه (كالاستثمارات وتدفقات رؤوس الأموال، وتطوير الخدمات المصرفية وتنوعها، بالإضافة إلى التكتلات الاقتصادية...إلخ) لذلك وجب دراسة نظريات ونماذج النمو الاقتصادي قبل وضع أي سياسة أو برنامج لتحقيق هذا الهدف خاصة فيما يتعلق بنماذج النمو الداخلي.

3- **الفرضية الثالثة:** أن لتحرير تجارة الخدمات المالية دورا مهما في النمو الاقتصادي والمساهمة في بنيان اقتصادي جيد، وذلك للدور الذي يمثله الجانب المالي في تحفيز النمو وامداد الاستثمارات بمصادر تمويل متنوعة ومتطورة.

4- **الفرضية الرابعة:** إمكانية استفادة الدول النامية من عملية تحرير الخدمات بالرغم من التفوق الكبير لمؤسسات الدول المتقدمة.

النتائج التطبيقية:

5- **الفرضية الخامسة:** كان الاقتصاد المصري ينمو بصورة جيدة نتيجة لتطوير الخدمات المالية المقدمة والتي نتجت عن حرية تجارة الخدمات المالية(التأمينات، الخدمات المصرفية،...إلخ)، لكن في الوقت الراهن شهدت مصر في العامين الأخيرين (2013/2012) مستوى جيد للنمو الاقتصادي لكن السبب لم يكن نتيجة لتحرير للخدمات المالية ولكن بسبب الدعم الذي تلقته من طرف البنك الدولي وبعض

الدول مثل السعودية وغيرها وهنا لا يبرز دور تحرير تجارة الخدمات المالية في الرفع من مستوى نمو اقتصادياتها.

3) التوصيات:

- تقوية قاعدة رأس المال للبنوك المحلية، وتشجيع البنوك الصغيرة والمتوسطة على الاندماج لخلق كيانات مصرفية ذات مراكز مالية أكثر قوة على مواجهة مخاطر العمل المصرفي مع دعم مركزها التنافسي في الأسواق المالية المحلية والخارجية.
- لا بد من السعي نحو المزيد من تحرير النشاط المصرفي المحلي من القيود الحكومية، وذلك عن طريق إزالة كافة أشكال التدخل في قوى السوق الحر، إطلاق قوى المنافسة بين البنوك لتحسين فرص رفع مستويات الخدمة المصرفية بكفاءة وتكلفة منخفضة، فقد أوضحت الدراسة أن منافع عولمة الخدمات المصرفية من المتوقع أن تكون كبيرة كلما كان السوق المصرفي المحلي على درجة عالية من المنافسة.
- حث البنوك المحلية على اقامة تحالفات مع المؤسسات المالية العالمية للاستفادة من خبرة تلك المؤسسات في مجال الخدمات المالية والمجال المصرفي.
- دراسة الفرص التي تتيحها التوجهات البنكية وجداول التزامات الدول الأخرى فيما يخص تحرير تجارة الخدمات المصرفية، والتركيز على الفرص التي تسد الفجوات الموجودة في السوق المصرفي المحلي، وذلك في مجال نقل المهارات الادارية، وتدريب الكوادر المحلية على التعامل في المستحدثات المصرفية حتى يكون لتواجد البنوك الأجنبية أثرا ايجابيا في تطوير الخدمات المالية المصرفية في السوق المحلي.

4) آفاق البحث:

تناولنا في هذه الدراسة بالتحليل الوصفي، دور تحرير التجارة الخارجية في الخدمات المالية على النمو الاقتصادي في الجمهورية المصرية العربية خلال الفترة 2012/200، ولأن أغلب الدول النامية وقعت على اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات نوى أن هناك عددا من الأفكار الحثية التي يمكن اعتبارها امتدادا للدراسة الحالية، وتتمثل أهم هذه النقاط البحثية في الآتي:

- أثر تواجد البنوك الأجنبية على حجم الائتمان الممنوح في الدول المضيفة.
- دور البنوك الأجنبية في نقل وزيادة حجم الخدمات المالية المتعامل بها في الدول النامية.

قائمة المراجع

I- الكتب:

1- أشواق بن قدور،" **تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي**"، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

2- أيمن النحراوي، "**لوجيستيات التجارة الدولية**"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2003.

3- بهاجيراث لال داس، تعريب رضا عبد السلام، " **اتفاقيات منظمة التجارة العالمية**"، ،المملكة العربية السعودية، دار المريخ للنشر ، 2005.

4- بهاجيراث لال داس، تعريب أحمد يوسف الشحات، " **مقدمة لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية**، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2006.

5- ثامر البكري، أحمد الرحومي،" **تسويق الخدمات المالية**"، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن،2008.

6- جمال الدين لعويسات، "دروس في التجارة الدولية"، جامعة التكوين المتواصل، فرع قانون الأعمال بدون ذكر السنة. www.clubnada.jeeran.com .

7- رانيا محمود عبد العزيز عمارة،" **تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقية الجات في مجال الخدمات (GATS)**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007.

8- ريتشارد بومفرت، ترجمة سفر بن حسين القحطاني، كمال الدين علي بشير ابراهيم، "**مذكرات وحاضرات في نظرية وسياسة التجارة الدولية**، النشر العلمي والمطابع، الرياض، 2011.

9- زكي خليل المساعد، " **تسويق الخدمات وتطبيقاته**"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2003.

10- زهير عبد الحميد معربة، " **أثر اتفاقية الجاتس على تجارة الخدمات في الوطن العربي**" مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي(بحوث وأوراق عمل)، مصر ،22،20 سبتمبر 2004.

11- زينب حسين عوض الله،"**الاقتصاد الدولي(العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية-الاقتصاد الدولي الخاص للاعمال – اتفاقيات التجارة العالمية)**، دار الجامعية الجديدة ، الازاريطة، مصر، 2004.

12- سهيل حسين الفتلاوي، "**منظمة التجارة العالمية**"،دار الثقافة للنشر والتوزيع، الإصدار الثاني، 2009.

13- عادل أحمد حشيش، "**أساسيات الاقتصاد الدولي**"، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2002.

14- عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب،" **اساسيات الاقتصاد الدولي**"، منشورات الحلبي الحقوقية لبنان، 2003.

قائمة المراجع

15- عادل المهدي، " **عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية**، الدار المصرية اللبنانية القاهرة، 2003.

16- عبد الناصر نزال العبادي،" **منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999.

17- عبد القادر فتحي لاشين، " **الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات(GATS) وعلاقتها بقطاع النقل في الدول العربية**، منشورات المنظمة العربية للتنمية، مصر.

18- عصام عمر مندور، "**التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغيير الهيكلي في الدول العربية(المنهج، النظرية، القياس)**، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2011.

19- عوض بدير الحداد، " **تسويق الخدمات المصرفية**"،البيان للطباعة والنشر، مصر، 1999.

20- فايز إبراهيم الحبيب، "**نظريات التنمية والنمو الاقتصادي**"، جامعة الملكسعود،1985.

21- كامل بكري، "**الاقتصاد الدولي(التجارة الخارجية والتمويل)**"، الدار الجامعية للنشر ، الاسكندرية، مصر 2001.

22- مايكل ابدجمان، ترجمة ابراهيم منصور،" **الاقتصاد الكلي (النظية والسياسة)**، دار المريخ للنشر الرياض، المملكة العربية السعودية.

23- محسن هلال، **أثر الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات وانعكاساتها عالميا وعربيا، تحرير تجارة الخدمات في الوطن العربي**"، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 2002.

24- محسن هلال، "**مفاوضات التجارة في الخدمات (برنامج عمل الدوحة)**"، بحوث وأوراق عمل، المؤتمر العربي الثاني حول التوجيهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية الفرص والتحديات أمام الدول العربية المنعقدة في مسقط ، مارس، 2007.

25- مدحت القريشي،" **التنمية الاقتصادية(نظريات وسياسات وموضوعات)**"، دار وائل للنشر، الأردن 2007.

26- مدحت محمد أبو النصر، " **إدارة الأنشطة والخدمات الطلابية في المؤسسات التعليمية**"، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2009.

27- السيد محمد أحمد السريتي، "**التجارة الخارجية**"، الدار الجامعية، مصر، 2009.

قائمة المراجع

28- محمد عبد العزيز عجيمية، محمد علي الليثي، "**التنمية الاقتصادية (مفهومها، نظرياتها سياساتها)**"،الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر.

29- محمد صفوت قابل، "**منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية**"، الدار الجامعية، مصر، 2008.

30- مصطفى أحمد حامد رضوان، "**التنافسية كآلية العولمة الاقتصادية ودورها في دعم جهود النمو والتنمية في العالم**"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2011.

31- محمود حسين الوادي وأخرون، "**الاقتصاد الكلي**"،دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.

32- موسى سعيد مطر وأخرون، "**التجارة الخارجية والتمويل**"، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، مصر 2001.

II- مذكرات:

33- بريش عبد القادر، "**التحرر المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005.

34- بناني فتيحة، " **السياسة النقدية والنمو الاقتصادي(دراسة نظرية)**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس الجزائر، 2009/2008.

35- بن عناية جلول، "**أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي-دراسة قياسية لحالة الجزائر- (1970-2002)**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية والاحصاء التطبيقي، غير منشورة، المعهد الوطني للتخطيط والاحصاء، 2005.

36- بيوض محمد العيد، "**تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية-دراسة مقارنة تونس، الجزائر، المغرب**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف/ 2011/2010.

37- حريري عبد الغني، "**أثار التحرير المالي على اقتصاديات الدول العربية-دراسة مقارنة حالة الجزائر**" مذكرة ماجستير، تخصص نقود ومالية، غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2007/2006.

38- رشا فؤاد عبد الرحمن،" **إعادة هيكلة وتطوير الجهاز المصرفي المصري وتأثيره على الأداء البنكي 2005-2011**"، رسالة دكتوراه، غيرمنشورة، قسم الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2011.

قائمة المراجع

39- سالمي رشيد، "**أثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005.

40- شايب يمينة، **قراءة نظريات التجارة الدولية الليبرالية من واقع العلاقات الاقتصادية العالمية**"، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004/2003.

41- صواليلي صدر الدين،" **النمو والتجارة الدولية في الدول النامية**"، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2006.

42- طارق محمد خليل الأعرج، "**العولمة المالية**" دكتوراه في إدارة المصارف، غير منشورة، الأكاديمية العربية المفتوحة، في الدنمارك، 2012.

43- عزوز عائشة، "**دور الأسواق المالية الناشئة في التنمية بالبلاد النامية**،أ"روحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2013/2012.

44- فاطمة بوسالم ،" **أثر تحرير التجارة الدولية في الخدمات على كفاءة النشاط المصرفي في الدول النامية-حالة الجزائر**"،مذكرة الماجستير، غير منشورة، جامعة منتوري،2011/2010.

45- قريد مسعود،"**التجارة الخارجية بين التقييد والتحرير حالة الجزائر**"، رسالة الماجستير، غير منشورة جامعة الجزائر، 2001.

46- كبداني سيد أحمد،" **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية- دراسة تحليلية وقياسية**" ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقائد تلمسان، 2011/2010.

47- كريمة قويدري،" **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر**"،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011/2010.

48- منية خليفة، "**أثر تحرير تجارة الخدمات المالية على النشاط المصرفي- في الجزائر (خلال الفترة2005-2008)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة دالي ابراهيم ، جامعة الجزائر، 2011/2010.

49- يايسي لياس،" **الأثار المحتملة لتحرير تجارة الخدمات المالية على القطاع المصرفي الجزائري وفقا لاتفاقية العامة للتجارة الخدمات**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2013/2012.

قائمة المراجع

III- المجالات:

50-زيدان محمد،" **الأثر المتوقعة من انظمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على الجهاز المصرفي**" مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد(3)، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2004.

51-سمير شرف وأخرون، " **دور السوق المالية في تفعيل النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية**"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد(31)، العدد(1) 2009.

51-صبري زاير السعدي،" **الأسواق المالية الدولية والاقتصاد السياسي للتنمية في البلدان العربية**"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، عدد(21)، القاهرة،2000.

52- المركز المصري للدراسات الاقتصاديةOCES، الاقتصاد المصري، "التحديات والرؤية المستقلة www.eces-org.ceg

53- عبد المنعم محمد الطيب،" **العولمة وأثارها الاقتصادية على المصارف (نظرة شمولية)**، المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية، الخرطوم، جمهورية السودان، مجلة شمال افريقيا، العدد(3)، بدون ذكر السنة.

4-المداخلات والمؤتمرات:

54 -بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، "**دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية**"، مداخلة مقدمة لملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية(الواقع والتحديات)، جامعة المدية، بدون ذكر سنة.

55- عدنان الهندي، "**دور المصارف العربية في تنشيط التداول بالبورصات العربية**، ندورة استراتيجيات تنشيط البورصات العربية والربط بينها، اتحاد المصارف العربية، بيروت1994. نقلا عن www.unbolline.erg

56-عمر مندور سايح بوزيد، "**اصلاح القطاع المصرفي في الجزائر عاملا للتحديث والنمو الاقتصادي** " مداخلة للمؤتمر الدولي الثاني حول اصلاح النظام المصرفي الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2007.

57-رشيدي صالح عبد الفتاح صالح، "**تأثير العولمة على المصارف والبنوك في مصر**"، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، المؤتمر السنوي السادس، 27/26 مارس 2002.

قائمة المراجع

58-مها نظير محمود سعد، " **تحديث القطاع المصرفي المصري في ظل بازل 2، بازل3 (دراسة تطبيقية على بنوك القطاع العام التجارية)**، أبحاث المسابقة البحثية الثالثة للمعهد المصرفي المصري2012 حول"تحديث القطاع المصرفي المصري في ظل بازل2، بازل 3"، المعهد المصرفي المصري.

59- سلوى العنتري، "**أثر تجارة الخدمات المالية على وظائف البنوك المركزية**"، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد بكلية التجارة، جامعة عين شمس، ابريل2000.

5-مؤتمرات:

60-بنك الاسكندرية،" **دور الجهاز المصرفي المصري في التنمية الاقتصادية في ظل المتغيرات الدولية المعاصرة**"، مؤتمر المؤسسات المالية ودورها في تنمية العالم العربي والاسلامي 7-8 مارس 1999.

60-زياد بهاء الدين، "**الاقتصاد في نصف عام (التحديات والخطوات التي تحققت والرؤية المستقبلية)**" تقرير الاقتصاد المصري في نصف اعم 8 يناير 2013، وزارة التعاون الدولي MOIC.

61- تقرير الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة،" **لمحة عامة عن الاقتصاد المصري**"، نوفمبر 2013. www.gafinet.erg .

62-التقرير المالي الشهري، تقرير احصائي دوري يصدر عن وزارة المالية المصرفية كل شهر مايو 2012، مجلد(7)، عدد(7) www.gafinet.erg .

63-مجموعة البنك الدولي، "**الاستفادة من تعميم الخدمات المالية لتعزيز التنمية الاقتصادية في مصر** مدونات الشرق وشمال افريقيا. www.worldbank.org

6-الجرائد الرسمية:

64-الجمهورية المصرية العربية، القانون رقم 88، الجريدة الرسمية، العدد 24 مكرر بتاريخ 2003/02/15،، مركز معلومات النقض يونيو 2013، مصر،2013.

65-البنك المركزي المصري، قطاع الرقابة والإشراف،" استراتيجية تطبيق بازل2 في القطاع المصرفي المصري"، يونيو 2009. http:// www.cbe.org-eg

66- بنك الاسكندرية، النشرة الاقتصادية المجلس الخامس والثلاثون، إدارة البحوث والترجمة، 2003، نقلا عن www.ECORESEARCHD.COM

قائمة المراجع

7-المواقع الالكترونية:

67 - http://worldbank.org/indicator/BG-GSR.NFN.GP

67-وشاح رزاق، "علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي"، المعهد العربي للتخطيط الكويت.
http://www.arab.api.org/images/troinings/1/2014/17c37

68- بن بوزيان محمد، شكوري سيدي محمد، "التحرير المالي وأثره على النمو الاقتصادي(دراسة حالة الجزائر)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، نقلا عن http://www.neevia.com

69-فاروق تشام، بحث بعنوان، "الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وأثارها على التنمية الاقتصادية"، نادي الدراسات الاقتصادية، جامعة السانية، وهران ، بدون ذكر سنة النشر. www.clubnada.jeeran.com.

70- الجهاز المصرفي للتعبئة العامة والاحصاء http://www.capmas.gov.eg

71- http://www.tegaraworld.com/vb/t-31094htm

72-http://www.sis.gov.eg/Ar/Economg..000000001htm